



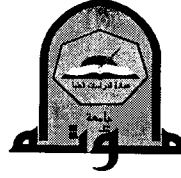
جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

التنوع الأسلوبي لـ " أيّ " المشددة وأثره على الدلالة في القرآن الكريم

إعداد الطالب
يزن نايف سلطان

إشراف
الدكتور يوسف القماز

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في النحو والصرف قسم اللغة العربية وآدابها
جامعة مؤتة، ٢٠٠٨



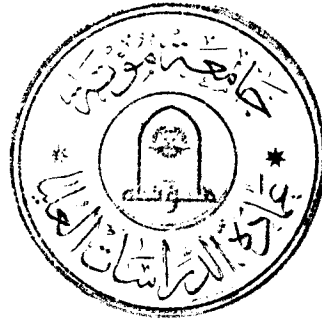
قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب يزن نايف سلطان الموسومة بـ:

التنوع الأسلوبي لـ"أي" المشددة وأثره على الدلالة في القرآن الكريم
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية.
القسم: اللغة العربية.

التاريخ	التوقيع	
2008/12/30		د. يوسف عواد القماز
2008/12/30		أ.د. سمير محمود الدروبي
2008/12/30		أ.د. زهير أحمد المنصور
2008/12/30		د. عمر راشد حسن

عميد الدراسات العليا
أ.د. نضال صالح الحوامدة



الإهداء

إلى الأحياء:

" شهداء الأمة "

وعلمائها الأفاضل "

إلى قَمَرِيّ وفرقَدَيّ:

" أمي وأبي "

إلى الروح التي تعانقني صباح مساء:

" روحك عبد الحميد سلطان "

أقدم هذا العمل المتواضع.

يزن سلطان

الشكر والتقدير

" أحسنتم فاستعبدتم قلبي "

فهل ستسعفني الكلمات!

إليكم أصحاب الأيادي البيضاء

يا مَنْ استبقتم الخيرات

ولم تتعالوا على النداء

جزيل شكري وعظيم امتناني وخالص

تقديري، كما أتقدم بأجمل الشكر وأروعهِ إلى أستاذي ومعلمي الفاضل

الدكتور يوسف القمّاز الذي وسّعني قلبه أيّما اتّساع، وإلى أعضاء لجنة

المناقشة الأجلاء الذين يشرفني حضورهم جلسة المناقشة.

يزن سلطان

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
ح	ملخص الرسالة باللغة العربية
ط	ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية
1	المقدمة
5	التمهيد
23	الفصل الأول (أيّ في الدّراسات النّحويّة)
23	1.1 أيّ الاستفهامية
33	1.1.1 صدارتها الكلام
37	2.1.1 الحكاية بها
43	3.1.1 الإخبار عنها
44	2.1 أيّ الكمالية
50	1.2.1 إضافتها ودلالاتها
55	3.1 أيّ الموصولة
57	1.3.1 إضافتها
59	2.3.1 أحوالها
70	4.1 أيّ الشرطية
74	5.1 أيّ وصلة النداء
76	1.5.1 مذاهب النحاة في نداء المعرف "بأل"
79	2.5.1 مذاهب النحاة في الهاء التي تلحق "أيّ"
91	3.5.1 الاختصاص بـ "أيّ"
95	الفصل الثاني (أيّ في الدراسات البلاغية)
96	1.2 دلالة الاستفهام

98	2.1.2 الاستفهام بـ " أيّ "
110	2.2 دلالة النداء
111	1.2.2 التركيب الندائي لـ " يا أيّها "
115	2.2.2 خصائص هذا التركيب وأسراره البلاغية
120	3.2.2 أمثلة من النداءات القرآنية بـ " يا أيّها " وأغراضها البلاغية
131	4.2.2 " أيّ " و سمة الإيجاز
131	5.2.2 إيجاز الحذف
136	6.2.2 إيجاز القصر
139	الفصل الثالث (أيّ في القرآن الكريم والقراءات القرآنية)
139	1.3 دلالة الاستفهام
140	1.1.3 كونها مرفوعة معلقة لما قبلها
152	2.1.3 كونها مرفوعة معمولة للقول
155	3.1.3 كونها مرفوعة على الابتداء جواباً لشرط مقدر
155	4.1.3 كونها منصوبة وعمل فيها ما بعدها
155	5.1.3 كونها مجرورة وعمل فيها ما قبلها
161	2.3 دلالة الصلة
162	1.2.3 رجحانها استفهاماً وجوازها موصولة
171	2.2.3 رجحانها موصولة وجوازها استفهاماً
174	3.3 دلالة الشرط والجزاء
178	4.3 دلالة الكمال
183	5.3 دلالة النداء
184	1.5.3 كون تابعها اسماً موصولاً
184	2.5.3 كون تابعها ليس موصولاً
187	3.5.3 كون تابعها موصوفاً
187	4.5.3 كون تابعها مؤنثاً
188	5.5.3 حذف حرف النداء
189	6.5.3 إضافتها وكونها بعضاً مما تضاف إليه

193

7.5.3 إضافتها إلى نكره في القرآن الكريم

195

النتائج

199

المراجع

المُلخَص

التنوع الأسلوبي لـ " أيّ " المشددة وأثره على الدلالة في القرآن الكريم

يزن سلطان

جامعة مؤتة، 2008

ترمي هذه الدراسة إلى الكشف عن وجوه ودلالات " أيّ " المشددة، في القرآن الكريم وكلام العرب، فهي من حيث الدلالة على خمسة أقسام: الاستفهامية والموصولة ووصلة النداء والشرطية والدالة على معنى الكمال. ومن ثمّ الكشف عن أقوال النحاة والبلاغيين فيها. وقد اتخذت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي سبيلا لاستنطاق النصوص والشواهد بما يخدمها. وقد جاءت هذه الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة:

أمّا التمهيد فيتحدث عن معنى " أيّ " اللغوي ومخرجها الصوتي ووجوهها في العربية، وتذكيرها وتأنيثها، وجمعها وتثنيها، وتعريفها وتكثيرها وصرفها. وأمّا الفصل الأول، فيتحدث عن " أيّ " نحوياً ويتعرّض للمسائل النحوية واللغوية التي تتصل بكل قسم من أقسامها كما يتطرق لأقوال النحاة واللغويين فيها. وأمّا الفصل الثاني، فيتحدث عنها بلاغياً ولا سيما ظاهرة الاستفهام والنداء والإيجاز. وأمّا الفصل الثالث، فيتحدث عن " أيّ " في القرآن الكريم، ويتناولها بحسب التصنيف الدلالي ويتعرّض للقراءة القرآنية وتخريجها إن وجدت. وأمّا الخاتمة، ففيها بعض من النتائج التي توصل إليها الباحث.

ABSTRACT

"Stylistic variation for the stressed 'أَيّ' and its impact on the denotation in the Qur'an"

yazan sultan

mu'tah University, 2008

This study aims at disclosing the issues related to the geminated "أَيّ", and what grammarians, rhetoricians and interpreters said about it. The study followed the descriptive analytical approach. It was divided into three sections viz. An introduction, three chapters and a conclusion. The introduction includes talking about the linguistic meaning of "أَيّ", its articulation, parts, masculinity, femininity, plurality, duality, definiteness, indefiniteness and morphology in The Arabic language. The first chapter talks about "أَيّ" syntactically. The second chapter talks about "أَيّ" rhetorically. The conclusion includes the researcher's most important findings and recommendations.

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ الخلقِ والمرسلين سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ الْأَمِينِ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ أَجْمَعِينَ، وَمَنْ تَبِعَهُ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ؛
أَمَّا بَعْدُ:

فلطالما استوقفتني " أيّ " المشددة، ولا سيّما إعرابها، في قوله عزّ وعلا: { ثُمَّ
لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا } [مريم: 69]. وتأنيتها، كما في قول
أبي الطيب المتنبّي (1):

عَيْدٌ بِأَيَّةِ حَالٍ عُدْتَ يَا عَيْدُ بَمَا مَضَى أَمْ بِأَمْرٍ فَيْكَ تَجْدِيدُ

ووقوعها منصوبة على الاختصاص، كما في قولهم: " اللهم اغفر لنا أيتها العصابة " ورفع تابعها في النداء، وكونها مشتقة أو جامدة، وغيرها من المسائل؛ الأمر الذي دفعني إلى عقد العزم، والخوض في غمار " أيّ " وأقسامها ومسائلها ودلالاتها، والكشف عن أقوال النحاة والبلاغيين فيها، ومن ثمّ جمع أشتاتها وبسطه مرتباً؛ يسهل على المريدين الرجوع إليه.

ولست أدعي - ها هنا - أنني أت بما لم تأت به الأوائل، فقد سبقني إلى هذا النوع من الدراسة العديد من علماء اللغة القدامى والمحدثين، فهذا أبو القاسم الزجاجي يصنّف كتاباً في اللّامات، وهذا مكّي بن أبي طالب القيسيّ يصنّف كتاباً في الياءات المشدّدة في القرآن الكريم وكلام العرب، وهذا ابن خالويه يصنّف في الألفات والماءات، وكذا أحمد ابن فارس في " مقالة كلاً " وأبو جعفر الطبريّ في " رسالة كلاً " في الكلام والقرآن، وابن هشام الأنصاريّ في رسالته " المباحث المرصّية المتعلقة بمنّ الشرطيّة ".

هذا، ولم تعدم " أيّ " حظاً من دراسات علماء اللغة وبحوثهم؛ فقد كان لها نصيبٌ من جهودهم قديماً وحديثاً؛ سيّما وأنها تقع على عدّة وجوه، فتقع شرطاً،

(1) اليازجي، الشيخ ناصيف، العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب، دار صادر - بيروت (بلا
تاريخ طبع) : 548/1

واستفهاماً، ودالةً على معنى الكمال، وموصولةً، ووصلةً للنداء، فتناولها العلماء في بطون مؤلفاتهم، وعقدوا لها أبواباً - كما فعل سيوييه والمبرد وأبو القاسم الزجاجي وأبو الحسن الوراق، وأحمد بن فارس، وابن هشام، وابن مالك وغيرهم - ووقفوا عند مسائلها، فاتفقوا في بعضها، واختلفوا في أخرى، إلى أن صنّف فيها الشيخ يحيى المغربي رسالة حين كان يدرس كتاب "التسهيل" إلا أن هذه الرسالة جاءت شرحاً وتوضيحاً لقول ابن مالك في ألفيته⁽¹⁾:

أَيُّ كَمَا وَأَعْرَبَتْ مَالِمٌ تُضَفُّ وَصَدْرُ وَصَلِّهَا ضَمِيرٌ اتَّخَذَ

وصنّف فيها أيضاً الشيخ عثمان بن أحمد النجدي الحنبلي من المتأخرين⁽²⁾، رسالة موجزة لا تتجاوز صفحاتها العشر، وذكر أنّ الغرض من هذه الرسالة تقديم فوائد توضح أقسام "أي" إلا أنّ الشيخ الفاضل أغفل قسمين من أقسامها، وهما النكرة الموصوفة والتي للتعجب، وأهمل أيضاً الخلافات النحوية، كما أهمل الشاهد الشعري إهمالاً تاماً، واكتفى بالمذهب البصري، كما اكتفى أيضاً بالشاهد القرآني وبالمثال المصنوع ولم يتطرق للشواهد الشعرية والنثرية، ولعلّ ذلك؛ لخدمة الغرض الذي

(1) انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (799هـ) شرح ابن عقيل، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى - بمصر، ط 14، 1964: 161/1 .

(2) هو عثمان بن أحمد بن سعيد بن عثمان بن قائد النجدي الحنبلي، من علماء نجد من آل سحوب، ولد في مدينة العينية (1022هـ) مَهَر في الفقه والأصول والنحو وغيرها، من مؤلفاته: (رسالة أيّ المشددة) و (رسالة كشف الضو في معنى لو) وتوفاه الله في القاهرة (1097هـ). انظر: آل بسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح، علماء نجد خلال ثمانية قرون، دار العاصمة - السعودية ط2، 1419: 129 /5 - 138.

منأجله وضع الرسالة ألا وهو تيسير مسائلها على المریدین من الطلبة وهجر التكلّف والتعقيد والخلافات النحوية التي قد تُؤدّي إلى الإعنات⁽¹⁾.

وقد ودّدت لو أتحنفا العالمان الجليلان - رحمهما الله - بتناول مسائل " أيّ " الأخر، كالحكاية بها، والإخبار عنها، وتذكيرها وتأنيثها، وإضافتها، وبنائها وإعرابها، وغيرها من المسائل التي أغفلاها.

ولم تقف " أيّ " عند هذا الحد من الدراسة، فقد تناولها من المحدثين محمد الباتل الحربي بالدراسة والبحث، وذلك تحت عنوان " أيّ المشدّدة بين أقوال النحاة ونصوص التراث"⁽²⁾، وأتّسمت دراسته الثمينة بأنّها دراسة إحصائيّة بحثة لظاهرة " تذكير وتأنيث " أيّ " في الشعر والنثر والحديث النبوي الشريف والقرآن الكريم.

وقد وضعت هذه الرسائل والدراسات وأمّات المصادر والمراجع العربية نصباً عيني، فوقفت عليها، وأفدّت منها، واستندت عليها، متخذاً من المنهج الوصفي التحليلي سبيلاً؛ لاستنطاق نصوصها وشواهدا؛ بما يخدم هذه الدراسة.

وكأيّ باحثٍ كان لا بدّ من بعض الصّعب والعقبات، أبرزها: كثرة الأقوال ولا سيّما الخلافية في " أيّ " المشدّدة الأمر الذي من شأنه أن يشتتّ الذهن ويعكّر الصفو. وصعوبة الحصول على بعض المراجع والدراسات والبحوث التي تتصل بموضوع الدراسة.

(1) رتبها على ثلاثة فصول وخاتمة، وجعل الأول في أقسامها، والثاني فيما يلزمها من الإضافة، والثالث في أيّ الموصولة، وختمها بشرح قول ابن مالك: " أيّ كما أعربت ما لم تضيف " و لهذه الرسالة ثلاث نسخ مخطوطة، اثنتان في دار الكتب المصرية بالقاهرة، تحت رقم (70 م نحو) أولهما نسخة تقع في خمس ورقات منقولة عن خط المؤلف سنة (1154هـ) والأخرى في تسع ورقات منقولة عن الأولى، والثالثة في دار الكتب الظاهرية بدمشق تحت رقم (58 عام) وتقع في خمس ورقات مكتوبة بخط النسخ الأسود وهي النسخة التي قام بتحقيقها وتعزيزها عبد الفتاح الحموز سنة 1406هـ/1986م ونشرت بدار الفيحاء ودار عمان بعمان بـ 72 صفحة.

(2) الحربي، محمد الباتل، أيّ المشدّدة بين أقوال النحاة ونصوص التراث، دراسة علمية محكمة، جامعة الملك سعود - كلية الآداب - مركز البحوث (46) ط1، 1994.

وقد جعلت هذه الدراسة في تمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة: أمّا التمهيد؛ ففيه تحدّثت عن معنى " أيّ " اللّغوي، وأصلّها، ووجوهها في العربية، ومخرجها الصّوتي، وتذكيرها وتأنيتها، وتثنيها وجمعها، وتعريفها وتكثيرها وصرفها.

وأما الفصل الأول؛ فتحدّثتُ فيه عن " أيّ " نحويًّا - كما في الدّراسات النّحويّة - وفيه تعرضت للمسائل النّحويّة التي تتصل بكلّ وجه من وجوهها، كالإضافة والتّعليق، وعلل البناء والإعراب، والحكاية، والإخبار عنها، والاختصاص بها، ذاكراً أقوال واختيارات العلماء فيها.

وأما الفصل الثاني؛ ففيه تحدّثت عن " أيّ " بلاغيًّا، فتعرضت للاستفهام بها، فكان على ثلاثة أنواع: الحقيقي والمجازي والصّوريّ، كما تعرضت للنداء بها وأغراضه وجمالياته وأساره البلاغية، كما تعرضت لـ " أيّ " وسمة الإيجاز، ومظاهر الحذف التي قد تصاحب وقوعها.

وأما الفصل الثالث؛ ففيه تحدّثتُ عن " أيّ " في كتاب الله العزيز والقراءات القرآنيّة، وذلك تحت خمس دلالات، وهي: دلالة الاستفهام، ودلالة الشرط والجزاء، ودلالة الكمال، ودلالة الصلة، ودلالة النداء. مُستأنساً بالتأويل النّحويّ وما يترتب عليه من مذاهب واختيارات.

وأما الخاتمة، ففيها بعض من النتائج التي توصل إليها الباحث. وأخيراً وليس آخراً، ربّما لم أوفق في تحقيق كلّ الأهداف التي كنت أصبو إليها؛ ولكنني أعدّها محاولة جادّة للتّقيب عن " أيّ " وبعج مسائلها. وحسبي ألا أكون ممّن قيل فيهم: " لا يعرف أيّاً من أيّ ". وأن أقول شيئاً، إذا ما قيل لي: " أيّ هكذا خلقت ".

التّمهيد

إذا ما عدنا إلى أمّات المعاجم العربيّة، وتحديدًا موضع " أيّ " (بفتح الهمزة وتشديد الياء) فلسوف نجد مقرّرات النحاة فيها، فهي: اسم لا ظاهر ولا مضمر بل مبهم يحتاج إلى ما يفسّره ويزيل إبهامه ويوضح معناه؛ لوقوعه على كل شيء (1). وذهب أبو الفتح عثمان بن جنيّ أنّ " أيّا " مصدر أوى يأوي إذا انضمّ واجتمع، فهي مشتقة من أويت إليه؛ لأنّ البعضَ أو إلى الكل (2)، حيث يقول: " فأصل (أيّ) على هذا أويّ، فاجتمع الواو والياء، وسبقت الأولى بالسكون؛ فقلبت ياءً، وأدغمت في الياء فصارت (أيّ)، كقولهم: طويتُ الثوبَ طيًّا، وزوى وجهه زيا. أمّا الاشتقاق؛ فلأنّ (أيّا) أين وقعت غيرُ مُتَبَلِّغٍ بها (3)؛ فإنّها بعضٌ من كلّ، كقولنا: أيّ الناس عندك؟ وأيُّهم قام قمت معه، وأيُّهم يقوم زيد، وبعض الشيء أو إلى جميعه. ألا ترى إلى قول العجلى في صفة البعير (4):

(1) انظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت175هـ) كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي (بلا تاريخ ومكان طبع) : 440/8 والأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد(ت370هـ) تهذيب اللغة، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي1967: 653/15. والجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي(ت393 أو 396هـ) الصحاح بحواشي عبد الله بن بري بن عبد الجبار المصري، وكتاب الوشاح للقادلي أبي زيد عبد الرحمن بن عبد العزيز المغربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط1، 1999: 1818/5.

(2) انظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن حسين(ت616هـ) إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث (بلا تاريخ طبع): 152/3 والسّمين الحلبي، شهاب الدين بن يوسف بن محمد بن إبراهيم(ت756هـ) الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط1، 1994: 380/3

(3) قوله: " غير متبلّغ " تعني: غير متمهل عندها ولا مكتفى عندها، من قولهم: أبلغني ريقِي، أي: أمهلني مقدار ما أبلغه.

(4) العجلى أبو النجم (ت130هـ)، ديوانه، تحقيق سبيع جبيلي، دار صادر- بيروت ط1، 1998: 233 المُلطّ: الجانب، والكلكل: الصدر.

يَأوي إلى مُطْرِ لَهُ وَكَكَلٍ

أي: يتساند إليها ويعتمد عليها... فأصل (أيّ) على هذا أويّ، ثم أدغمت الواو في الياء على ما مضى، فصارت (أيّ) (1). وذهب مكي بن أبي طالب القيسي بأن أصل الياء في " أيّ " حرف واحد لا حرفان في الأصل والميزان (2)، خلافاً لما ذهب إليه ابن جنّي. وذكر ابن منظور أنها حرف استفهام عما يعقل وما لا يعقل (3).

وجاء في المعاجم العربية: تأوت الطير تأويًا، تجمعت بعضها إلى بعض، ومنه

أيضا: أويّت بها فتأوتت تأويًا إذا انضم بعضها إلى بعض، كما يتأوى الناس (4).

ومن طريف الأخبار في تحقيق معنى " أيّ " غير البعيد عما ذكره ابن جنّي سالفًا، وعمّا جاء في المعاجم، ما ذكره ابن قيم الجوزية في ذلك، حيث يقول: " إن لفظ الألف والياء المكررة راجع في جميع الكلام، إلى معنى التعيين والتمييز للشيء من غيره، فمنه آية الشمس لضوءها؛ لأنه يبينها ويميزها من غيره، ومنه الآية العلامة، ومنه خرج القوم بأيهم، أي: بجماعتهم التي يتميزون بها عن غيرهم، ومنه تأييت بالمكان أي: تثبتت؛ لتبيين شيء أو تمييزه، ومنه قول امرئ القيس (5):

قَفْ بِالْدِيَارِ وَقُوفَ حَابِسٍ وَتَأَيَّ إِنَّكَ غَيْرُ يَأْسِ

(1) انظر: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت392هـ) المحتسب في تبين وجوه القراءات الشاذة والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة 1969: 151/2

(2) انظر: القيسي، مكي بن أبي طالب (ت437هـ) الياءات المشددة في القرآن وكلام العرب، تحقيق أحمد حسن فرحات، المكتبة الدولية- الرياض ومكتبة الخافقين - دمشق ط1، 1982: 57

(3) انظر: ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت711هـ) لسان العرب، طبعة مراجعة ومصححة بمعرفة نخبة من الأساتذة المتخصصين، دار الحديث، القاهرة (بلا تاريخ طبع) 287/1

(4) انظر: ابن منظور، لسان العرب 285/1 والجوهري، الصحاح 1816/5

(5) البيت لأمرئ القيس بن عابس بن الكندي الصحابي الجليل، في الشعر والشعراء ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوري (ت276هـ)، الشعر والشعراء أو طبقات الشعراء، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة 2003: 566/2 ويروى: " إنك غير آيس " .

وقال الكميت⁽¹⁾:

وتأيّ إتك غيرُ صاغر

ومنه إيتك في المضمرات؛ لأنه في أكثر الكلام مفعول مقدّم، والمفعول إنّما يتقدم على فعله؛ قصدًا إلى تعيينه، وحرصًا على تمييزه من غيره؛ وصرّفًا للذهن عن الذهاب إلى غيره، ولذلك تقدم في ﴿إيتك نعبُدُ﴾ [الفاتحة: 5] إذ الكلام وارد في معرض الإخلاص وتحقيق الوجدانية ونفي عوارض الأوهام عن التعلّق بغيره؛ ولهذا اختصت " أيّ " ببناء ما فيه الألف واللام؛ تمييزًا له، وتعيينًا، وكذلك أيّ زيد، ومنه إيتك المرء والأسد، أي: ميّز نفسك وأخلصها عنه. ومنه وقوع أيّ تفسيراً كقولك: عندي عهن أي: صوف. وأمّا وقوعها نفيًا لما قبلها، نحو: مررتُ برجلٍ أيّ رجل. فأيّ تدرجت إلى الصفة من الاستفهام، كان الأصل: أيّ رجلٍ على الاستفهام الذي يراد به التّفخيم والتّهويل، وإنّما دخله التّفخيم؛ لأنّهم يريدون إظهار العجز والإحاطة لوصفه فكأنّه ممّا يُستفهم عنه بجهل كنهه، فأدخلوه في باب الاستفهام الذي هو موضوع لما يُجهل. وكذلك جاء ﴿القارعة * ما القارعة﴾ [القارعة: 1، 2] و﴿الحاقة * ما الحاقة﴾ [الحاقة: 1، 2] أي: أنّها لا يحاطُ بوصفها. فلما ثبت هذا اللفظ في باب التّفخيم والتّعظيم للشئ قرّب من الوصف حتى أدخلوه في باب النعت، وأخروه في الإعراب عن ما قبله .. " (2).

ويفهم من أقوال العلماء السالفة أنّ معنى " أيّ " يرجع في الكلام إلى التعيين والتمييز للشئ من غيره، وهذا المعنى نصّ عليه علماء اللغة عند حديثهم عن " أيّ " على أنّ

(1) البيت للكميت بن زيد الأسدي (ت 126 هـ) في شعر الكميت بت زيد الأسدي، داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد 1969: 223/1. قال ابن قتيبة: " أخذ الكميت كلّ غير القافية " من قول امرئ القيس السالف، وصدّره: قف بالديار وقوف زائرٌ . ويروى: (وتأن) بدلا من (وتأي) والمشهور و " تأي " كما في اللسان 293/1 والشعر والشعراء 566/2 و الأمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر (ت 370 هـ) المؤتلف والمختلف تحقيق ف. كرنكو ، دار الجيل - بيروت، ط1، 1991: 9

(2) ابن قيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الجوزية (ت 751 هـ) بدائع الفوائد، تحقيق أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1994: 131/1-132

الأصل فيها هو الاستفهام، قال سيبويه: " وأيّ مسألة ليبين لك بعض الشيء " (1). و قال ابن عاشور: " اعلم أنّ أصل " أيّ " أنّها للاستفهام عن تمييز شيء عن مشاركيه في حاله... " (2).

ولا يستبعد كذلك تقارب المعاني بين " أيّ " المشدّدة و " أيّ " الساكنة و " تأيّ " وغيرها من الألفاظ التي ذكرها ابن جنّي وابن قيّم؛ وذلك لأننا نجد منها ما هو حاضر عند وقوف العلماء على معنى " أيّ " كما في قول أبي تمام الطائي (3):

نَسَائِلُهَا أَيُّ الْمَوَاطِنِ حَلَّتْ وَأَيُّ دِيَارٍ أَوْطَنَتْهَا وَأَيَّتْ

قال الخطيب التبريزي: " .. جرى في هذا البيت كلام في دار العلم ببغداد، وكان ثمّ رجلٌ يُعرَف بِحَمَدِ بْنِ الْوَلِيدِ الْوَاسِطِيِّ قد قرأ على أبي سعيد السّيرافيّ وأبي عليّ الفارسيّ، فحكى عن أبي سعيد، أنّه يقول: إنّ أبا تمام أراد (أيّه) بالوقف من قولهم: أَيُّ وَأَيَّه، ثمّ كسر... وهذا قول ضعيف جدًا. وقد حمل بعضُ الناس الفرارَ من كسر التاء في (أَيَّت) على أن يروى (وعن أيّ دار) لتكون الكلمة التي في القافية معطوفة على أيّ المخفوضة بـ(عن). وكان الذي سأل عن هذا البيت أبا نصر أحمد بن يوسف المنازيّ، فقال: إنّما أراد (أَيَّت) في معنى تَأَيَّت من التأيّي، وهذا قول حسن، وهو يشبه مذهب أبي تمام في الصنعة، إلا أنّ المعروف من كلام العرب: تَأَيَّيْتُ، ولم يجئ في أشعارهم: أَيْيْتُ، ويجوز أن يكون أبو تمام سمعها في شعر قديم؛ لأنه كان مستبحرًا في

(1) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان ابن قنبر (ت180هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد

هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط4، 2000: 233/4

(2) ابن عاشور، محمد الطاهر (1393هـ)، تفسير التّحرير والتّنوير، دار سحنون تونس، وطباعة

دار مصر 1997: 176/30-177

(3) أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي (ت231هـ)، ديوانه بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد

عبده عزام، دار المعارف بمصر 1964: 299/1-300

الرواية .." (1). وقد تقع " أيّ " مخففة من الثقيلة؛ لاستتقال التكريري في حرف العلة، كقول الفرزدق (2):

تنظرتُ نصرًا والسّمَاكِينِ أيّهما
وقد تقع بمعنى ربّ، كقول الشاعر (3):

وأيّ فتى هيجاء أنتَ وجارها
حيث وقعت " أيّ " بمعنى " ربّ " و" ربّ لا تقع على معرفة؛ فكأنما قال: ربّ فتى هيجاء وربّ جار لها (4).

وتقع " أيّ " المشددة في العربية على عدة أوجه:

فتقع استفهامًا، وشرطًا، وموصولًا، ووصلةً لنداء ما فيه الألف واللام، ودالة على معنى الكمال، نعتًا للنكرة وحالا للمعرفة (5).

وزاد الأخفش وجهًا سادسًا وهو أن تقع نكرةً موصوفةً، نحو: (مررت بأبيّ مُعجَبٍ لك)؛ قياسًا على (من) في نحو قولك: (مررت بمنّ مُعجَبٍ لك) وهو قويٌّ في

-
- (1) أبو تمام، ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي 300-299/1
(2) الفرزدق، همام بن غالب (ت110هـ) ديوان الفرزدق، تحقيق كرم البستاني، دار صادر- بيروت، 1960: 281/1
(3) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد الكتاب 55/2
(4) انظر: ابن النحاس، كتاب شرح أبيات سيبويه، تحقيق زهير غازي زاهر، عالم الكتب - مكتبة النهضة المصرية، ط1، 1986: 115
(5) انظر: ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد ابن مالك الطائي الجباني (ت672هـ) شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميّة- بيروت - لبنان، ط1، 2000: 120-121 وابن جني، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق حسن الهنداوي، دار القلم - دمشق ط2، 1993: 355-356 وابن هشام، الأنصاري (ت761هـ) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا - بيروت 2003: 91-93.

القياس؛ لأنها معربة، إلا أنه غيرُ مسموع، والجمهور على منع ذلك⁽¹⁾، وعن الرّضي أنه لا يعلم كونها موصوفة إلا في النداء خاصة⁽²⁾، وتابعه على ذلك ابن يعيش⁽³⁾. وقد أنكر الخليل بن أحمد الفراهيدي ويونس بن حبيب⁽⁴⁾ وثلعب⁽⁵⁾ والأخفش⁽⁶⁾ وقوعها موصولة؛ إلا أنّ وقوعها موصولة محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب بنقل التفات⁽⁷⁾، ومنه قول غسان بن وعلّة- وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة-⁽⁸⁾:

إذا ما لقيت بني مالكٍ فسلم على أيهم أفضلُ

- (1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 92/1 و 673/2 والأسترأبادي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت686هـ) شرح الرضي على الكافية، منشورات قازيونس- بنغازي، ط2، 1996: 59/3
- (2) انظر: الأسترأبادي، شرح الرّضي على الكافية 59/3
- (3) انظر: ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي يعيش(ت643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ط1، 2001: 427/2
- (4) انظر: الفراهيدي، كتاب العين 440/8 وشرح ابن عقيل، ابن عقيل 162/1 والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت911هـ) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية (بلا تاريخ طبع): 330/1.
- (5) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 92/1 والصّبّان، محمد علي(ت1206هـ) حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق طه عبد الرؤوف مسعد، المكتبة التوفيقية (بلا تاريخ طبع): 266/1 والسيوطي، همع الهوامع 331/1
- (6) انظر: ابن هشام، شرح اللّحة البدرية في علم اللغة، تحقيق هادي نهر، مطبعة الجامعة- بغداد 1977: 324/1 والسيوطي، همع الهوامع 29/2
- (7) انظر: الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد النحويّ (ت577هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت ط1، 2003: 587/2 .
- (8) البيت في الإنصاف 587/2 ومغني اللبيب 92/1 وهمع الهوامع 329/1 وشرح ابن عقيل 162/1 وشرح الكافية 120/1 ويروى: إذا ما أتيت.

وذكر أبو حيان الأندلسي أنّ أصحابه - دون أن يصرّح بأسمائهم - لم يذكرُوا وقوع " أيّ " حالا، وأنّهم أنشدوا قول الراعي النميري⁽¹⁾:

فَأَوْمَأَتْ إِيْمَاءً خَفِيًّا لِحَبَّتْرِ فَلَلِهَ عَيْنًا حَبَّتْرٍ أَيُّمَا فَتَى

برفع (أيّما) على الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: (أيّ فتى هو)⁽²⁾. واستشهد ابن مالك بالبيت نفسه على وقوعها حالاً⁽³⁾، وقال أيضاً⁽⁴⁾:

ونعت منكورٍ وحالاً قد أتى كـ(حَبَّتْرِ) يتلوه (أيّما فتى)

والجمهور على وقوعها حالا، ويجوز فيها هاهنا الرفع على الأصل في " أيّ " الدالة على معنى الكمال؛ إذ إنّ الأصل فيها هو الاستفهام، فيقال: (أيّ رجلٍ هو؟) ومن ثمّ انتقلت إلى الصفة، فاعتور عليها إعراب الموصوف⁽⁵⁾، هذا ولا يعنون بقولهم: (صفة) أنّها جارية أبداً على ما قبلها، بل يعني ذلك أنّك تستعملها على معنى الوصف، وإلا قد تستعمل غير تابعة⁽⁶⁾.

وقد اختلفت ألسنة النحاة في تعداد هذه الوجوه تارة، وفي تسميتها والحديث عنها تارة أخرى، فذكر الخليل بن أحمد الفراهيدي منها: الاستفهاميّة والشرطيّة⁽⁷⁾.

(1) الراعي النميري، عبيد بن حصين (ت 90هـ)، ديوان الراعي النميري، تحقيق واضح الصمد، دار الجيل - بيروت ط 1، 1995: 36.

(2) انظر: السيوطي، همع الهوامع 333/1

(3) انظر: ابن مالك، شرح الكافية 121/1

(4) الأسترأبادي، شرح الرّضي على الكافية 120/1

(5) انظر: الأسترأبادي، شرح الرّضي على الكافية 60/3

(6) انظر: الشنقيطي، أحمد بن الأمين (1331هـ) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط 1، 1999: 180/1

(7) انظر: الفراهيدي، كتاب العين 440/8

وذكر سيبويه منها: الاستفهامية⁽¹⁾ والشرطية⁽²⁾ والموصولة⁽³⁾ ووصلة النداء⁽⁴⁾، وتحدث عن الدالة على معنى الكمال في معرض حديثه عن الاستفهامية، على الرغم من إدراكه لمعنى الكمال، فهاهو ذا يقول: "ومن النعت أيضاً: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيَّ رَجُلٍ، فـ (أَيَّما) نعت للرجل في كماله وبذّه غيره، كأنّه قال: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَامِلٍ"⁽⁵⁾. ولعلّ ذلك يعود إلى أنّ الأصل في "أَيَّ" الدالة على معنى الكمال هو الاستفهام. ونقل سيبويه عن الخليل وقوعها حالاً⁽⁶⁾.

ورُوِيَ عن أحمد بن يحيى ثعلب⁽⁷⁾ أنّ لـ "أَيَّ" ثلاثة أصول: فتكون استفهاماً وتكون تعجباً وتكون شرطاً⁽⁸⁾.

وذكر أبو القاسم الزجاجي أنّها تقع على أربعة وجوه: فتكون استفهاماً، وجزاءً، وخبراً كتأويل الذي، وتكون مدحاً وتعجباً⁽⁹⁾.

وذكر الرّماني لها سبعة وجوه: أن تقع استفهاماً، وجزاءً، وبمعنى الذي، وصفة، وحالاً، ومتصرفاً في الإفراد والإضافة والتذكير والتأنيث، كقولك: (أَيُّ أَتَاكَ؟) و(أَيَّةُ امْرَأَةٍ

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 398/2 و 233/4

(2) انظر: المصدر نفسه 136/1 و 56/3

(3) انظر: المصدر نفسه 400/2 - 407

(4) انظر: المصدر نفسه 57/2 و 188/2

(5) سيبويه، الكتاب 422/1

(6) المصدر نفسه 180/2

(7) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني (ت291هـ)، المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة والحديث.

(8) انظر: الأزهرى، تهذيب اللغة 653/15 وابن منظور، لسان العرب 288/1

(9) انظر: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت337) كتاب حروف المعاني، تحقيق

علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل ط1، 1984: 62-63

عندك؟) ومنقولة إلى معنى (كم)؛ للتكثير⁽¹⁾، كقوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ قَرِيْبَةٍ أُمْلِيْتُ لَهَا﴾ [الحج:48] .

وذكر ابن جنّي أنها تقع: استفهاماً وشرطاً، وخبراً، وتعجباً، ووصلة لنداء ما فيه الألف واللام⁽²⁾.

وذكر ابن فارس من وجوهها: الاستفهام، والتعجب، وكونها للترجيح بين أمرين، كقولك: أيّ ما فعلت فلي كذا. ولعله أراد بالوجه الثالث الشرط والجزاء⁽³⁾.

وذكر الهروي أنها تقع على ستة أوجه: فتقع جزاءً، واستفهاماً، وخبراً بمعنى الذي، وتعجباً، ونداءً، ونعتاً فيه معنى المدح⁽⁴⁾، ولم يذكر وقوعها حالاً.

وذكر أبو القاسم الزمخشري أنها تقع: استفهاماً وجزاءً ووصلاً ووصفاً⁽⁵⁾، وعنّى بالوصل: (الموصولة) وبالوصف: (الموصوفة في النداء).

(1) انظر: الرمّاني، أبو الحسين علي بن عيسى النحوي (ت384هـ)، كتاب معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر (بلا تاريخ طبع): 160-161

(2) انظر: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت392هـ) سرّ صناعة الإعراب، تحقيق حسن الهنداوي، دار القلم- دمشق ط2، 1993. 355/1-356 والخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة 2006: 352/1 و 269/3

(3) انظر: ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس ابن زكريا (ت395هـ)، الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق أحمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1 1997: 100

(4) انظر: الهروي، علي بن محمد النحوي (ت415هـ) كتاب الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية - دمشق، ط2، 1981: 106-107.

(5) انظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت583هـ) المفصل في علم العربية وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين الحلبي، دار الجيل بيروت - لبنان ط2 (بلا تاريخ طبع): 148-149.

وذكر ابن مالك أنها تقع: استفهامًا، وشرطًا، وموصولًا، ووصلة لنداء ما فيه الألف واللام، ودالة على معنى الكمال، نعتًا للنكرة وحالًا للمعرفة⁽¹⁾. وسمّى القسم الأخير في الألفية (صفة)⁽²⁾، فذكر ابن عقيل أنّ المراد بالصفة ما كان صفة لنكرة وحالًا لمعرفة⁽³⁾، والقول نفسه عند الأشموني والصّبّان⁽⁴⁾.

وقال أبو حيان الأندلسي: "... ف (أي) تكون شرطية واستفهامية وموصولة [خلافًا لأحمد بن يحيى إذ أنكر مجيئها موصولة] ووصفًا على مذهب الأخفش موصوفة بنكرة، نحو: (مررت بأيّ مُعجَبٍ لك)، وتكون مناداة - وصلة لنداء ما فيه الألف واللام - نحو: يأيها الرجل، والأخفش يزعم أنّ التي في النداء موصولة، ومذهب الجمهور أنّها قسم برأسه. والصفة تقع حالًا من المعرفة فهذه أقسام (أي).." ⁽⁵⁾.

وذكر ابن هشام أيضًا أنها تأتي على خمسة أوجه: شرطًا، واستفهامًا، وموصولًا، ووصلة لنداء ما فيه الألف واللام، ودالة على معنى الكمال، فتقع نعتًا للنكرة وحالًا للمعرفة⁽⁶⁾.

ومهما اختلفت أسنة النحاة في تسمية هذه الوجوه؛ فهي من حيث الدلالة على خمسة أوجه: الشرطية وتُسمّى الجزائية أو التي للترجيح بين أمرين. والموصولة وتُسمّى الخبر بمعنى الذي أو الوصل، والكمالية وهي الدالة على الكمال وتُسمّى الصفة أو التي للمدح

(1) انظر: ابن مالك، شرح الكافية 120/1-121 و 15/2

(2) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 65/2

(3) انظر: المصدر نفسه 65/2

(4) انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 266/1

(5) الأندلسي، أبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي (ت754هـ) البحر المحيط في التفسير، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت - لبنان، 1992: 202/8 وما بين القوسين المصدر نفسه:

151/1

(6) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 91-93 / 1

أو التعجب، ووصلة النداء وتُسمى بالندائية أو النكرة الموصوفة، والخامس وهو الاستفهامية.

مخرجها الصوتي:

إذا صحّ ما بحثه أبو الفتح عثمان بن جني أنّ " أيّا " مصدر (أوى يأوي) إذا انضمّ واجتمع، وأصلها: (أويّ)؛ فاجتمعت الواو و الياء، وسُبقت الأولى بالسكون، فقُلِّبت وأدغمت، مثل: جيء وشيء؛ طلبًا للتخفيف⁽¹⁾، فإنّ مخرجها ثلاثة وإلا فإنّ لها مخرجين، هما: الهمزة والياء كما ذهب مكي بن أبي طالب القيسي.

فأمّا الهمزة: فمخرجها آخر الحلق، وهي صوت حنجري، شديد، مجهور⁽²⁾ أو مهموس أو محايد بين الجهر والهمس⁽³⁾.

ولا خلاف بين علماء اللغة القدامى والمحدثين في مخرجها وإن عبّر عنه بعض المحدثين بأنه يخرج من المزمّار نفسه أو من الحنجرة؛ وذلك لإمكانية شمول مصطلح الحلق للحنجرة أيضًا. وإنّما وقع الخلاف في الجهر والهمس، فذكر القدماء أنّها صوت مجهور، بينما توصل المحدثون إلى أنّها صوت مهموس، أو محايد بين الجهر والهمس وهو الأرجح⁽⁴⁾.

وأما الواو: فمخرجها ممّا بين الشفتين⁽⁵⁾، وهي صوت شفوي، لين، مجهور، مرّقق⁽⁶⁾،

(1) انظر: ابن جني، المحتسب 150/2-151 والعكبري، إملاء ما من به الرحمن 152/1

(2) انظر: سيبويه، الكتاب 434/4-436، والقيسي، مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان-الأردن ط2 (بلا تاريخ طبع): 145 وابن جني، سرّ صناعة الإعراب 46/1

(3) انظر: أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، دار النهضة العربية، ط3، 1961: 72

(4) انظر: حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة 1986: 125

(5) انظر: القيسي، الرعاية 253 وسيبويه، الكتاب 433/4

(6) انظر: سيبويه، الكتاب 433/4 والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمان، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، ودار الفكر، دمشق - سورية، ط1، 1995:

466/2 وتمام حسان، مناهج البحث 156

ويعدها علماء اللغة المحدثون من أقصى الحنك مع مساعدة الشفة، وليس تمامًا كما ذكر القدماء⁽¹⁾.

وأما الياء: فمخرجها من وسط اللسان، بينه وبين وسط الحنك، وهي صوت شفوي، مجهور، لين، مرقق، وما حقيقته الدراسات والتجارب الحديثة ينطبق إلى حد كبير على وصف القدماء له⁽²⁾. وتوصف ثلاثتها بأنها: جوفية، هوائية، مستقلة، متذبذبة⁽³⁾.

تذكيرها وتأنيتها وتثنيها وجمعها:

ذكر علماء اللغة أنّ لفظ (أيّ) مذكر، ومعناها مؤنث⁽⁴⁾، فإذا كانت في معنى التأنيث، جاز أن يُذكرَ الفعل للفظها، وأن يُؤنث لتأويلها، فتقول: أيّ الجاريتين قام، وقامت. فإن أنثت (أيّا) لم يجز في الفعل إلا التأنيث، كقولك: أيّة الجاريتين قامت؛ لأنّ لفظ (أيّ) ومعناها مؤنث. وتقول: أيّ الجواري الثلاث قام، وقامت، وقامتا، فمن قال: قام، وقامت، ذكر وأنث للفظ (أيّ) ومعناها، ومن قال: قامتا؛ فلمعنى جاريتين، فإذا أنثت لم يجز في الفعل إلا التثنية، كقولك: أيّتا الجواري الثلاث قامتا، لا يجوز غير هذا⁽⁵⁾.

فإذا نوّنت (أيّ) جاز لك فيها أوجه:

تقول: أيّ قام: زيد أم عمرو؟ فتجعلها في معنى واحد. وتقول: أيّ قام: الزيدان أم العمران؟ فتجعلها في معنى اثنين. ولك أن تقول: أيّ قاما: الزيدان أم العمران؟ وأيّان قاما: الزيدان أم العمران؟

وتقول: أيّ قام: الزيدون أم العمرون؟ فتجعلها في معنى جمع. ولك أن تقول: أيّ قاموا: الزيدون أم العمرون؟ وأيّون قاموا: الزيدون أم العمرون؟

(1) انظر: أنيس، الأصوات اللغوية 44

(2) انظر: أنيس، الأصوات اللغوية 44 و حسان، مناهج البحث في اللغة 125

(3) انظر: القيسي، الرعاية 126-142 والعكبري، اللباب 463/2

(4) انظر: الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت328هـ)، كتاب المذكر والمؤنث، تحقيق طارق عبد عون الجنابي، مطبعة العاني- بغداد، ط1، 1978: 669/2.

(5) انظر: المصدر نفسه 669/2

وتقول: أيُّ قام: أهنْدُ أم جُمَل؟ فتجعلها في معنى واحدة مؤنّثة. ولك أن تقول: وأيُّ قامت: أهنْدُ أم جُمَل؟ وأيّة قامت: أهنْدُ أم جُمَل؟

وتقول: أيُّ قام: الهندان أم الجُمَلان؟ فتجعلها في معنى اثنتين مؤنّتين، ولك أن تقول: أيُّ قامت: الهندان أم الجُمَلان؟ وأيّتان قامت: الهندان أم الجُمَلان؟ وتقول: أيُّ قام: الهندات أم الجُمَلات؟ فتجعلها في معنى جمع مؤنّث، ولك أن تقول: أيُّ قُمن: الهندات أم الجُمَلات؟ وأيّات قُمن: الهندات أم الجُمَلات؟⁽¹⁾.

وجاء في لسان العرب عن الفراء⁽²⁾: "والعرب تقول: أيّ وأيان وأيون، وإذا أفردوا أيّا ثنّوها وجمعوها وأنثوها، فقالوا: أيّة وأيّتان وأيّات، وإذا أضافوها إلى ظاهر، أفردوها وذكروها، فقالوا: أيُّ الرجلين وأيُّ المرأتين وأيُّ الرجال وأيُّ النساء، وإذا أضافوها إلى المكني المؤنّث، ذكرّوا وأنثوا، فقالوا: أيّهما وأيّتهما للمرأتين"⁽³⁾.

وذكر ابن كيسان في لغة حكاها أنّها تنثّى وتجمع وتؤنّث، فيقال: أيّان وأيّتان وأيون، وأيّات، بالإعراب في جميع الأحوال إعراب المثنى والجمع. ولك أن تصرح بالمضاف إليه، كأن تقول: أيّتهن، وأيّاهم، وأيّاتهن، وأيّوهم وأيّيهم، وأيّتاهم، وأيّتيهن، وأيّتهم⁽⁴⁾. وقد جعل سيبويه جمعها، خاصّا بالاستفهام وحده؛ لأنّه الأصل فيها والأكثر في كلامهم⁽⁵⁾، فذكر الرضي أنّ تنثيتها وجمعها لغير الحكاية ضعيفان⁽⁶⁾.

(1) انظر: الأنباري، المذكّر والمؤنّث 670/2

(2) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله (ت207هـ-)، كان أبرع الكوفيين في علمهم، له مؤلفات عدّة، أشهرها "معاني القرآن".

(3) انظر: الأزهرّي، تهذيب اللغة 655/15 وابن منظور، لسان العرب 288/1

(4) انظر: الصبّان، حاشية الصبّان 266/1 والسيوطي، همع الهوامع 330/3

(5) انظر: سيبويه، الكتاب 411/2

(6) انظر: الأسترأبادي، شرح الرضي على الكافية 75/3

وقد شبه الخليل بن أحمد الفراهيدي⁽¹⁾ تأنيث (أي) بتأنيث (كل) في قولهم: (كلتهن منطلقة)⁽²⁾. وقال سيبويه- رحمه الله-: وسألت الخليل- رحمه الله- عن قولهم: أيهن فلانة وأيتهن، فقال: إذا قلت: (أي) فهو بمنزلة كل؛ لأنّ كلّا مذكر يقع للمذكر والمؤنث، وهو أيضا بمنزلة بعض، فإذا قلت: أيتهن، فإنك أردت أن تؤنث الاسم..⁽³⁾.

وقال الفراء: " والعرب تفعل ذلك أيضا في (أي) فيؤنثون ويذكرون، والمعنى التأنيث ... ويجوز في الكلام: " بأية أرض " .. واستشهد بقول الشاعر⁽⁴⁾:

بأيّ بلاءٍ أم بأية نعمةٍ يقدم قلبي مسلم والمهلب

وقال: ويجوز أيتها قال ذاك، وقالت. فتذكر وقد أدخلت الهاء، تتوهم أنّ الهاء ساقطة، إذا جاز للتأنيث بـ (بأية أرض)...⁽⁵⁾.

وذكر أبو القاسم الزمخشري أنّ المستفيض تذكير لفظ (أي)؛ لأنّ قولك: (بأية) قليل؛ لأنّ التفرقة بين المذكر والمؤنث في الأسماء غير الصفات، نحو: حمار وحمارة، غريب، وهو في (أي) أغرب؛ لإبهامه⁽⁶⁾.

وردّ عليه السمين الحلبي، بقوله: " وقوله: وهي في أيّ أغرب؛ إنّ عنى أيّا على الإطلاق فليس بصحيح؛ لأنّ المستفيض في النداء أنّ يؤنث في نداء المؤنث، كقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴾ [الفجر 27] ولا نعلم أحداً ذكر تذكيرها فيه، فيقول:

(1) انظر: الفراهيدي، كتاب العين 440/8

(2) انظر: الفراهيدي، كتاب العين 440/8 وسيبويه، الكتاب 407/2 والزمخشري، الكشاف تحقيق

محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان ط1، 1995: 490/3

(3) سيبويه، الكتاب 407/2

(4) البيت مجهول القائل (لم أعر عليه في المظان اللغوية والنحوية).

(5) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد(ت207هـ) معاني القرآن، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار

الكتب العلمية، بيروت-لبنان ، ط1، 2002: 66/2

(6) انظر: الزمخشري، الكشاف 177/4

يأتيها المرأة، إلا صاحب البديع⁽¹⁾ في النحو. وإن عني غير المناداة فكلامه صحيح، يقلّ تأنيثها في الاستفهام وموصولة وشرطية، قلت: أمّا إذا وقعت صفة لنكرة أو حالاً لمعرفة، فالذي ينبغي أن يجوز الوجهان، كالموصولة، ويكون التأنيث أقل، نحو: مررت بامرأة أيّة امرأة، وجاءت هند أيّة امرأة...⁽²⁾.

ويُردّ على السمين الحلبي في نقلته هذه عن أبي حيان الأندلسي⁽³⁾، وعلى غيره من النحاة أيضاً؛ أنّ جلّ ما ذهب إليه صاحب البديع في النحو هو أنّ الأولى في (أيّ) وصلة النداء أن تؤنّث لتأنيث صفتها لا على الوجوب، ويجوز: يأتيها المرأة⁽⁴⁾. وهي إجازة ذكرها النحاة، فهذا أبو بكر بن السّراج، يقول: "وتقول: يأتيها الرجل، و يأتيها الرجلان، و يأتيها الرجال، و يأتيها النساء، على لفظ واحد، والاختيار في الواحدة في المؤنّث، يا أيّتها المرأة"⁽⁵⁾.

ولست أنكر هاهنا أنّه ذكر أنّ الاختيار في الواحدة في المؤنّث التأنيث، غير أنّه جاء حرفياً في حاشية الصّبّان، ما نصّه: " [قوله تؤنّث] على سبيل الأولوية لا الوجوب"⁽⁶⁾ فهو كلام صاحب البديع نفسه، ويعزّز ما ذهب إليه صاحب البديع وما ذكرته سالفاً، قراءة زيد بن علي (بأيّها النفس المطمئنة) بتذكير (أيّ)⁽⁷⁾، فقال ابن النّحاس: يجوز

(1) يوجد ثلاثة كتب باسم (البديع في النحو) أحدها: لابن الأثير و الثاني: لمحمد بن مسعود

الغزّي و الثالث: لأبي الحسين علي بن عيسى الرّبّعي

(2) السّمين الحلبي، الدرّ المصون 53/6

(3) انظر: الأندلسي، البحر المحيط 276/9

(4) انظر: السيوطي، همع الهوامع 52/2

(5) ابن السّراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي (ت316هـ) الأصول في النحو، تحقيق

عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط2، 1987: 376/1

(6) انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان 223/3

(7) انظر: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت671هـ) الجامع لأحكام القرآن،

تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، مؤسسة مناهل العرفان- بيروت 1964: 83/14 . والسّمين

الحلبي، الدرّ المصون 523/6

يأتيها؛ لإبهام أيّ (1). ولها وجه آخر، وهو أنها لما لم تطابق صفتها تثنية وجمعا؛ جاز أن لا تطابقها تأنيثاً (2).

نعم قد يصح هذا، غير أن المستفيض في النداء أن تؤنث (أي) لتأنيث صفتها، وأن لا يلحقها من علامات الفروع شيء غير التاء، فلا تتثنى ولا تجمع (3)، وقد يدل هذا على تغليب المفرد مذكراً ومؤنثاً على التثنية والجمع (4).

والمستفيض في غير النداء تجريدها من التاء، وهو الأفصح فيها (5)، ومن قلة تأنيثها استفهاماً، قول الشاعر (6):

بأيّ بلاءٍ أمّ بأيةِ نعمةٍ يقدم قلبي مُسلمٌ والمهلبُ

ومن قلة تأنيثها موصولة؛ حملاً على (التي) قول الشاعر (7):

إذا اشتبه الرشدُ في الحادثِ تِ فارضَ بأيّتها قدُ قدر

وخلصت دراسة أجراها الباحث محمد الباتل الحربي على مجموعة من الشواهد الشعرية والنثرية إلى أنّ (أيّا) إذا أضيفت إلى مؤنث مفرد ظاهر ولو بالنّية فإنّ بقاءها على التذكير أفضل، حيث نسبة التأنيث إلى التذكير 37% و46% وإذا أضيفت إلى مثنى أو جمع ظاهرين، أو ما في حكمهما فإنّ بقاءها على التذكير أكد كثيراً، حيث نسبة التأنيث إلى التذكير حوالي 51% و1% وإذا اتصلت بـ (ها، هن، كن) فإنّ تأنيثها لا تذكيرها

(1) انظر: ابن النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (338هـ) إعراب القرآن،

تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط2، 2004: 140/5

(2) انظر: السمين الحلبي، الدرّ المصون 523/6

(3) انظر: السيوطي، همع الهوامع 52/2

(4) انظر: الحموز، عبد الفتاح، ظاهرة التّغليب في العربية، منشورات جامعة مؤتة، عمادة البحث

العلمي والدراسات العليا ط1، 1993: 116

(5) انظر: الأسترأبادي، شرح الرّضي 2/ 253

(6) البيت مجهول القائل (لم أعرثر عليه في المظان اللغوية والنحوية).

(7) البيت مجهول القائل (لم أعرثر عليه في المظان اللغوية والنحوية).

أفضل كثيرًا، حيث نسبة التأنيث إلى التذكير 75% ولا فرق في هذه الحالة بين أن تكون " أيّ " وصلة للنداء أو لغير ذلك⁽¹⁾.

تعريفها وتنكيرها وصرفها:

ذكر ابن السراج أنّ المبرّد سأل أبا عثمان المازنيّ عن " أيّ " في الاستفهام والجزاء، فقال: إنّها مضافة معرفة، ومفردة نكرة، والدليل على ذلك أنّك تقول: أيّة صاحبك؟ فلو كانت معرفة لم تتصرف، قال: وكان الأخفش يقول: هي معرفة ولكن أنون لأنّ التثنية وقع وسط الاسم، فهو بمنزلة امرأة سمّيتها (خيرًا منك)، وكان غيره لا يصرفها ويقول: " أيّة صاحبك؟؛ لأنّها معرفة⁽²⁾. وجاء في الصّاح أنّها معرفة بالإضافة وقد تترك بالإضافة وفيها معناها⁽³⁾.

فإذا أنّت " أيّ " بالتاء عند حذف ما تضاف إليه، لم تمنع الصّرف عند الجمهور؛ إذ ليس فيها إلا التأنيث، والتأنيث وحده لا يكفي ما لم تكن علمًا، وهو القياس⁽⁴⁾، وكان أبو عمرو بن العلاء حينئذٍ يمنعها الصّرف؛ للتأنيث والتّعريف؛ لأنّ التعريف بالإضافة المنوية شبيهه بالتعريف بالعلميّة، ولذلك منع من الصّرف (جَمَع) المؤكّد به. وفرّق ابن مالك بينهما بأنّ شبه (جَمَع) بالعلمية أشدّ من شبه (أيّ)؛ لأنّ (جَمَع) لا يستعمل مع ما يضاف إليه بخلاف أيّة⁽⁵⁾.

وقيل: منّعها الصّرف؛ لتعريفها بالصلة والتأنيث، نحو: (اضرب أيّة لقبيتها) فزاد على مذهبه في التعريف المانع من الصّرف: تعريف الموصولات، واعتدّ بتاء التأنيث

(1) انظر: الحربي، أيّ المشددة بين أقوال النحاة ونصوص التراث 46.

(2) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو 196/2

(3) انظر: الجوهرى، الصّاح 1818/5

(4) انظر: الصبان، حاشية الصّبان 266/1 والأسترأبادي، شرح الرّضي 63/3 وابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، الجمهورية العربية المتحدة، 1967: 35

(5) انظر: السيوطي، همع الهوامع 350/3

بلا علمية⁽¹⁾. وقيل: إنّما الخلاف فيما إذا سميت امرأة (بأية في الدار)، فالأخفش يصرف (أية) وأبو عمرو بن العلاء يمنعها؛ للتأنيث والعلمية، وما بعدها من الصلة كالصفة. وحجة الأخفش أنّ التسمية لما كانت بالمجموع صار التثوين بعض الاسم؛ لأنه وقع في الوسط⁽²⁾. وغلطه المبرّد في هذا؛ لأنّ "أيا" في الجزاء والاستفهام لا صلة لها⁽³⁾.

ويفهم من قول المازني السالف أنّها إذا كانت مؤنّثة، ومعرفة بالإضافة، فإنّها ممنوعة من الصرف، فهو يوافق أبا العلاء بالمنع عند الإضافة والتعريف، إلا أنّه يختلف معه بأنّ أبا العلاء يراها معرفة بالإضافة المنويّة؛ وهي ليست من علل المنع من الصّرف عندهم. وقد تمنع من الصّرف عند قطعها عن الإضافة إذا حُمِلت على أنّها اسم جهة⁽⁴⁾، فاجتمع فيها حينئذٍ التعريف بالعلمية والتأنيث، كقول الشاعر⁽⁵⁾:

أَسْمَاءُ مَا أَسْمَاءُ لَيْلَةٌ أَدْلَجْتُ إِلَيَّ وَأَصْحَابِي بِأَيِّ وَأَيْتَمَا

حيث جعل (أيا) علما على الجهة، فلمّا اجتمع فيها التعريف والتأنيث، منعها الصرف⁽⁶⁾.

(1) انظر: الأسترأبادي، شرح الرّضي 63/3

(2) انظر: السيوطي، همع الهوامع 350/3

(3) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو 196/2

(4) انظر: ابن جنّي، الخصائص 130/1 وابن منظور، لسان العرب 287/1

(5) حميد بن ثور الهلالي (30هـ تقريبا) ديوانه، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط1، 1995: 7 وهو أبو المثني، حميد بن ثور بن حزن الهلالي العامري، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام. قاتل مع المشركين في حنين ثم وفد على النبي صلى الله عليه وسلم وأسلم بعدها.

(6) انظر: ابن جنّي، الخصائص 180/2 وابن منظور، لسان العرب 287/1

الفصل الأول " أيّ " نحوياً

1.1 " أيّ " الاستفهامية:

عرف سيبويه " أيّا " الاستفهامية بقوله : " وأيّ مسألة ليبين لك بعض الشيء وهي تجري مجرى ما في كل شيء"⁽¹⁾ . وعرفها صاحب اللمع بقوله : " وأيّ " سؤال عن بعض من كل وتكون لمن يعقل ولما لا يعقل"⁽²⁾ . وفي باب (أي) يعرفها أبو حسن الوراق بقوله : " اعلم أن "أيّا" موضوعها أن تكون جزءا مما تضاف إليه، وهو على كل حال مما يتجزأ كقولك: أيّ الرجال عندك؟ فهي في هذه الحال جزء، وإذا قلت: أيّ الثياب عندك؟ فهي في هذه الحال من الثياب. وعلى هذا يجري حكمها في جميع ما يتجزأ"⁽³⁾ .

فأيّ كما نرى هاهنا يطلب بها تعين بعض الشيء على أصل وضعها، ويستفهم بها عن العاقل وغير العاقل، وأيّ في الاستفهام من الأسماء التي تضمنت معنى الهمزة وقامت مقامها توسعا في الكلام⁽⁴⁾؛ وللمبالغة في طلب الإيجاز والاختصار؛ لأنّ الهمزة لا تصلح للأسئلة المختلفة، ويحتاج المستفهم بها إلى جهد إضافي في عملية النطق - الناتجة عن الأسئلة المتكررة والمتسلسلة - حتى يصل المستفهم إلى الإجابة المطلوبة،

(1) سيبويه، الكتاب 233/4

(2) ابن الخباز، أحمد بن الحسن (ت639هـ) توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لأبي الفتح

عثمان بن جني، تحقيق فايز زكي محمد نياي، دار السلام- القاهرة ط1، 2002: 580.

(3) الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت381هـ) علل النحو، تحقيق محمود محمد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط1، 2002: 572.

(4) انظر: أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، دار البشائر-

دمشق، ط2، 2004: 339 والدينوري، أبو عبد الله الحسين بن موسى الشهير بـ"الجليس النحوي"

(ت490هـ) ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق حنا جمل حداد، وزارة الثقافة - عمّان، ط1،

1994: 37 .

فجاءت هذه الأسماء مختصة بالجنس الذي يسأل عنه⁽¹⁾، وفي ذلك قصر للجهد المبذول في عملية النطق عند الاستفهام بالهمزة.

يقول أبو البركات الأنباري: " وإِنَّمَا أَقَامُوها [أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ] مَقَامَ حُرُوفِ الاسْتِفْهَامِ؛ تَوْسِعًا فِي الْكَلَامِ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَوْضِعٌ يَخْتَصُّ بِهِ، فَـ (مَنْ) سِوَالٌ عَمَّنْ يَعْقَلُ وَ (مَا) سِوَالٌ عَمَّا لَا يَعْقَلُ، وَ (كَمْ) سِوَالٌ عَنِ الْعَدَدِ، وَ (كَيْفَ) سِوَالٌ عَنِ الْحَالِ، وَ (أَيْنَ) وَ (أَيَّ) سِوَالٌ عَنِ الْمَكَانِ وَ (مَتَى ، وَأَيَّ حِينٍ ، أَيَّانَ) سِوَالٌ عَنِ الزَّمَانِ، وَ (أَيَّ) يَحْكُمُ عَلَيْهَا بِمَا تُضَافُ إِلَيْهِ؛ فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا مُضَافَةً، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: مَنْ عِنْدَكَ؟ لَوَجِبَ أَنْ يَقُولَ الْمَجِيبُ: زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَوْ قَالَ: فَرَسٌ، أَوْ حِمَارٌ، لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّ مِنْ سِوَالٍ عَمَّنْ يَعْقَلُ، لَا عَمَّا لَا يَعْقَلُ .." (2).

ويقول العكبري: " والغرضُ من الاستفهامِ بهذه الأسماءِ عمومُ السؤالِ المقتضي للجوابِ بالمسؤولِ عنه، وهذا لا يحصلُ من الاستفهامِ بالحرفِ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَفْهَمَ عَنْهُ يَخْتَصُّ بِبَعْضِ الْجِنْسِ، كَقَوْلِكَ: (أزيدُ في الدارِ) فيمكنُ للمجيبِ أن يقولَ لا، ولا يلزمه شيءٌ آخرُ بمقتضى هذا السؤالِ، فيحتاجُ أن يحدّدَ سؤالاً آخرَ وربّما تسلسل، فإذا قلتَ: مَنْ فِي الدارِ، أُلزمتُ المسؤولَ الجوابَ بالمطلوبِ بأوّلِ مرّةٍ " (3).

وهي من حيث الدلالة بحسب ما تضاف إليه، إلى أيّ شيء أضفتها فهي منه، قال أبو علي الفارسي: " (أيّ) اسم مما تضيفه إليه إن ظرفاً فظرف وإن اسماً فاسم " (4) . وقال ابن يعيش: " وأما (أيّ) فإنّها اسم مبهم منكور، وهي بعض ما تضاف إليه: إن

(1) انظر: العكبري، اللباب 131/2 والأنباري، أسرار العربية 340

(2) الأنباري، أسرار العربية 339

(3) العكبري، اللباب 131/2

(4) الفارسي، أبو علي الحسين بن أحمد بن عبد الغفار (ت377هـ)، التعليقة على كتاب سيبويه،

تحقيق عوض بن أحمد القوزي، مكتبة الأمانة، القاهرة، ط1 (بلا تاريخ طبع): 171/2

أضفتها إلى الزمان فهي زمان، وإن أضفتها إلى مكان فهي مكان، إلى أيّ شيء أضفتها كانت منه" (1).

هذا وترد (أيّ) كثيراً في كتب النحويين عند الحديث عن (أم) إذ إنّ (أم) عطفًا بعد ألف الاستفهام وبعد ألف التسوية تعادل الألف، وهي بهذه المعادلة تعادل معنى (أيّ) وبالتحديد (أيّهما وأيّهم). وقد ذكر الخليل هذه المعادلة بقوله: "اعلم أنّ (أم) استفهام على معادلة الألف بمعنى (أيّ)" (2). ويقول سيبويه في كتابه: "أمّا أم فلا يكون الكلام بها إلا استفهامًا، ويقع الكلام في الاستفهام على وجهين: على معنى أيّهما وأيّهم، وعلى أن يكون الاستفهام الآخر منقطعًا من الأول" (3). وقال المبرّد: "واعلم أنّ كلّ ما وقعت عليه (أيّ) فتفسيره بألف الاستفهام و(أم) لا تكون إلا على ذلك؛ لأنّك إذا قلت: "أزيد في الدار أم عمرو؟" فعبارة: "أيّهما في الدار؟" ولو قلت: "هل زيد منطلق؟" أو: "من زيد؟" أو: "ما زيد؟" لم يكن لـ (أيّ) هاهنا مدخل؛ فـ (أيّ) واقعة على كل جماعة ممّا كانت إذا كانت (أيّ) بعضها لها" (4).

ويقول ابن السراج: "وأيّ داخلة في كل موضع تدخل فيه أم مع الألف، تقول: (قد علمت أيّهما في الدار) تريد إذا أم ذا، قال الله عزّ وجلّ: ﴿فلينظر أيّهما أذكى طعاما﴾ [الكهف: 19] وقال: ﴿ثم بعثناهم لنعلم أيّ الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا﴾ [الكهف: 12] فأيّ تنتظم معنى الألف مع أم جميعا" (5).

(1) ابن يعيش، شرح المفصل 269/2

(2) الفراهيدي، كتاب الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1، 1985: 58/2 و 213/2

(3) سيبويه، الكتاب 169/3 و 169/3-171

(4) المبرّد، محمد بن يزيد (ت 285هـ) كتاب المقتضب، تحقيق حسن محمد وإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1999: 250/3.

(5) ابن السراج، الأصول في النحو 58/2 و 213/2

ويقول الهروي: " العطف بعد ألف الاستفهام وبعد ألف التسوية جميعا بـ (أم) وهي معادلة للألف في هذين الوجهين بمعنى (أي) " (1).

وقال ابن يعيش: " ولا تقضي [أي] جوابًا إلا إذا كانت استفهامًا، وجوابها التعيين؛ لأنها في الاستفهام مفسرة بالهمزة، و(أم) فإذا قل: (أي الرجلين عندك؟) فمعناه: (أزيد عندك أم عمرو؟) " (2). وهذه إشارة للعلاقة بين أم وأي، كان لا بد من الإشارة لها.

وأى الاستفهامية من الأسماء الملازمة للإضافة إضافة معنوية- معنى لا لفظًا - إذ قد يحذف المضاف إليه مع قيام قرينة تدل عليه، وتضاف للنكرة مطلقًا، وتضاف للمعرفة إذا كانت مثناة أو مجموعة (3)، كقوله تعالى: ﴿لأيّ يوم أجلت﴾ [المرسلات:12] وقوله: ﴿فبأيّ حديث بعده يؤمنون﴾ [الأعراف: 185] وقوله تعالى: ﴿أيّ الفريقين خير مقامًا﴾ [مريم : 73] وقوله: ﴿أيكم زادته هذه إيمانًا﴾ [التوبة:124]. وفيما يتعلق بهذه الإضافة، يقول سيبويه في كتابه: " واعلم أن أيًا مضافًا وغير مضاف بمنزلة من. ألا ترى أنك تقول: أيّ أفضل، وأيّ القوم أفضل. فصار المضاف وغير المضاف يجريان مجرى من، كما أن زيدًا وزيد مناة، يجريان مجرى عمرو، فحال المضاف في الإعراب والحسن والقبح كحال المفرد" (4). وقال المبرّد في المقتضب: " واعلم أنّ أيًا مضافة ومفردة في الاستغناء والاحتياج إلى الصلة؛ لأنّ المعنى واحد؛ كما أنّ " زيدا " و" زيد مناة " سواء في الاحتياج والاستغناء؛ لأنّ المعنى التسمية والإبانة عن الشخوص" (5).

(1) الهروي، الأزهية في علم الحروف 125

(2) ابن يعيش، شرح المفصل 149/2

(3) انظر: سيبويه، الكتاب 398/2 والزّمخشري، المفصل في علم العربية 86-87 وابن

عقيل، شرح ابن عقيل 66/2

(4) الكتاب، سيبويه 398/2

(5) المبرّد، المقتضب 566/2

وقال الزمخشري في المفصل: " وأيّ إضافته إلى اثنين فصاعداً إذا أضفت إلى معرفة، كقولك: أيّ الرجال، وأيّ الرجلين، وأيّهما وأيّهم، وأيّ من رأيت أفضل، وأيّ الذين لقيت أكرم ... وإذا أضيفت إلى النكرة أضيف إلى الواحد والاثنين والجماعة، كقولك: أيّ رجل و أيّ رجلين وأيّ رجال " (1).

ويقول الرضي: " وحكم أيّ في الإضافة حكم أفعّل، يعني أنك إذا أضفت أيّا إلى المعرفة، فلا بدّ أن يكون المضاف إليه مثني أو مجموعاً، وإذا أضفته إلى نكرة، جاز كون المضاف إليه مفرداً أو مثني أو مجموعاً، والعلّة في ذلك: أنّ (أيّا) استفهاماً كان أو شرطاً أو موصولاً، موضوع؛ ليكون جزءاً من جملة معينة بعده مجتمعة منه ومن أمثاله " (2).

وقد فصلّ الهروي هذه الإضافة بقوله: "واعلم أنّ أيّا في الاستفهام إذا أضيف إلى معرفة فإنّها سؤال عن الاسم، وكانت بعض المعرفة. كقولك: (أيّ الرجلين أخوك؟) و (أيّ الرجال قام؟). فـ (أيّ) واحد من الاثنين ومن الجماعة. والجواب أن تقول: زيد أو عمر. تجيب بأحد الأسماء . وإذا أضيفت إلى النكرة فإنّها سؤال عن الصفة، وكانت بعدد النكرة كلّها، والجواب على عدد النكرة أيضاً؛ كقولك: (أيّ رجل أخوك؟) و (أيّ رجل زيد؟) فالجواب أن تقول: قصير أو طويل، تجيب بصفة الاسم. وإذا أضفتها إلى نكرتين قلت: (أيّ رجلين أخوك؟)، و (أيّ رجلين قاما؟)، والجواب أن تقول: طويلان أو قصيران. وإذا أضفتها إلى جماعة نكرة قلت: (أيّ رجال أخوتك؟) فالجواب: قصار أو طوال. ولا يجوز أن تضيف أيّا إلى معرفة واحدة. لا تقول: (أيّ الرجل أخوك؟) ولا (أيّ زيد قام؟)؛ لأنّ أيّا في المعرفة سؤال عن البعض والواحد لا يتبعض، أمّا في النكرة فهي سؤال عن الكل . فلذلك جاز إضافتها إلى نكرة واحدة " (3).

(1) الزمخشري، المفصل في علم العربية 87

(2) الأسترأبادي، شرح الرضي 250/2 والزمخشري، المفصل 89

(3) الهروي، الأزهيّة 109

ويجوز أن تضاف (أيّ) إلى (من)؛ لأنها تكون مثناة ومجموعة على لفظ واحد⁽¹⁾، ولا تكون عندئذٍ إلا موصولة بمنزلة (الذي) ويجوز في (أيّ) أن تكون استفهاماً وأن تكون جزاء، وقد شرح أبو العباس المبرّد ذلك، ومثله أيّما تمثيل، وذلك بقوله: " ولو قلت: أيّ من في الدار يكرمك؟ كان جيداً؛ لأنّ المعنى: أيّ القوم يكرمك؟ ولو قلت: أيّ من في الدار يكرمك تكرمّه، فإن شئت جعلت (يكرمك) الأولى من الصلة، فكان المعنى: أيّ من يكرمك في الدار، فيكون الإكرام وقع لك في الدار. وإن شئت، أخرجته من الصلة، وجعلته خبراً، وجعلت (تكرمّه) حالا. هذا في الرفع. وإن شئت، جزمتهما، وإن شئت، جعلت (أيّ) جزاء، وإن شئت، رفعت الأول وجزمت الثاني، وجعلت (أيّا) استفهاماً. فأما (من) في هذا الموضع، فهي بمنزلة (الذي) و(في الدار) صلتهما. فكأنك قلت: (أيّ القوم تكرمّه يكرمك) إذا كان جزاء، و(تكرمّه يكرمك) إذا كانت استفهاماً... [وقال]: ولو قلت: أيّ من يأتي آت، كان محالاً؛ لأنك إذا أضفت (أيّا) إلى (من) لم تكن (من) إلا بمنزلة (الذي). فإن قلت: أجعل (أيّا) استفهاماً، وأجعل (من) جزاء، فقد أحلت؛ لأنك إذا أضفت إلى الجزاء اسماً دخله الجزاء؛ ألا ترى أنك تقول: (غلام من يأتيك تأتّه)، فيصير الجزاء (للغلام) صلة. فإن قلت: فأجعل (أيّا) بمنزلة (غلام). قيل: لا يكون كذلك إلا أن توصل؛ لأنها إذا لم تكن جزاء أو استفهاماً لم تكن إلا موصولة. فإن قلت: أجعلها استفهاماً. قيل: قد أحلت؛ لأنك قد جعلتها جزاء واستفهاماً في حال، ومتى كانت في إحداهما بطل الآخر. فإن قلت: أرفع، فأقول: أيّ من يأتيني آتية؟ فذلك جيد؛ لأنك جعلت (يأتيني) صلة، و(آتية) خبراً، و(أيّا) استفهاماً. فكأنك قلت: (أيّ القوم آتية). ولو فصلت (أيّا) من (من)، لجاز، فقلت: أيّ من يأتيني آتية؛ فكانت (أيّ) استفهاماً، و(من) جزاء" ⁽²⁾.

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 404/2 وابن يعيش، شرح المفصل 150/2

(2) المبرّد، المقتضب 567/2-569

ويتضح ممّا مرّ أنّ (أيّا) الاستفهامية تضاف إلى المعرفة وإلى النكرة ، فإذا أضيفت إلى معرفة، فهي سؤال عن الاسم، وتكون بعضاً من هذه المعرفة التي هي اثنان فصاعداً، ويجاب عنها بأحد الأسماء، ولا تضاف إلى معرفة واحدة؛ لأنّ الواحد لا يتبعض، ويراعى عند إضافتها إلى معرفة (المضاف) فتقول: (أيّ الغلامين أتى) و(أيّ الغلمان أتى) فيفرد ضمير (أيّ) حين أضيفت إلى معرفة. وإذا أضيفت إلى نكرة، كانت سؤالاً عن الصفة، وتكون بعدد النكرة كلّها، ويجاب عنها على عدد النكرة، وتضاف إلى الواحد والاثنين والجماعة، أي: مطلقاً. ويراعى عند إضافتها إلى نكرة في الضمير (المضاف إليه) فتقول: (أيّ غلامين أتيا) و (أيّ غلمان أتوا) فتثنى وتجمع ضمير(أيّ) حين أضيفت إلى مثني وجمع نكرة (1).

وأجاز النحاة إضافتها إلى معرفة واحدة، شريطة أن يقصد بها الأجزاء، فيكون المضاف إليه دالاً على متعدد أو جنس، كقولك: " أيّ زيد أحسن؟ " تريد: أيّ أجزاء زيد أحسن، وفي هذه الحالة يجاب بالأجزاء، فيقال: عينه أو أنفه، وقولك: " أيّ الدينار دينارك؟" أي: "أي أفراده" أو أن تتكرر بالعطف، ولا يكون ذلك إلا في الضرورة الشعرية (2). كقول خدّاش بن زهير (3):

ولقد علمتُ إذا الرجالُ تناهزوا
أيي وأيّكمُ أعزُّ وأمنعُ
وقول آخر (4):

فلئن لقيتُك خاليتين لتعلمن
أيي وأيّك فارسُ الأحزاب

(1) انظر: ابن مالك، شرح الكافية 429/1 و انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان 268/1

والستيوطي، همع الهوامع 517/2

(2) انظر: الأسترأبادي، شرح الرضي 25/2

(3) نسبه سيبويه في كتابه لخدّاش بن زهير 403/2 ولم أجده في ديوانه، وذكر السّيّراني

في شرح أبيات سيبويه: 94/2 أنّه رآه في شعر عباس بن مرداس وليس في ديوانه أيضاً.

(4) البيت مجهول القائل (لم أعثر له على قائل في المظان الأدبية التي وقفت عليها).

وقول آخر (1):

أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّي وَأَيُّكُمْ غَدَاةَ التَّقِينَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا

وإنما جاز ذلك؛ لتحقيق معنى البعضية بالتكرار ونية الأجزاء (2)؛ ولكون المضاف إليه أصبح كمتنى لفظاً؛ لأنّ المفرد المعطوف عليه مثله، ومعنى المتنى واحد (3).

ويبدو أنّ هذا الشكل الذي اتخذته "أيّ" كان دارجاً في أشعار القدماء، وقد تطرق له النحاة عند حديثهم عن "أيّ" لكن دون أن يحصروا هذا الشكل بنوع من أنواعها؛ فبدا لي كأنه يصلح لها بجميع أنواعها، عدا الكمالية منها؛ لأنها لا تضاف إلا إلى نكرة باتفاق. ويفهم من كلام ابن مالك أنّ (أيّا) استنفهاماً كانت أو شرطاً أو موصولاً قد تتكرّر، ويقصد بها الأجزاء إلا أنّ ابن عقيل جعل ذلك خاصاً بـ "أيّ" الاستنفهامية حيث يقول في شرحه، بعد أن قرّر إضافتها إلى معرفة واحدة، إذا تكررت بالعطف أو قصد بها الأجزاء: "وهذا إنّما يكون فيها إذا قصد بها الاستنفهام" (4). وجعل الصّبّان ذلك خاصاً بـ "أيّ" الاستنفهامية والشرطية (5). وجعله السيوطي حكماً شاملاً لأيّ بأنواعها (6).

وما اختارُه من هذه المذاهب مذهب الصّبّان؛ لورود "أيّ" الاستنفهامية والشرطية، مكررتين بالعطف، سماعاً في أكثر من بيت شعري ومنه:
قول العباس بن مرداس (7):

(1) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها

(2) انظر: السيوطي، همع الهوامع 517/2

(3) انظر: ابن مالك، شرح الكافية 429/1

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 65/2

(5) انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان 2/ 268

(6) انظر: السيوطي، همع الهوامع 517/2

(7) ابن مرداس، العباس (18هـ)، ديوانه، تحقيق يحيى الجبوري، دار الجمهورية - بغداد 1968:

148، ويروى (فقيد) بدلا من (فسيق) انظر: سيبويه، الكتاب 403/2

فَأَيُّ مَا وَأَيْكَ كَانَ شَرًّا فَسِيَقَ إِلَى الْمُقَامَةِ لَا يَرَاهَا
وقوله أيضا⁽¹⁾:

فَأَيُّ وَأَيُّ ابْنِ الْحُصَيْنِ وَعَعْتِ غَدَاةَ التَّقِينَا كَانَ عِنْدَكَ أَعْذَرَا

وقد تطرق سيبويه لهذا الشكل في كتابه بقوله: "وسألته رحمه الله - يعني الخليل بن أحمد الفراهيدي- عن أَيِّ وَأَيْكَ كَانَ شَرًّا فَأَخْزَاهُ اللهُ؟ قال: فهذا كقولك: أخزى الله الكاذب مني ومنك، إنما يريد منا، وكقولك: هو بيني وبينك، تريد هو بيننا، فإنما أراد أَيْتَا كَانَ شَرًّا، إلا أنهما لم يشتركا في "أَيِّ" ولكنه أخلصه لكل واحد منهما"⁽²⁾.

وقال الرضي: "وأما قولهم: أَيُّ وَأَيْكَ، فالمراد به أَيْتَا، لكنهم قصدوا التنصيص على أن المراد: المتكلم والمخاطب، إذ كان لا يدل عليه الضمير في (أَيْتَا) فصرّحوا بالضميرين، فوجب إعادة "أَيِّ"؛ للمحافظة على اللفظ لا المعنى، كما في قولك: بيني وبينك؛ مع أن مثل هذا لا يكون إلا في الضرورة"⁽³⁾.

وقال ابن يعيش: "فأما قولهم: (أَيُّ وَأَيْكَ كَانَ شَرًّا، فَأَخْزَاهُ اللهُ)، فأضاف "أَيْتَا" إلى المضمر الذي هو ضمير النفس، وهو معرفة، فإنما سوّغ ذلك؛ أنه عطف عليه ضمير المخاطب بإعادة الخافض بالواو. و الواو لا تدل على الترتيب، وإنما تجمع بين الشئيين، أو الأشياء فقط، وصار ذلك بمنزلة التثنية والجمع، كأنك قلت: "أَيْتَا". فهو قولك: "أخزى الله الكاذب مني ومنك"، والمراد: منا. وكقولك: "هو بيني وبينك" والمراد: بيننا. والفرق بينهما أنك إذا قلت: "أَيْتَا" فقد اشتركا في "أَيِّ". وإذا قلت: "أَيُّ وَأَيْكَ" فقد أخلصته لكل واحد منهما. فهو أبلغ"⁽⁴⁾.

(1) البيت من الطويل وهو لخداش بن زهير في الكتاب 403/2 ولم أجده في ديوانه،

ويروى (كان بالحلف أغدرا) بدلا من (كان عندك أعذرا).

(2) سيبويه، الكتاب 402-403

(3) الأسترأبادي، شرح الرضي على الكافية 252/2

(4) ابن يعيش، شرح المفصل 151/2

وعلى الرغم من تضمن " أيّ " معنى حرف الاستفهام، إلا أنّها معربة بإجماع النحاة ولا مشكل في إعرابها؛ حملاً على نظيرها (بعض) ونقيضها (كل) من جهة، ولزومها الإضافة من جهة أخرى (1). يقول الرضي في شرح الكافية: " و " أيّ " معرب، مع أنّ فيه إمّا معنى الشرط أو الاستفهام، أو هو موصول؛ للزومه الإضافة المرجّحة لجانب الاسم المقتضية للإعراب، ولا يحذف المضاف إليه إلا مع قيام قرينة تدل عليه " (2). وهي معربة عند أبي البركات الأنباري من وجهين: " أحدها: أنهم بقّوها على الأصل في الإعراب؛ تنبيهاً على أنّ الأصل في الأسماء الإعراب، كما بنوا الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد أو ضمير جماعة النسوة، تنبيهاً على أنّ الأصل في الأفعال البناء. والثاني: أنهم حملوها على نظيرها ونقيضها، فنظيرها جزء، ونقيضها كل؛ وهما معربان، فكانت معربة " (3). ويقول صاحب اللباب في علل البناء والإعراب: " وجميع أسماء الاستفهام مبنية؛ لتضمّنها معنى الهمزة إلا (أيّا) فإنّها معربة. قالوا: لأنّها حملت على نظيرها وهو بعض، ونقيضها وهو كل، ولأنّها لا تنفك عن الإضافة، كما لا ينفكّان عنها والإضافة من أحكام الأسماء، فإذا لزمت عارضت ما فيه من معنى الحرف، فلم يقوّ على بنائها " (4). وفي حاشية الصّبّان: " إنّما أعربت " أيّ " الشرطيّة والاستفهاميّة....؛ لضعف الشبه بما عارضه في " أيّ " من لزوم الإضافة " (5).

(1) انظر: الأسترأبادي، شرح الرضي على الكافية 253/2 و الأنباري، أسرار العربية 337

(2) الأسترأبادي، شرح الرضي على الكافية 253/2

(3) الأنباري، أسرار العربية 337 والسيوطي، همع الهوامع 67/1

(4) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب 132/2

(5) الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني 107/1

1.1.1 إصدارتها الكلام:

لـ (أي) حق الصدارة في الكلام، إذ كانت تفيد في الجملة معنى لم يكن⁽¹⁾، ولهذا يعمل فيها ما بعدها، ولا يعمل فيها ما قبلها، إلا إذا كان حرف خفض أو مضافاً، وعليه جميع النحاة⁽²⁾، كقوله تعالى: ﴿فبأي آلاء ربكما تكذبان﴾ [الرحمن : 13] وقولنا: (غلام أيهم حضر) وذهب العكبري في اللباب، أن الجار إذا كان اسماً لم يعمل فيما بعده ويبقى الاستفهام على حاله من اللفظ، كقولك: (لأضربن غلام أيهم في الدار) ثم يصرح بأن كثيراً من النحويين قال بضعف ما ذهب إليه؛ لأن الجار لا يعلق عن العمل بخلاف الناصب والرافع⁽³⁾. وعلة إعمال الخافض والمضاف في الاستفهام والشرط، من باب التدرج عند ابن جنّي، إذ إنهم لم يجدوا طريقاً إلى تعليق حرف الجر، فأعملوه في الاسم، فلما ساغ لهم ذلك تدرجوا منه إلى أن أضافوا إليه الاسم⁽⁴⁾. وتحققاً لهذه الصدارة وما تفيد من معنى؛ لا يجوز أن تتقدمها الأفعال المؤثرة؛ حتى لا تعمل فيها، فتدخل بعض المعاني في بعض، وتخرج "أي" حينئذٍ عن الصدر، ويجوز أن تتقدمها أفعال الشك واليقين والقول على الحكاية، أما أفعال القول؛ فلأنه يحكى بعدها كل شيء فلا إشكال فيه، وأما أفعال العلم فلأن معناها يكون باقياً، ويحمل دخولها على التعليق⁽⁵⁾، وهو عبارة عن إبطال عمل أفعال القلوب لفظاً لا محلاً؛ لاعتراض ما له صدر الكلام بينها وبين معموليها، والمعلق هاهنا هو اسم الاستفهام "أي" سواء أكان

(1) انظر: العكبري، 132/2

(2) انظر: سيبويه، الكتاب 235/1 وابن النحاس، إعراب القرآن 134/3 وابن جنّي،

الخصائص 352/1 وابن هشام، مغني اللبيب 2/479

(3) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب 132/2

(4) ابن جنّي، الخصائص 352/1

(5) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 134/3 والهروي، الأزهية في علم الحروف 108 وابن

هشام، مغني اللبيب 2/479 والوراق، علل النحو 572 وابن الحاجب، أبو عمرو عثمان (ت646هـ)

أمالي بن الحاجب، تحقيق فخر سليمان قدارة، دار عمار، عمان - الأردن، ودار الجيل، بيروت-

لبنان، 1989: 149/1.

أحد جزأيّ الجملة أو كان فضلة، كقوله تعالى: ﴿ لتعلمنّ أيّنا أشدّ عذابا وأبقي ﴾ [طه:71] والثاني كقوله تعالى: ﴿ سيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون ﴾ [الشعراء:227]. وربما سمّي تعليقا؛ لأنّ العامل لا عامل، فهو عامل في المحل، وليس عاملاً في اللفظ، فشبهه بالمرأة المعلقة التي لا هي مزوّجة ولا مطلقة (1).

يقول سيبويه في التعليق: " هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره ؛ لأنّه كلام قد عمل بعضه في بعض، فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله؛ لأنّ ألف الاستفهام تمنعه من ذلك. وهو قولك: قد علمت أعبد الله ثمّ أم زيد ... وقد عرفت أيّهم أبوه، وأما ترى أيّ برق هاهنا. فهذا في موضع مفعول، كما أنّك إذا قلت: عبّد الله هل رأيت، فهذا الكلام في موضع المبني على المبتدأ الذي يعمل فيه فيرفعه" (2).

وحقيقة العلة عند ابن النحاس: " أنّ الاستفهام معنى وما قبله معنى آخر، فلو عمل فيه ما قبله؛ لدخل بعض المعاني في بعض" (3). وقال أبو البقاء العكبري في اللباب: " ولا يعمل في الاستفهام ما قبله؛ لأنّ أداة الاستفهام لها صدر الكلام، إذ كانت تفيد في الجملة معنى لم يكن، فلو عملت فيها ما قبلها؛ لصارت وسطاً وذلك ممتنع كما يمتنع قولك: (لأضربن أزيديا في الدار)" (4).

ويقول أبو الحسن الوراق في علل النحو: " اعلم أنّه لا يجوز أن يلي " أيّا " إذا كانت استفهاماً من الأفعال، إلا أفعال القلوب؛ لأنك تحتاج أن تلغيها؛ لأنّه لا يعمل في الاستفهام ما قبله. وخصّت أفعال القلوب بذلك؛ لأنها قد تلغى في الخبر، إذا توسطت

(1) انظر: ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى وهو حاشية السجاعي على شرح القطر تحقيق عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1 (بلا تاريخ طبع): 222-

223

(2) سيبويه، الكتاب 236/1

(3) ابن النحاس، إعراب القرآن 134/3

(4) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب 132/2

بين المفعولين، ويكون معناها باقياً، فلذلك جاز أن تدخل على الاستفهام، ولا تعمل فيه، ويكون معناها باقياً. وأمّا الأفعال المؤثرة فإنه لا يجوز أن تدخل على الاستفهام؛ لأنك إن أدخلتها على الاستفهام، وجب أن تعملها، ولا يجوز أن تعمل ما قبل الاستفهام فيه، فلا يجوز لذلك دخولها عليه " (1).

ويقول صاحب الأزهية في علم الحروف: "واعلم أنّ أيّاً في الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها من الفعل، ويعمل فيها ما بعدها، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿سيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون﴾ [الشعراء: 227] ف (أيّ) نصب ينقلبون، ولا يجوز نصبها — (سيعلم)؛ لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله؛ لأنّ له صدر الكلام، وإعمال ما قبله فيه يخرج من الصدر" (2).

ولك أن تقول: (عرّفتُ أيّ يوم الجمعة) فتتصب على أنه ظرف، لا على عرفت. وإن لم تجعله ظرفاً رفعت. ذكره سيبويه وقال: "بعض العرب يقول: لقد علمتُ أيّ حين عقبتني، وبعضهم يقول: لقد علمتُ أيّ حين عقبتني" (3). بنصب (أيّ) الأولى على أنه ظرف، ورفع (أيّ) الثانية على أنه خبر مقدّم، والمنصوب أيضاً خبر، لكنه ظرف. أمّا علة تقدم المعمول فيه على العامل في (المفعول) في الاستفهام، وإن كانت رتبة المعمول أن يكون بعد العامل فيه، وذلك قوله تعالى: ﴿فأيّ آيات الله تتكرون﴾ [غافر: 81] فقوله: (فأيّ) منصوب بـ(تكرون) وكذلك قوله: ﴿سيعلم الذين ظلموا أيّ منقلب ينقلبون﴾ [الشعراء: 227]. فقوله: (أيّ) منصوب على المصدر بـ(ينقلبون) لا بـ(سيعلم) فهو من النقص العارض عند ابن جنّي؛ لقرينة انضمت إلى ذلك وهي وجوب تقدم الأسماء المستفهم بها. ولم يلزم تقديمه من حيث كان مفعولاً (4).

(1) الوراق، علل النحو 572-573

(2) الهروي، الأزهية في علم الحروف 108

(3) سيبويه، الكتاب 240/1-241

(4) انظر: ابن جنّي، الخصائص 299/1

فإن قال قائل: " أليس من شرط العامل أن يكون قبل المعمول فيه، إذا قلت: أيهم تضرب؟ فتتصب (أيًا) بـ (تضرب)، وتقدير أيهم تضرب؟ أن تكون تضرب قبل (أي) فقد جاز أن يعمل ما قبل الاستفهام فيه، وتعمل فيه الأفعال المؤثرة؟ فالجواب في ذلك: أن (أيًا) نائبة عن شيئين: أولهما: الاسم، والثاني: حرف الاستفهام، فإذا قلت: أيهم تضرب؟ فالتقدير: أزيدًا تضرب؟ فصار الفعل حكمه بعد الاستفهام، فلم يجز تقديمه... (1).

هذا وجوز يونس بن حبيب تعليق كل فعل دون قيد (2)؛ خلافًا لسيبويه وجمهور النحاة في اقتصار التعليق على أفعال الشك واليقين (3)، وذهب ابن عصفور أيضًا - نقلًا عن ابن هشام - أنه لا يعلق فعل غير (علم وظن) حتى يضمن معناهما (4).

وإن قال آخر: لم وقع الاستفهام بعد أفعال العلم دون غيرها من الأفعال؟ فالجواب لأحد أمرين: إما أن يكون الاستفهام مستعلمًا به، فكأنك إذا قلت: أزيد عندك أم عمرو؟ كان معناه: أعلمني، فإذا قلت: علمت أزيد عندك أم عمرو؟ كان معناه: علمت ما يطلب إعلامك بهذا، فصح وقوعه لما بينهما من الاشتراك في معنى العلم، وخمّل الحسبان والظن عليها؛ لكونها من بابها. وإما لكثرتها في الاستعمال، فجعل لها شأن ليس لغيرها (5).

وذكر الرضي أن أداة الاستفهام التي تلي باب (علم) لمجرد الاستفهام، لا لاستفهام المتكلم بها؛ وذلك للزوم التناقض، حيث يقول: " وليست أداة الاستفهام التي تلي

(1) الوراق، علل النحو 573

(2) انظر: الصبان، حاشية الصبان 267/1

(3) انظر: الزجاجي، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة ودار الرفاعي الرياض ط2، 1983: 231 والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف 588/2 (مسألة 102).

(4) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 478/2

(5) انظر: ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب 149/1 وابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد 130/1

باب علم في نحو: علم زيد أيهم قام، مفيدةً لاستفهام المتكلم بها؛ للزوم التناقض في نحو: علمت أيهم قام، وذلك لأنّ (علمت) المقدم على (أيهم): مفيد أنّ قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام إلى هذا القائم المعين، لما ذكرنا أنّ العلم واقع على مضمون الجملة، فلو كان (أيّ) لاستفهام المتكلم، لكان دالا على أنه لا يعرف انتساب القيام إليه؛ لأنّ: أيهم قام، استفهام مشكوك فيه، هو انتساب القيام إلى معين، ربّما يعرفه الشاك بأنّه زيد أو غيره، فيكون المشكوك فيه، إذن: النسبة، وقد كان المعلوم هو تلك النسبة، وهو تناقض؛ فنقول: أداة الاستفهام، إذن، لمجرد الاستفهام، لا لاستفهام المتكلم، والمعنى: عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه، وهو أنّ نسبة القيام إلى أيّ شخص هي، وذلك الشخص في فرضنا: زيد، فالمعنى: عرفت قيام زيد؛ وإنما لم يصرح باسم القائم ولم يقل: علمت زيدا قائمًا، أو علمت قيام زيد؛ لأنّ المتكلم قد يكون له داع إلى إبهام الشيء على المخاطب مع معرفته بذلك المبهم، كما يكون له داع إلى التصريح به ... فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه: لا أو نعم، بعد فعل القلب [وقال]: ثمّ اعلم إنّ جميع أدوات الاستفهام، ترد على الوجه المذكور، أي لمجرّد الاستفهام، لا لاستفهام المتكلم، بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر؛ لتبيين المشكوك فيه" (1)

2.1.1 الحكاية بـ (أيّ) :

والحكاية: " أن تجيء بالقول بعد نقله على استيفاء صورته الأولى " (2). ويُعرفها العكبري في اللباب: " أن يأتي الاسم أو ما قام مقامه على الوصف الذي كان قبل ذلك" (3)، ويعرفها الصّبّان: " هي لغة: المماثلة، واصطلاحًا: إيراد اللفظ المسموع

(1) الأسترأبادي، شرح الرضي على الكافية 164/4 - 165

(2) الزّمخشري، الكشف 32/1

(3) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب 135/2

على هيئته من غير تعديل، كمن زيّدًا، إذا قيل: رأيت زيّدًا. أو إيراد صفته، نحو: أيّا، لمن قال: رأيت زيّدًا (1).

ودخلت الحكاية الكلام؛ لأنها تزيل الالتباس، وتزيد التوسّع في الكلام (2). والحكاية تكون في المعارف والنكرات، ومن العرب من يجيز الحكاية في المعارف كلّها دون النكرات، ومنهم من يجيزها في المعرفة والنكرة (3). والمعارف المحكية مختصة بالألقاب والكنى عند أكثر العرب، كزيد وأبي محمد؛ لأنها أكثر دَوْرًا في الكلام، وما كثر استعماله، يُخصّ بأحكام لا توجد فيما قلّ، لأنه لا يلتبس، ولأنّ العلم والكنية قد غُيّرَا ونُقلا عن موضعهما، فلمّا دخلها التغيير، والتغيير يؤنس بالتغيير (4).

ومن هؤلاء أهل الحجاز، فيخصونها بالاسم العلم والكنية، وتكون الحركة قائمة مقام الرفع التي تجب بخبر المبتدأ (5). وقد حكى أهل الحجاز الإعراب؛ لأنّ السامع لهذا السؤال قد لا يكون سمع الكلام الأوّل، فأراد المتكلّم أن ينبّهه على أنّ هناك كلامًا متقدّمًا هذا جوابه وإعرابه. فإذا قال قائل: جاءني زيّد. قال: من زيّد، وإذا قال: رأيت زيّدًا. قلت: من زيّدًا. وإن قال: مرّرتُ بزيّد. قلت: من زيّد. ففي حالة الرفع يكون زيد خبر (من) أو فاعلا لفعل محذوف، كأنك قلت: أجاك زيد. وفي حالة النصب يكون زيد مفعولا سدّ مسد الخبر، وكذلك في الجر (6).

(1) الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني 124/4

(2) الأنباري، أسرار العربية 342

(3) انظر: المصدر نفسه 343

(4) انظر: العكبري، اللباب 135/2 والأنباري، أسرار العربية 343

(5) انظر: الأنباري، أسرار العربية 343

(6) انظر: العكبري، اللباب 135/2-136

ولا يجوز اللحن في الحكاية، فإن لحن المتكلم رددته إلى الإعراب مثل أن يقول: جاءني زيدا. فتقول: ومن زيد. على ما كان ينبغي أن يقول. أو تنبّه على ما كان منه من اللحن، كأن تقول: قال فلان: جاءني زيدا لكنه نصب زيدا (1).

وأما بنو تميم؛ فلا يحكون الإعراب، ويرفعون بكل حال، ويكون الأول مبتدأ والثاني خبرا وهو القياس (2). فإن عطفت أو وصفت بطلت الحكاية، فالعطف، كقولك إذا قال لك القائل: رأيت زيدا؟ والوصف إذا قال لك القائل: رأيت زيدا الظريف: ومن زيد الظريف؟ (3)؛ وعلته أن الواو تعلق ما بعدها بما قبلها، فلا يحتاج في ذلك إلى حكاية الإعراب، والوصف يختص فينبه على كلام قبله (4). فأهل الحجاز هاهنا يوافقون بني تميم في العطف والوصف؛ وذلك لارتفاع اللبس (5).

هذا بما يتعلق بالمعارف، أما النكرات؛ فمن العرب من يحكيها، ومنه قول بعضهم: "عندي تمرتان". فقال له الآخر: "دعني من تمرتان". وقال آخر: ما أنت قرشياً. فقال: لست بقرشياً (6). وإذا أردنا أن نحكي النكرة، حكيت بـ " من " و " أي " وعليه قول ابن مالك في ألفيته (7):

أحك " بأي " ما لمنكور سئل عنه بها في الوقف أو حين تصل
ووقفاً أحك ما لمنكور بمن " والنون حرك مطلقاً؛ أشبعن

(1) انظر: الدينوري، ثمار الصناعة 163 والصبان، حاشية الصبان 131/4

(2) انظر: الأنباري، أسرار العربية 343 والعكبري، اللباب 136/2

(3) انظر: الأنباري، أسرار العربية 343 و العكبري، اللباب 136/2

(4) انظر: العكبري، اللباب 136/2

(5) انظر: الأنباري، أسرار العربية 343 والعكبري، اللباب 136/2

(6) انظر: الأنباري، أسرار العربية 343

(7) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 423/2

وقد شرح ابن عقيل قول ابن مالك، فقال: "إن سُئِلَ بـ (أَيّ) عن منكور مذکور في كلام سابق حكى في "أَيّ" ما لذلك المنكور من إعراب، وتذكير وتأنيث، وإفراد وتنثية وجمع، ويُفعل بها ذلك، وصلا ووقفًا؛ فتقول لمن قال: (جاءني رجلٌ) : (أَيّ) ولمن قال (رأيت رجلاً): (أَيّا) ولمن قال (مررتُ برجلٍ): (أَيّ) وكذلك تفعل في الوصل، نحو: " أَيّ يَأْفَتِي، وَأَيّا يَأْفَتِي، وَأَيّ يَأْفَتِي " وتقول في التأنيث "أَيّة" وفي التنثية "أَيّان وأَيّتان" رفعًا، و"أَيّين وأَيّتين" جرًا ونصبًا، وفي الجمع "أَيّون وأَيّات" رفعًا، و"أَيّين وأَيّات" جرًا ونصبًا " (1).

واختلف النحاة في حكاية المعرفة بـ(أَيّ) والمشهور أنّها لا تحكى، وإذا استفهت بها عن المعرفة لا يكون فيها إلا الرفع على الابتداء والخبر، وذلك سواء أكانت المعرفة منصوبة أو مرفوعة أو مجرورة، فتقول لمن قال: رأيت عبد الله أو مررت بعبد الله: أَيُّ عبد الله. بالرفع لا يقال غير ذلك (2).

أمّا إذا استفهت بـ "أَيّ" عن المذكور المنكور؛ فيجوز لك حكاية الإعراب وعلامات المثني والتأنيث والجمع، ولا يجوز لك أن تلحق حروف المدّ بالمفرد المذكر، وتعرب عندئذ بالحركات. ومن النحاة من قيّد ذلك في الوصل (3)، أمّا في الوقف؛ فتسكّن الياء في الرفع والجر، وتقلب التثوين ألفا في حال النصب، كما في الوقف على سائر المنصوبات المعربة؛ لأنّ أَيّا معربة (4).

ويجوز الاقتصار على إعراب "أَيّ" مفردة، ذكرًا كان المذكور المنكور أم أنثى، جمعًا كان أو مثني أو واحدًا، سواء أكان مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا؛ لأنّ أَيّا

(1) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 425/2

(2) انظر: سيبويه، الكتاب 407/2-408 والمبرد، المقتضب 572/2 و الصّبّان، حاشية

الصّبّان 125/4 و الزّمخشري، المفصل 149

(3) انظر: المبرد، المقتضب 570/2 والأسترأبادي، شرح الرضي على الكافية 74/3

والجوهري، الصّاح 1819/5

(4) انظر: الأسترأبادي، شرح الرضي على الكافية 74/3

يجوز أن تقع للجماعة على لفظ واحد، وللمؤنث على لفظ المذكر، وكذلك التثنية؛ لأنها بمنزلة (من) و(ما) (1). وإنما جاز تثنية " أي " وجمعها دون أخواتها؛ لأنها تضاف، وتفرد، ويلحقها التثنية بدلا من الإضافة (2). وذكر الرضي أن تثنيها وجمعها لغير الحكاية ضعيفان (3).

وذكر الأشموني: أنّ الغالب في جمعي التصحيح في اللغة الفصحى عدم الحكاية، إلا إذا كانا موجودين في المسؤول عنه، أو كانا صالحين لأن يوصف بهما، كقولك: رأيت رجالا مسلمين، ونساء مسلمات، ولا يقال: أئين وأيون، لمن قال: رأيت حميرًا، وعند حمير (4). وهي مسألة تصحّ عند الرضي إذا اجتمع من يعقل ومن لا يعقل، فنقول: من وأيين، لمن قال: رأيت رجلًا وحمارين (5).

وأجاز الأخفش الاستفهام بـ (أيّ)، على وفق: ألمنيّ؛ قياسًا، فيقال للرجل إذا سألته عن كورته: الأيّي (6). فيصلح المنسوب للعاقل وإلى غيره، والوجه المنع؛ لعدم السماع ولاستتقال الياءات (7).

وللنحويين في الحركات والحروف التي تلحق " أيّ " مذاهب:

1- أنها حركات وحروف إعراب، فتكون " أيّ " في الرفع مبتدأ محذوف الخبر أو خبرًا محذوف المبتدأ، والتقدير: أيّ المذكور، وفي النصب، مفعولا لفعل محذوف مقدمًا أو مؤخرًا، وفي الجر مجرورة بحرف جر مضمرة.

(1) انظر: المبرد، المقتضب 570/2-571 والأسترأبادي، شرح الرضي 74/3-75

(2) انظر: سيبويه، الكتاب 411/2 والمبرد، المقتضب 571/2

(3) انظر: الأسترأبادي، شرح الرضي 75/3

(4) انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان 125/4

(5) انظر: الأسترأبادي، شرح الرضي 76/3

(6) انظر: الأزهرى، تهذيب اللغة 655/15 وابن منظور، لسان العرب 289/1

(7) انظر: الأسترأبادي، شرح الرضي 81/3

2- أنها حركات حكاية وحروفها، وتكون " أيّ " في موضع رفع على الابتداء، ويكون الخبر محذوفاً، والتقدير: أيّ أو أيّا أو أيّ المذكور أو من ذكرت، على أنّ علامة رفع المفرد مذكراً ومؤنثاً، وجمع مؤنث سالم، ضمة مقدرة؛ منعاً من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية. وتكون في المثني مذكراً ومؤنثاً، الألف المقدرة؛ منعاً من ظهورها بحركة الحكاية. وتكون في جمع المذكر السالم الواو، منعاً من ظهورها؛ حركة الحكاية، وفي حالتي النصب والجر، تكون العلامات الإعرابية أو الحروف مقدرة أيضاً؛ منعاً من ظهورها حركة الحكاية.

3- أن تكون الحركة والحرف في الرفع إعراباً، وفي النصب والجر حركة حكاية أو حرفها (1)

واختلف النحويون أيضاً في كون الحكاية بـ " أيّ " قد وقعت بالحركات أو الحروف، وفي ذلك مذاهب:

1- أن تكون الحروف مبدلة من الحركات، وجيء بحركات قبلها تناسبها، وهو مذهب أبي العباس المبرّد وأبي علي الفارسي.

2- أن تكون الحروف ناشئة عن إشباع حركات الحكاية في الوقف، وهو مذهب أبي سعيد السيرافي.

3- أن تكون الحروف بدلا من التتوين، وهو ليس بشيء عند أبي حيان؛ لأنّ الإبدال من التتوين رفعا وجرأ لغة بعض العرب (2).

والفرق بين (من) و(أيّ) في هذا الباب أنّ (من) في الحكاية مقيدة بالوقف، أمّا (أيّ) فلم تقيد بالوقف فتصح الحكاية بها وقفا ووصلاً، ومن يحكى بها من يعقل على أصلها، وأيّ يحكى بها عن من يعقل وما لا يعقل على أصلها . ومن مبنية، وأيّ معربة،

(1) انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان 125/4 و النجدي، عثمان الشيخ عثمان النجدي الحنبلي (ت 1097هـ) رسالة " أيّ " المشددة، تحقيق عبد الفتاح الحموز، دار الفيحاء ودار عمار، عمان -

الأردن، ط1، 1986: 35 والأسترأبأذي، شرح الرضي على الكافية 75/3

(2) انظر: السّيوطي، همع الهوامع 266/3 و النجدي، رسالة أيّ المشددة 35

والزيادات التي تلحق (من) في الحكاية، من تغييرات الوقف وليست بإعراب؛ لأنها مبنية، والمبني لا يلحقه الإعراب، والإعراب يثبت في الوصل، ويسقط في الوقف، وهذا بعكس الإعراب يثبت في الوقف، ويسقط في الوصل؛ فدلّ على أنه ليس بإعراب، ونتيجة لهذا البناء؛ تحكى بها المعرفة والنكرة، أمّا (أيّ) فلا يحكى بها إلا النكرة وإذا حكيت بها المعرفة لا يكون فيها إلا الرفع (1).

3.1.1 الإخبار عن " أيّ " :

اختلف النحاة في حكم الإخبار عن (أيّ)، فجوّز المبرّد، وأبو بكر محمد بن السّراج وابن الخبّاز الإخبار عنها⁽²⁾، شريطة أن تتقدم (أيّ) ؛ لوجوب الصدارة؛ ولأن الاستفهام لا يكون صلة، فتجعل (أيّ) حينئذ خبراً مقدماً، فهذا أبو بكر بن السّراج، يقول: " فإن أخبرت عن هذه المسألة، قلت: (أيّهم هو الذي ضرب أخاك) تجعل (أيّهم) خبراً مقدماً، وتجري الكلام مجراه، كأنه في الأصل: (الذي هو ضرب أخاك أيّهم) ثم قدّمته؛ لأنّه بمنزلة (زيدٌ ضرب أخاك).." (3).

وقد وصف ابن الخبّاز هذا الباب بالغريب، حيث يقول : " تقول: أيّكم زيد؟ فإن أخبرت عن زيد، فالأصل أن يقال: الذي أيّكم هو زيد، فالذي أول الكلام، وهو مكان زيد، ولكن هذا لا يقال؛ لأنّ الاستفهام لا يكون صلة، فينبغي أن يتقدم (أيّكم)، ويكنى عنه، فتقول: (أيّكم الذي هو هو زيد) فهو الأول كناية عن أيّكم؛ لتقدمه، وهو الثاني كناية عن زيد؛ لأنه مخبر عنه، وإن أخبرت عن (أيّكم) فالأصل أن تقول: (الذي هو زيد أيّكم) ولكن هذا لا يقال؛ لأنّ الاستفهام لا يتأخر، فحقلك أن تقدمه، فتقول: (أيّكم الذي هو زيد) ... وهذا باب غريب ذكره ابن السّراج في الأصول " (4).

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 408/2 والأسترأبادي، شرح الرضي على الكافية 75/3 و

الدينوري، ثمار الصناعة 163-164 والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب 138/2

(2) انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان 78/4

(3) ابن السّراج، الأصول في النحو 328 /2

(4) ابن الخبّاز، توجيه اللمع 512

أما الذين لم يجوزوا الإخبار عن (أيّ)؛ فلأنّ (أيّا) خالف شرطاً من شروط المخبر عنه، إلا وهو قبوله التأخير و (أيّ) لا يتأخر، لذا لا يخبر عنه، من قولك: (أيّهم في الدار)؛ لأنك تقول حينئذ: (الذي هو في الدار أيّهم) فيخرج الاستفهام عمّا له من وجوب الصدية.

2.1 " أيّ " الكمالية:

وهي ضرب من الاستفهام عند سيوييه⁽¹⁾، واستفهامية ضامها معنى التعجب، فاستحالت خبراً عند الخليل بن أحمد الفراهيدي⁽²⁾، وابن جنّي⁽³⁾، ودالة على معنى المدح والتعجب عند الزّجاجي⁽⁴⁾، والهروي⁽⁵⁾، ودالة على معنى الكمال عند ابن هشام⁽⁶⁾، وصفة عند ابن مالك وابن عقيل⁽⁷⁾ والأشموني⁽⁸⁾.

وقد آثرت الحديث عنها هاهنا تحت مسمى (الكمالية) - كما فعل ابن هشام-؛ لكون الكمال سبباً في الاستفهام والتعجب بـ " أيّ " مدحاً كان أم ذمّاً. قال أبو حيان: " فإذا قلت: مررتُ برجلٍ أيّ رجل، فكأنك قلت: لنباهته وكماله؛ يتطلع إلى السؤال عنه، والعجب من أحواله، فيقال: أيّ الرجال هو؟ هذا أصله، ولذلك أعطيت (أيّ) معنى

(1) انظر: سيوييه، الكتاب 422/1

(2) انظر: المصدر نفسه 181/2

(3) انظر: ابن جنّي، الخصائص 269/3

(4) انظر: الزّجاجي، كتاب معاني الحروف 62-63

(5) انظر: الهروي، الأزهية في علم الحروف 107

(6) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 91-92

(7) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 65/2 وابن مالك، شرح الكافية 120/1

(8) انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني 395/2

الكمال، وأزيل عنها الاستفهام؛ ليعمل ما قبلها فيها، ويبقى فيها إيهام الاستفهام؛ ليفيد معنى المبالغة في الصفة" (1).

فالأصل فيها إذن هو الاستفهام، دخلها التعجب، فانتقلت من الاستفهام إلى الصفة؛ فاعتور عليها إعراب الموصوف (2)، ولا يعنون بقولهم: صفة، أنها جارية أبداً على ما قبلها، بل يعني ذلك أنك تستعملها على معنى الوصف، وإلا قد تستعمل غير تابعة (3).

وقد أشار ابن جنّي إلى هذا المعنى، بقوله: "ومن ذلك لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبراً، ومن ذلك قولك: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيْ رَجُلٍ) فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل، ولست مستفهماً، وكذلك قولك: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيْمًا رَجُلٍ)؛ لأنّ ما زائدة، وإنّما كان كذلك؛ لأنّ أصل الاستفهام الخبر، والتعجب ضرب من الخبر، فكأنّ التعجب لما طرأ على الاستفهام؛ إنّما أعاده إلى أصله: من الخبرية" (4).

وقد حقّق ابن عاشور هذا المعنى، وأحسن القول فيه، حيث يقول: "واعلم أنّ أصل (أَيّ) أنها للاستفهام عن تمييز شيء عن مشاركيه في حاله..... والاستفهام بها كثيراً ما يراد به الكناية عن التعجب والتعجيب من شأن ما أضيفت إليه (أَيّ)؛ لأنّ الشيء إذا بلغ من الكمال والعظمة مبلغاً قوياً، يتساءل عنه ويُستفهم عن شأنه، ومن هنا نشأ معنى دلالة (أَيّ) على الكمال؛ وإنّما تحقيقه أنّه معنى كنائي كثر استعماله في كلامهم وإنّما هي الاستفهامية (5).

فـ(أَيّ) كما نرى - استفهامية - يراد بها الكناية عن معنى المدح والتعجب، فانتقلت من الاستفهام إلى الإخبار بتناهي الكمال، ولعلّ هذا ما يفسر إيثار سيبويه

(1) الشنقيطي، الدرر اللوامع 180/1

(2) انظر: الأسترأباضي، شرح الرضي على الكافية 60/3

(3) انظر: الشنقيطي، الدرر اللوامع 180/1

(4) ابن جنّي، الخصائص 269/3

(5) ابن عاشور، التحرير والتّوير 177-176/30

الحديث عنها في معرض حديثه عن (أيّ) الاستفهامية دون أن يفرد لها بابًا خاصًا، وإن كان مدركًا لمعنى الكمال، فما هو ذا، يقول: "ومن النعت أيضًا: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيَّمَا رجل، فأَيُّ نعت للرجل في كماله وبذّه غيره، كأنه قال: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَامِلٍ" (1).
وتقع (أيّ) الدالة على الكمال نعتًا للنكرة، وحالا للمعرفة، قال سيبويه: "وسألته - يعني الخليل بن أحمد الفراهيدي - عن قول الراعي النميري (2):

فَأَوْمَأْتُ إِيْمَاءً خَفِيًّا لِحَبْرٍ وَلِلَّهِ عَيْنَا حَبْرٍ أَيَّمَا فَتَى

فقال: أَيُّما تكون صفةً للنكرة، وحالا للمعرفة، وتكون استفهامًا مبنياً عليها ومبنيةً على غيرها، ولا تكون لتبيين العدد ولا في الاستثناء. ألا ترى أنك لا تقول: له عشرون أَيُّما رجل، ولا أتوني أَيُّما رجل، فالنصب في: لي مثله رجلا، كالنصب في عشرين رجلا. فأَيُّما لا تكون في الاستثناء، ولا يختص بها نوع من الأنواع، ولا يفسر بها العدد. ف (أَيُّما فتى) استفهام. ألا ترى أنك تقول: سبحان الله مَنْ هو وما هو! فهذا استفهام فيه معنى التعجب. ولو كان خبرًا لم يجز ذلك" (3).

وقال أبو بكر محمد بن السراج: "وتقول في المعرفة: هذا عبد الله حسبك من رجل، وهذا زيد أَيُّما رجل، فتنصب (حسبك) و (أَيُّما) على الحال" (4).

وقال ابن هشام: "... والرابع: أن تكون دالة على معنى الكمال، فتقع نعتًا للنكرة، نحو: (زيد رجل أَيُّ رجل) أي: كامل في صفات الرجال، وحالا للمعرفة، كـ(مَرَرْتُ بعبد الله أَيُّ رجل)" (5).

وقال ابن مالك (6)، مشيرًا إلى قول النميري السالف:

(1) سيبويه، الكتاب 422/1

(2) الراعي النميري، ديوانه، 36

(3) سيبويه، الكتاب 180/2-181

(4) ابن السراج، الأصول في النحو 34/2

(5) ابن هشام، مغني اللبيب 91/1

(6) انظر: ابن مالك، شرح الكافية 120/1

أيُّ رجل أبوه⁽¹⁾ .

فالحاصل من أقوال النحاة أنّ (أيّا) الدالة على معنى الكمال تقع نعتاً للنكرة وحالا للمعرفة. ولا يتحصل من عدم ذكر أصحاب أبي حيان والهروي وابن الشجري وقوعها حالا، عدم الوقوع ، إذ إنّ أبا حيان نفسه يقرّ بوقوعها حالا⁽²⁾. ووقوعها حالا أيضاً محجوج من لسان العرب بنقل الثقات كما مرّ، ناهيك أنّ وقوعها حالا أصبح من مقررات علم النحو اليوم.

ويُفهم من كلام الهروي السالف أنّ أيّا إذا دخلتها (الواو) ترفع على الابتداء، ويكون الخبر بعد المضاف إليه، سواء أكان ظاهراً أم مقدراً، وتكون الجملة في موضع نصب على الحال، وذلك بعد النكرة أو المعرفة؛ وإنّما يكون هذا إذا أدخلت الواو. ويفهم من كلام ابن الشجري أنّه جوّز وقوعها خبراً مقدماً، سواء أدخلت الواو أم لم تدخلها، وذلك بعد المعرفة والنكرة، على أنّ قوله قد يُحمل على إرادة الواو في أمثلته وإن لم يذكرها.

وبعد أقوال النحاة السالفة، يظهر لي أنّ كلّ ما ذكره صحيح؛ إلا أنّ المسألة تحتاج إلى توضيح وتفصيل، وبعد إمعان النظر في أقوال النحاة وأمثلتهم وشواهدهم، ارتأيت أن يكون وقوعها بحسب الواو، وذلك على النحو الآتي:

- 1- أن تقع نعتاً بعد النكرة، شريطة عدم اقترانها بالواو.
- 2- أن تقع حالا بعد المعرفة، كما قرّر جمهور النحاة، ويجوز فيها هاهنا - على مذهب من أنكرو وقوعها حالا - أن تكون مبتدأة على أصل وضعها، وخبرها ظاهراً أو مقدراً، وذلك شريطة عدم اقترانها بالواو.
- 3- أن تقع مبتدأة أو خبراً، بعد المعرفة أو النكرة، وذلك شريطة اقترانها بالواو.

(1) ابن الشجري، هبة الله علي بن حمزة (ت542هـ) الأماشي الشجرية، مطبعة دائرة المعارف

العثمانية- حيدر آباد، ط1، 1349: 300/2

(2) انظر: الأندلسي، البحر المحيط 202/8

ولا يستبعد السّماع هاهنا، وأخذُ رواية الشاهد الشعري بعين الاعتبار، كقول الرّاعي النّميري⁽¹⁾ :

فَأَوْمَأَتْ إِيْمَاءً خَفِيًّا لِحَبَّتْرِ
وَلِلَّهِ عَيْنَا حَبَّتْرٍ أَيَّمَا فَتَى

فقوله: (أَيَّمَا) يروى بالرفع على الابتداء⁽²⁾، وبالنصب على الحال⁽³⁾، وهذا كما قررنا: جواز النصب وجواز الرفع لمن أنكر النصب؛ وذلك لعدم اقترانها بالواو، وهلمّ جرا. ويختار فيها الرفع عند سيبويه، إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجًا، حيث يقول: " ومثل ذلك: له صوت أَيَّمَا صوت،... لأنّ (أَيًّا) صفة أبدًا. فإذا قلت: أَيَّمَا صوت، فكأنك قلت: له صوتٌ حسنٌ جدًّا، وهذا صوتٌ شبيهةٌ بذلك، فـ (أَيّ) هي الأول، فالرفع في هذا أحسن؛ لأنك ذكرت اسمًا يحسن أن يكون هذا الكلام منه يحمل عليه، كقولك: (هذا رجل أَيَّمَا رجل.....) " ⁽⁴⁾.

ويجوز فيها هاهنا النصب على المصدرية- على إضمار فعل دلّ عليه المصدر الأول- نقله سيبويه عن الخليل بن أحمد الفراهيدي، وذكر أنّ الخليل كان يزعم ذلك، وقوى زعمه بزعم عيسى بن عمر النّفقي، ويونس بن حبيب⁽⁵⁾، أنّ روبة كان ينشد هذا البيت نصبًا⁽⁶⁾:

قَوْلُكَ أَقْوَالًا مَعَ التَّخْلَافِ
فِيهِ ازْدِهَافٌ أَيَّمَا ازْدِهَافِ

(1) الراعي النّميري، ديوانه، 36

(2) انظر: سيبويه، الكتاب 180/2 والستيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد(385هـ) شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد علي بن سلطاني، دار العصماء، ط1، 2001: 142/1

(3) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 65/2 وابن مالك، شرح الكافية 121/1

(4) سيبويه، الكتاب 363/1-364

(5) انظر: المصدر نفسه 364/1

(6) روبة بن العجاج(ت145هـ) ديوان روبة بن العجاج وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه، جمع وليم

بن الورد البروسي، دار الآفاق الحديثة- بيروت ط2، 1979: 100

فنصب (أيما) على المصدرية، بفعل محذوف دلّ عليه قوله (فيه ازدهاف) والتقدير: (تزدهف أيما ازدهاف) ولو أظهر الفعل لنصب ما كان صفة وما كان غير صفة؛ لأنّه ليس باسم تحمل عليه الصفات⁽¹⁾. وبناءً على ما تقدم؛ فإذا كان الآخر هو الأول؛ فالرفع فيه أحسن كما قال سيبويه؛ حملاً على رفع الأول، ويجوز نصبه على إضمار فعل دلّ عليه المصدر الأول.

قال ابن مالك⁽²⁾:

كَذَلِكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كـ(لي) بُكَاءُ ذاتِ عَضَلَةٍ

وقد شرحه ابن عقيل، بقوله: " أي: كذلك يجب حذف عامل المصدر إذا قصد به التشبيه، بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى، نحو: لزيد صوت صوت حمار) و(له بكاءً بكاءً الثكلي) فـ (صوت حمار) مصدر تشبيهي، وهو منصوب بفعل محذوف وجوبا، والتقدير: يصوت صوت حمار، وقبله جملة، وهي (لزيد صوت) وهي مشتملة على الفاعل في المعنى، وهو (زيد) .. فلو لم يكن قبل هذا المصدر جملة لوجب الرفع، نحو(صوته صوت حمار).. وكذا لو كان قبله جملة وليست مشتملة على الفاعل في المعنى، نحو: (هذا بكاءً بكاءً الثكلي) (وهذا صوت صوت حمار) " ⁽³⁾.

1.2.1 إضافتها ودلالاتها:

أي الدالة على معنى الكمال من الأسماء الملازمة للإضافة لفظاً ومعنى⁽⁴⁾، وقد أشار سيبويه إلى أنّها لا يوصف بها إلا مضافة، فلا يقال: هذا رجل أيّ. فلما أضفتها وأوصلت إليها شيئاً، حسنت وتمت به، وصارت الإضافة وهذه اللواحق تحسنه⁽⁵⁾. ولا

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 364/1

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 571/1

(3) المصدر نفسه 571/1

(4) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني 395/2

(5) انظر: سيبويه، الكتاب 25/2

تضاف (أيّ) هاهنا إلا إلى نكرة⁽¹⁾، ولا يجوز أن تضاف إلى معرفة؛ وإنما كانت صفة النكرة ولم توصف بها المعرفة؛ لأنها لو أضيفت إلى معرفة كانت بعضاً مما تضاف إليه، وذلك لا يتصور في الصفة أبداً؛ وإنما هي للموصوف لا بعضه، وهي وإن لم تكن مشتقة فهي في حكم المشتق؛ لأنها في الأصل استفهام⁽²⁾، ويلزم في كونها نعتاً أو حالاً، الإضافة إلى مماثل الموصوف لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، نحو: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيّ رجل، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيّ إنسان، ولا يجوز: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيّ عالم⁽³⁾. ولا يجوز في (أيّ) الحالية أن تقطع عن الإضافة، نحو: لله صلاح الدين أيّ قائد، فيشترط في المضاف إليه أن يكون نكرة مذكورة في الكلام⁽⁴⁾.

وجوز صاحب شرح التصريح إضافتها إلى معرفة، حيث يقول: "ولا أجد مانعاً أن يقال: مررت بالرجل أيّ الرجل، وبالغلام أيّ الغلام، كما جاز: أطعنا شاة كلّ شاة، وهمّ القوم كلّ القوم، فأضيفت (كلّ) إلى النكرة والمعرفة"⁽⁵⁾. والاحتياط له فيما قال: أن (أيّا) (كل) في المعنى التي تؤديه هاهنا، فلم لا تكون (أيّ) مثلها؛ فتضاف إلى النكرة والمعرفة؟ وعند إضافتها إلى معرفة يكون موصوفها أيضاً معرفة. والجمهور والسماع على تنكير المضاف إليه والمنعوت معا.

وتكمن الدلالة التي تؤديها (أيّ) هاهنا، في المضاف إليه، فإن أضيفت إلى مشتق من صفة يمكن المدح بها، كانت للمدح بالوصف الذي اشتق منه الاسم الذي أضيفت إليه. فإذا قلت: "مَرَرْتُ بِفَارِسٍ أَيّ فَارِسٍ" فقد أثبتت عليه بالفروسية خاصة، أو إلى

(1) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 65/2 والصّبّان، حاشية الصّبّان 268/1

(2) انظر: الشنقيطي، الدرر اللوامع 180/1

(3) انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان 270/1

(4) انظر: حسن، عباس، النحو الوافي، القاهرة، دار المعارف، ط9 (بلا تاريخ طبع) : 117/3

(5) نقلاً عن المرجع السابق 116/3

غير مشتق فهي للثناء عليه بكل صفة يمكن أن يثنى بها. فإذا قلت: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيَّ
رجل، فقد أثبتت عليه ثناء كافيًا بما في كل ما يمدح به الرجل (1).

ويعني هذا: أنّ النكرة- المضاف إليه - إذا كانت اسماً مشتقاً، كان القصد من المدح أو
الذم هو المعنى الذي يدل عليه المشتق خاصة، أمّا إذا كانت النكرة اسماً جامداً فإن
المدح أو الذم يشمل جميع الصفات التي يصلح أن توصف بها هذه النكرة، ويمتدح به
الموصوف (2).

وذكر السيوطي أنّ الغالب في النكرة- الموصوف- أن تذكر في الكلام، وأنّ من
النادر الشاذ حذفها (3)، كقول الفرزدق (4):

إذا حاربَ الحجاجُ أيَّ منافقٍ علاهُ بسيفٍ كلِّما هُزَّ يقطعُ

أي (منافقا أيّ منافق). وعن أبي حيان: "هذا عند أصحابنا في غاية الندور. قالوا:
فارقت (أي) سائر الصفات في أنه لا يجوز حذف موصوفها، وإقامتها مقامه، لا تقول:
مررت بأيّ رجل؛ وذلك لأن المقصود بالوصف بـ(أي) إنّما هو التعظيم والتأكيد،
والحذف يناقض ذلك" (5).

ولست أتفق مع السيوطي وأبي حيان وأصحابه في هذا القول؛ وذلك لورود
موصوفها محذوفاً، سماعاً، كما في قول الفرزدق السالف، وقول أبي تمام (6):

أرأيت أيّ سوائفٍ وُخِّدِ برزّنَ لنا بينَ اللّوى فَرَزُودِ

أي: (سوائف أيّ سوائف). وقياساً على ما جاء في كتاب الله العزيز، حيث ذهب جمع
من النحاة والمفسرين أنّ موصوفها قد يحذف؛ زيادةً في التفضيم والتعجيب، وهو ما

(1) السيوطي، همع الهوامع 355/1

(2) انظر: الصّبّان، حاشية ابن صبان 270/1 والشنقيطي، الدرر اللوامع 180/1

(3) انظر: السيوطي، همع الهوامع 356/1

(4) الفرزدق، ديوان الفرزدق، 417/1

(5) الشنقيطي، الدرر اللوامع 180/1 والسيوطي، همع الهوامع 356/1

(6) أبي تمام، ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي 384/1

أثبتناه في دلالة (أيّ) على الكمال في القرآن الكريم⁽¹⁾ ومن ذلك، قوله عزّ وجلّ: ﴿ في أي صورة ما شاء ركبك ﴾ [الانفطار: 8] فذكر الزّمخشري⁽²⁾، والألوسي⁽³⁾، وابن هشام⁽⁴⁾، وابن عاشور⁽⁵⁾، أنه يجوز في قوله: (في أيّ صورة) أن تكون (أيّ) صفة لموصوف محذوف؛ زيادة في التفخيم والتعجيب، والتقدير: (في صورة أيّ صورة) ومنه أيضا، قوله تعالى: ﴿لَأَيُّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ﴾ [المرسلات: 12] والتقدير: (ليوم أيّ يوم)⁽⁶⁾. ويعزز ما أذهب إليه أنّ السيوطي نفسه، قبل أن يصرح بأنّ الغالب في الموصوف أن يذكر في الكلام ومن النادر الشاذ حذفه- كان قد ذكر قبل ذلك بقليل، ما نصّه: "وتقع (أيّ) شرطاً واستفهاماً وصفة نكرة، حذفها نادر. وقيل شائع"⁽⁷⁾. ويعني هذا أن من العلماء من قال بشيوعه وإن لم يأخذ بقولهم السيوطي.

وذكر عباس حسن من المحدثين، أنّ الضوابط النحوية لا تمنع حذف الموصوف قبل (أيّ) النعتية، ولا ضعف في هذا مطلقا. واستشهد بقوله تعالى: ﴿ في أي صورة ما شاء ركبك ﴾ [الانفطار: 8] ويقول لعلي بن أبي طالب أفصح البلغاء: "اصحب الناس بأيّ خلق شئت يصحبوك بمثله". يريد: بخلق أيّ خلق⁽⁸⁾. وعقب مجمع اللغة العربية المنعقد في القاهرة عام ألف وتسعمئة وتسع وستين، في دورته الخامسة والثلاثين على

(1) انظر: ما في هذا البحث (178).

(2) انظر: الزّمخشري، الكشاف 702/4

(3) انظر: الألوسي، شهاب الدين السيد محمود (ت1342هـ) روح المعاني، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 2001: 269/15.

(4) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 659/2

(5) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير 176/30

(6) انظر: المصدر نفسه 426/29

(7) السيوطي، همع الهوامع 355/1

(8) انظر: حسن، النحو الوافي 114-115/3

ما ذهب إليه عباس حسن: بأنّ ورود هذا التعبير في بيت من الشعر وفقرة من النثر كاف للاحتجاج له (1).

وحسبنا-هاهنا- أن نكتفي بجوازه رغم شيوع حذفه، كما ذهب عباس حسن وهو ما صرّح به مجمع اللغة العربية المنعقد في القاهرة عام ألف وتسعمئة وتسع وستين، في دورته الخامسة والثلاثين، أخذاً برأي عباس حسن حيث نصّ: "شاع بين الكتاب مثل قولهم:(اشتر أيّ كتاب) باستعمال (أيّ) مضافة إلى اسم نكرة. ومثل قولهم:(اشتر أيّ الكتب) بإضافتها إلى معرفة. ومثل قولهم:(لا تبال أيّ تهديد) بإضافتها إلى مصدر.

والمقصود في كل هذه الاستعمالات هو: الإبهام، والتعميم، والإطلاق. ولا بأس بتجويد ذلك كلّ: استناداً إلى أنّ (أيّ) تحمل في مختلف دلالاتها- ومنها الوصفية- معنى الإبهام، وإنّ حذف موصوفها ممّا قيل بجوازه. ويجوز أن تضاف إلى معرفة؛ وحينئذ يكون موصوفها معرفة، ذكر أم حذف، وأنها تدلّ على التبعية في استعمالها نائبة عن المصدر، ويمكن أن يقاس عليه أحوالها الأخرى" (2).

ففي نصه هذا، ثلاث إجازات لـ(أيّ) الدالة على الكمال:

أحدها: الإضافة إلى معرفة، وحينئذ يكون موصوفها معرفة، وتعزز هذه الإجازة مذهب صاحب التصريح السالف، في جواز إضافتها إلى معرفة.

الثانية: النصب على المصدرية، عند إضافتها إلى المصدر، وعندئذ تدل على التبعية. والثالثة: حذف موصوفها، كما أثبتنا سالفاً.

(1) مجلة مجمع اللغة العربية (القاهرة) الدورة الخامسة والثلاثون 1969، العدد الخامس والعشرون ص 195، إشراف: إبراهيم أنيس.

(2) مجلة مجمع اللغة العربية (القاهرة)، الدورة الخامسة والثلاثون 1969، العدد الخامس والعشرون ص 196، إشراف: إبراهيم أنيس.

3.1 أيّ الموصولة:

عرّف النحويون الموصول: "ما افتقر إلى الوصل بجملته خبرية أو ظرف أو مجرور تامين أو وصف صريح، وإلى عائد وخلفه"⁽¹⁾. وهو من المعارف التي تحتاج إلى أمرين: أحدهما الصلة وهي واحد من أربعة أمور، أحدهما: الجملة، وشرطها أن تكون خبرية ومحتملة للصدق والكذب. والثاني: الظرف، والثالث: الجار والمجرور، وشرطهما أن يكونا تامين. وهما اللذان تتم بهما الفائدة، والرابع: الوصف الصريح الخالص من غلبة الاسمية، وهذا يكون صلة للألف واللام خاصة، نحو: الضارب. والأمر الثاني: الضمير العائد من الصلة إلى الموصول، وشرطه أن يكون مطابقاً للموصول في الأفراد والتذكير وفروعهما⁽²⁾. وإنما وجب العائد، لأنه يعلقها بالموصول ويتمم بها⁽³⁾. ولا يجوز أن تكون الصلات إلا جملاً، ولا يجوز أن تكون مفردة، لأن أسماء الصلات إنما أدخلوها في الكلام توصلاً إلى الوصف بالجملة⁽⁴⁾. ومن الموصولات الاسمية (أيّ) وهي من الموصولات العامة المشتركة - تستعمل بلفظ واحد للجميع- وقد أجمع جمهور من النحاة البصريين والكوفيين أن (أيّ) إذا كانت بمعنى الذي فهي موصول اسمي⁽⁵⁾.

(1) ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب، بتحقيق شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط1، 1995: 171

(2) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 1/153-154 وابن جابر الأندلسي، الشارح الأندلسي محمد بن أحمد الهوارى (780هـ) شرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث (بلا تاريخ طبع): 1/230 وابن هشام، شرح شذور الذهب: 172-173

(3) انظر: الأنباري، أسرار العربية 334

(4) انظر: المصدر نفسه 334

(5) انظر: سيبويه، الكتاب 3/69-70 والوراق، علل النحو 573 والأنباري، الإنصاف 2/583 وابن هشام، مغني اللبيب 1/91 و شرح ابن عقيل 1/161 والأندلسي، شرح ألفية ابن مالك 1/33.

يقول سيبويه: " ومن الأسماء التي يجازى بها: من وما وأيهم وتكون بمعنى الذي، نحو قولك: "أيها تشاء أعطيك"، وتصير تشاء صلة لأيّ حتى تكمل اسماً، وتقول: " أعطيك أيها تشاء". وهذا وجه الكلام وأحسنه، ويقبح أن تؤخر حرف الجزاء إذا جزم ما بعده، فلما قبح ذلك حملوه على الذي....⁽¹⁾ . وسئل الكسائي بحضرة يونس: " أيّ شيء تشبه أيّ من الكلام؟ قال: ما ومن"⁽²⁾ . وقال ابن مالك⁽³⁾:

أَيُّ كَمَا وَأَعْرَبَتْ مَالَمَ تُضَفُّ وَصَدْرُ وَصَلِّهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفُ

فقوله: "أيّ كما" يعني: أن "أيّا" مثل (ما) في أنها تكون بلفظ واحد: للمذكر والمؤنث مفرداً كان، أو مثنى، أو مجموعاً⁽⁴⁾. وربما لحقتها التاء، موافقة للتني، فيقال: " امرر بأية قامت " إلا أنه قليل⁽⁵⁾. ورغم أن جمهور النحاة قد قالوا بموصليتها إلا أن من النحويين من أنكر وقوعها موصولة، وزعم أنها لا تكون إلا استفهاماً أو جزاء ومن هؤلاء العلامة الجليل الخليل بن أحمد الفراهيدي، ويونس حبيب⁽⁶⁾، وثعلب⁽⁷⁾ والأخفش⁽⁸⁾، ولم يصادفني خلال بحثي من أنكر كونها موصولة غيرهم، ووقوعها في الكلام موصولة، محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب بنقل الثقات، كقول غسان بن وعله وهو أحد من تأخذ عنهم اللغة⁽⁹⁾:

(1) سيبويه، الكتاب 69/3-71

(2) الزجاجي، مجالس العلماء 168

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 161/1

(4) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 161/1 والصبان، حاشية الصبان 266/1

(5) انظر: الشنقيطي، الدرر اللوامع 155/1 وانظر: هذه المسألة صفحة (16) من هذا البحث.

(6) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 162/1 والسيوطي، همع الهوامع 330/1

(7) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 92/1 والسيوطي، همع الهوامع 331/1 والصبان، حاشية الصبان 266/1

(8) انظر: ابن هشام، شرح اللوحة البدرية 324/1

(9) البيت في الأنباري، الإنصاف 587/2 وابن عقيل، شرح ابن عقيل 162/1 وابن هشام، مغني اللبيب 92/1 والسيوطي، همع الهوامع 329/1

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

ومنها قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [مريم 69] وقد ذهب الخليل ويونس أن (أَيًّا) في البيت والآية الكريمة اسم استفهام مرفوع وسأذكر تفاصيل قولهم عند الحديث عن بناء (أَيِّ) وإعرابها (1) - إن شاء الله-. وذكر ابن هشام أن من العرب من يلحقها علامات الفروع خلأً للجهور فيقول: أَيَّة، وأَيَّان، وأَيَّتَان، وأَيُّون، وأَيَّات(2)، بالإعراب في جميع الأحوال إعراب المثني والجمع. وهي لغة حكاها ابن كيسان، ولك أن تصرح بالمضاف إليه، كأن تقول: أَيَّتِهْن، وأَيَّاهم وأَيَّاتِهْن وأَيُّوهم(3)، واستشهد بقول الشاعر(4):

إِذَا اشْتَبَهَ الرَّشْدُ فِي الْحَادِثَا تِ فَارْضَ بِأَيَّتِهَا قَدْ قُدِرُ

ورغم أني لست أتفق مع المنكرين لموصولية (أَيِّ) إذ إن إنكار موصوليتها لا يخدم سنة العربية في التوسع إلا أنه يتراءى لي أن لحاق علامات الفروع بـ(أَيِّ) هاهنا يعزّز مذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي ويونس بن حبيب في كون (أَيِّ) هنا استفهامية، وليست موصولة إذ إن علامات الفروع قد تلحق (أَيِّ) الاستفهامية في باب الحكاية، ويعزّز ما ذهب إليه قول الرضي: "...أن تثنية (أَيِّ) وجمعها في غير باب الحكاية ضعيفان"(5).

1.3.1 إضافتها:

لا تضاف "أَيِّ" الموصولة إلا إلى معرفة لفظاً، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [مريم 69] أو نية نحو: "يعجبني أيّ عندك"

(1) انظر: صفحة(65) من هذا البحث.

(2) انظر: ابن هشام، شرح اللحة البدرية 223/1-224 وابن مالك، شرح الكافية 120/1

(3) انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان 226/1 والسيوطي، همع الهوامع 330/1

(4) البيت مجهول القائل (لم أعثر له على قائل في المظان اللغوية والنحوية).

(5) انظر: الأسترأبادي، شرح الرضي 75/3

وأجاز بعض النحاة إضافتها إلى نكرة، نحو: " يعجبني أيّ رجل أو رجلين عندك" ومن هؤلاء ابن عصفور، إلا أن إضافتها إلى نكرة قليل، والجمهور منعوا ذلك؛ لأنها حينئذٍ نكرة والموصولات معارف⁽¹⁾. وعلل الصّبّان عدم إضافتها إلى نكرة بقوله: " إنّما لم تجز إضافتها إلى النكرة مع أنّ بيان جنس ما وقعت عليه يحصل بها؛ لأنّ الموصول مراد تعيينه، وإضافته إلى نكرة تقتضي إبهامه فيحصل التّدافع ظاهرًا " ⁽²⁾.

وبإضافة (أيّ) الموصولة إلى معرفة إشكال ذكره النحاة، وهو أنّ (أيّا) قد اجتمع فيها معرفان، أحدهما: إضافتها إلى معرفة، وثانيهما: عهد الصلة الذي تعرفت به الموصولات الاسمية، فكيف اجتمع معرفان على معرف واحد؟! ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى أنّ (أيّا) فيها إبهامان: إبهام الجنس، وإبهام الشخص - العين - فاحتاجت إلى معرفين مزيلين لذينك الإبهامين، فبإضافتها إلى معرفة يزول إبهام الجنس، فإذا قلت: (يعجبني أيّ الرجال) فقد علم أنّ جنس ما وقعت عليه (أيّ) هو جنس الرجال وبقي شخص مبهمًا، كما في قولك: (جاءني رجل)، فاحتيج إلى رفع إبهام الشخص بذكر شيء من عوارضه المعهودة للسامع من قيام أو قعود أو نحوها، فإذا قلت: " يعجبني أيّ الرجال قام " فقد أزلت إبهام الشخص بما في (قام) من العهد الذي بينك وبين السامع⁽³⁾. ومنه أنّ جوّز الرّضي اجتماع معرفين مختلفين، وفرع عليه جواز إضافة العلم مع بقاء علميته⁽⁴⁾.

فإن قال قائل: لم لا يقال: (مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْأَيّ أَخُوهِ مَنْطِقًا) كما قالوا: (مررت بزید الذي أخوه منطلق) ويكون (الأيّ) في الوصف بمنزلة (الرث) و(الصبّ) ولا

(1) انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان 268/1 وابن عقيل، شرح ابن عقيل 65/2 والسيوطي، همع

الهوامع 330/1 وابن هشام، مغني اللبيب 93 /1

(2) الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني 269 /1

(3) انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان 261-269 /1 والنجدي، رسالة أيّ المشددة 49-50

(4) انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان 269 /1

يقتصر على (الذي) في وصف المعرفة ؟⁽¹⁾. فالجواب عند ابن جنّي: " أنّ في أيّ سرّاً يمنع من هذا الذي سمته فيها، وأنّ الحكمة في عدولهم عنها إلى الذي؛ وذلك أنّ أيّاً في أيّ موضع وقعت من كلامهم من الخبر والاستفهام والشرط والتعجب، فليست منفكة من معنى الإضافة؛ لأنها أبداً بعض من كل، فلا بدّ من اعتقاد إضافتها وإرادتها لفظاً أو معنى فيها، فلما شاع فيها معنى الإضافة بعدت عن الصفة، فلم توضع موضعاً يقتصر بها على الصفة البتة كما فعل ذلك بالذي؛ وإنما منعت الإضافة من ذلك؛ لأنها تتأفر الصفة في اللفظ والمعنى؛ أمّا في اللفظ؛ فلأنّ كلّ صفة معرفة فلا بدّ فيها من لام المعرفة ... ولام المعرفة لاتجامع الإضافة؛ لأنهما يتعاقبان الكلمة فلا يجتمعان معاً"⁽²⁾.

2.3.1 أحوالها:

لـ (أيّ) الموصولة أحوال كثيرة، وذلك بحسب الخبر، فقد تكون الصلة جملة اسمية ويكون الخبر فيها: جملة اسمية نحو: (يعجبني أيّهم هو أبوه قائم) أو جملة فعلية نحو: (يعجبني أيّهم هو قام أبوه) أو شبه جملة ظرفاً نحو: (يعجبني أيّهم هو عندك) أو جاراً ومجروراً نحو: (يعجبني أيّهم هو في الدار) وفي هذه الأحوال قد تضاف أو لا تضاف، فتصير الأحوال ثمانية، وهي معربة فيها كلّها ولا يجوز في أحد منها حذف الصدر مع إرادته؛ لأنه لو حذف في واحد منها لم يكن في الكلام ما يدل عليه لعدم الحاجة إليه. وقد تكون الصلة جملة فعلية، نحو: (يعجبني أيّهم قام أبوه) وقد تكون الصلة شبه جملة ظرفاً، نحو: (يعجبني أيّهم عندك) أو جاراً ومجروراً نحو: (يعجبني أيّهم في الدار) وقد تضاف لفظاً أو لا، وهي معربة في هذه الستة أيضاً⁽³⁾.
وقد تكون الصلة جملة اسمية ويكون الخبر فيها مفرداً، فيحصل منها أربعة أحوال:

(1) انظر: ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب 355/1

(2) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب 365/1

(3) انظر: النجدي، رسالة (أي) المشددة 45-46 والصّبّان، حاشية الصّبّان 271-272

والسيوطي، همع الهوامع 1/ 349-350

أحدهما: أن تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو: " يعجبني أيهم هو قائم ".
الثاني: أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها، نحو: " يعجبني أي قائم ".
الثالث: أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو: " يعجبني أيّ هو قائم ".
وفي هذه الحالات الثلاث تكون معربة بالحركات الثلاث⁽¹⁾.

وعلة إعرابها هاهنا أنهم بقوا على الأصل في الإعراب؛ تنبيهاً على أنّ الأصل في الأسماء الإعراب، كما بنوا الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التأكيد وضمير جماعة النسوة، تنبيهاً على أنّ الأصل في الأفعال البناء. أو أنهم حملوها على نقيضها ونقيضها، فنظيرها جزء ونقيضها كل، وهما معربان، فكانت معربة⁽²⁾.

وقد أجاب الزّجاجي عن علة إعرابها بقوله: " فإن قيل: لم أعربت أيّ في الخبر وهي اسم ناقص يحتاج إلى صلة وعائد كما تحتاج إليه الذي وأخواتها؟ ولم تعرب الذي وأخواتها؟ فالجواب في ذلك: أنّ أيّا اسم تمكن بالإضافة، فأعرب؛ لأنه لا يعقل معناه إلا بما يضاف إليه، فمتى أضيف إليه أخرجته بالإضافة إلى التمكن فأعرب، ألا ترى أنّ أمس مبنية على الكسر فإذا أضفتها أعربت... وكذلك أيّ لما أضيفت وتمكنت فأعربت ثم أفردت، فحمل أفرادها على ذلك فأعرب؛ لأنّ الإعراب قد ثبت فيه قبل إفراده"⁽³⁾.

الحال الرابع: أن تضاف ويحذف صدر الصلة، نحو: " يعجبني أيهم قائم "⁽⁴⁾.

وأجاز النحاة حذف العائد المرفوع بالابتداء مع (أيّ) مطلقاً، سواء أطالت الصلة أم لم تطل اتفاقاً⁽⁵⁾؛ لأنها مفتقرة إلى الصلة والى الإضافة⁽⁶⁾، وقد استعمل حذف المبتدأ

(1) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 1/ 161-162

(2) انظر: الأنباري، أسرار العربية 337 والإنصاف 585/2

(3) الزجاجي، أخبار أبي القاسم الزّجاجي، تحقيق عبد الحسين المبارك، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية (بلا تاريخ طبع) : 108-109.

(4) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 1/ 162 والستيوطي، همع الهوامع 349/1

(5) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 1/ 165

(6) انظر: الستيوطي، همع الهوامع 394/2

مع (أي) أكثر من استعمالهم حذفه مع الذي⁽¹⁾، كما في (لا عليك)⁽²⁾، وفي هذه الحالة تبنى (أي) على الضم، وذلك إذا اجتمع فيها شرطان: أحدهما: أن تضاف، والثاني: أن يكون صدر صلتها ضميراً محذوفاً⁽³⁾، وعليه قول ابن مالك⁽⁴⁾:

أَيُّ كَمَا وَأَعْرَبَتْ مَالَمُ تُضَفُّ وَصَدْرُ وَصَلَّتْهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفُ

فالحاصل من كلامه أن (أيا) معربة مدة عدم الإضافة، وكذلك لو أضيفت وصدر صلتها غير محذوف، كقولك: "مررت بأبي أفضل" فتعرب هاهنا وإن كان صدر الصلة محذوفاً؛ وذلك لفقد الإضافة⁽⁵⁾.

ومن أمثلة وقوعها مبنية، قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [مريم 69] وقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [الإسراء: 57].

وقول الشاعر غسان بن وعله⁽⁶⁾:

إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَىٰ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

وهي هنا مبنية على الضم؛ لإضافتها إلى الهاء والميم، وحذف صدر صلتها، وهو المقدر بقولك: (هو).

ويقوله: "على أيهم" يبطل قول من زعم أن شرط بنائها ألا تكون مجرورة بل مرفوعة أو منصوبة؛ لأن حروف الجر لا يضمرب بينها وبين معمولها قول ولا تعلق. وقد ذكر

(1) انظر: الوراق، علل النحو 573

(2) انظر: سيبويه، الكتاب 400/2

(3) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب 142 وابن عقيل، شرح ابن عقيل 162/1 وابن مالك، شرح الكافية 120/1 والأنباري، أسرار العربية 336 والهروي، الأزهية في علم الحروف 110 وابن جابر الأندلسي، شرح ألفية ابن مالك 235/1

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 161/1

(5) انظر: الأندلسي، شرح ألفية ابن مالك 235/1 والصبان، حاشية الصبان 267-266/1

(6) البيت في ابن عقيل، شرح ابن عقيل 162/1 والصبان، حاشية الصبان 227/1 والأنباري،

الإنصاف 587/2

هذا الشرط ابن إياز⁽¹⁾، وصرّح به الهرويّ بقوله: "واعلم أن أياً إذا كانت مضافة ولم يكن بعدها (هو) بنيت على الضم إلا في حال الخفض"⁽²⁾.

أما علّة كون الحركة ضمّاً فقد ذُكر أنّ بناءها على الضم أولى؛ لأنّها أقوى الحركات؛ فبنيت على الضمة كـ(قبل) و (بعد)⁽³⁾.

وذكر السيوطي نقلاً عن أبي حيان والرّضي أنّ بعض النحويين قد ذهب إلى بنائها في الحالة الثالثة- عندما لا تضاف ويذكر صدر صلتها- وذلك قياساً على الحال الرابع⁽⁴⁾.

ومن النحويين من أعرب (أياً) مطلقاً، في أحوالها كلّها، وقد عبّر ابن مالك عن هذا بقوله⁽⁵⁾:

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا، وَفِي ذَا الْحَدْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ يُقْتَفَى

وبقول: (وبعضهم أعرب مطلقاً) نصل إلى مسألة الخلاف في بنائها وإعرابها بين الكوفيين والبصريين من جهة، وبين البصريين أنفسهم من جهة أخرى⁽⁶⁾. حيث ذهب الكوفيون إلى أنّ (أياً) الموصولة معربة دائماً، سواء أ حذف صدر الصلة أم لم ي حذف؛ وذلك قياساً على ما في العربية من شواهد، ومنه قوله تعالى ﴿ثُمَّ لَنُنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [مريم 69] بالنصب وهي قراءة هارون القارئ ومعاذ

(1) انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان 1/ 268 وابن هشام، مغني اللبيب 1/ 92

(2) الهروي، الأزهية في علم الحروف 109

(3) انظر: الأنباري، أسرار العربية 336 والأنباري، يالإنصاف 2/ 586 والوراق، علل النحو 573-574 .

(4) انظر: السيوطي، همع الهوامع 1/ 350

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 1/ 163

(6) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف 2/ 583 (مسألة 102 : " أيّ " الموصولة معربة دائماً أو مبنية أحياناً).

الهراء، رواية عن يعقوب⁽¹⁾. قال سيبويه: "حدثنا هارون [بن موسى القارئ الأعور النحوي] أن أناساً وهم الكوفيون [عاصم حمزة والكسائي] يقرؤونها: (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) [مريم: 69] وهي لغة جيدة، نصبوها كما جروها حين قالوا: "أمررُ على أيهم أفضل" فأجراها هؤلاء مجرى الذي، إذا قلت: اضرب الذي أفضل؛ لأنك تنزل أيًا ومن منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام"⁽²⁾. وذكر في موضع آخر: "وسألت الخليل-رحمه الله- عن قولهم: اضرب أيهم أفضل؟ فقال: القياس نصب"⁽³⁾.

وحمل جمهور البصريين هذه القراءة على الشذوذ وأنها جاءت على لغة شاذة لبعض العرب، وذهبوا أن الخلاف لم يقع في هذه اللغة ولا في هذه القراءة؛ وإنما وقع الخلاف في اللغة الفصيحة المشهورة، والقراءة المشهورة التي عليها قراءة الأمصار (أيهم) بالضم وهي حجة على الكوفيين، فأجاب الكوفيون: بأن لا حجة للبصريين فيها؛ لأن الضمة فيها ضمة إعراب، لا ضمة بناء، فإن أيهم مرفوع؛ لأنه مبتدأ وذلك من وجهين: أحدهما: أن قوله: (لننزعن) عمل في (من) وما بعدها، واكتفى الفعل بما ذكر معه، كما تقول: (قتلت من كل قبيل) و(أكلت من كل طعام) فيكتفي الفعل بما ذكر معه، فكذلك هاهنا عمل الفعل في الجار والمجرور واكتفى بذلك، ثم ابتداء فقال: (أيهم أشد) فرفع (أيهم) بـ(أشد) كما رفع (أشد) بأيهم⁽⁴⁾.

والوجه الثاني: أن الشيعة معناها الأعوان، وتقدير الآية: لننزعن من كل قوم شايعوا فتنظروا أيهم أشد على الرحمن عتياً، والنظر والمعرفة والعلم من أفعال القلوب التي يسقط عملهن إذا كان بعدهن استفهام، فدل على أنه مبتدأ⁽⁵⁾.

(1) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 17/3 والزمخشري، الكشاف 33/3 وسيبويه، الكتاب 399/2

(2) سيبويه، الكتاب 399/2

(3) المصدر نفسه 398/2

(4) انظر: الأنباري، الإنصاف 584/2-585 والزجاجي، مجالس العلماء 231

(5) انظر: الأنباري، الإنصاف 585/2 والزجاجي، مجالس العلماء 231

واحتج البصريون بأن قالوا: إن الوجهين خلاف الظاهر؛ لأن قوله: (لننزعن) فعل متعد، فلا بد أن يكون له مفعول إمّا مظهر وإمّا مقدر، و(أيهم) يصلح أن يكون مفعولا، وهو ملفوظ به مظهر، فكان أولى من تقدير مفعول مقدر. وقولكم: إن تقدير الآية: (فتنظروا أيهم) خلاف أيضا للظاهر؛ لأنه ليس في اللفظ ما يدل على تقدير هذا الفعل، فقوله: (لننزعن) فعل يصلح أن يكون (أيهم) مفعولا له، فكان أولى من تقدير فعل لا دليل عليه ولا حاجة إليه⁽¹⁾. وفي الآية أقوال كثيرة سأذكرها لاحقا مفصلة - إن شاء الله - ⁽²⁾. ودلّ الكوفيون أيضا على صحة ما ذهبوا إليه بما حكاه أبو عمر الجرمي أنه قال: "خرجت من الخندق - يعني خندق البصرة - حتى صرت إلى مكة لم أسمع أحدا يقول: (اضرب أيهم أفضل) أي كلهم ينصبون. وكذلك لم يرو عن أحد من العرب (اضرب أيهم أفضل) بالضم"⁽³⁾. وقالوا: والذي يدل على فساد قول من ذهب إلى أنه مبني على الضم، أن المفرد من المبنيات إذا أضيف أعرب، نحو: قبل وبعد فصارت الإضافة توجب إعراب الاسم، وأي إذا أفردت أعربت، فلو قلنا: "إنها إذا أضيفت بنيت" لكان هذا نقضا للأصول، وذلك محال⁽⁴⁾.

فردّ البصريون على حكاية الجرمي بأن قالوا: أمّا ما حكى عن أبي عمر الجرمي أنه قال: "خرجت من الخندق فلم أسمع أحدا يقول: (اضرب أيهم أفضل) فقد يكون غيره قد سمعه"⁽⁵⁾. والذي يدل على صحة هذه اللغة ما حكاه أبو عمر الشيباني عن غسان بن وعلّة - وهو أحد من تؤخذ عنه اللغة من العرب - أنه أنشد⁽⁶⁾:

(1) انظر: الأنباري، الإنصاف 586/2-587

(2) انظر: ما في هذا البحث صفحة (142).

(3) الأنباري، الإنصاف 585/2

(4) انظر: الأنباري، الإنصاف 585/2

(5) الأنباري، الإنصاف 587/2

(6) البيت في الأنباري، الإنصاف 587/2 وابن عقيل، شرح ابن عقيل 162/1 وابن مالك، شرح

الكافية 120/1 وابن هشام، مغني اللبيب 92/1 ويروى أيضا: (إذا ما أتيت).

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَيَّ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

بضم (أيهم) إلا أن البيت يروى أيضاً بالجر على الإعراب، ممّا يعزّز مذهب الكوفيين⁽¹⁾.

وعلة بنائها يتمثل بقول سيبويه: " وأرى قولهم: (اضرب أيهم أفضل) أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر، وبمنزلة الفتحة في الآن، حين قالوا: من الآن إلى غد، ففعلوا ذلك بأيهم حين جاء مجيئاً لم تجئ عليه أخواته إلا قليلاً، واستعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلا ضعيفاً. وذلك أنه لا يكاد عربي يقول: (الذي أفضل فاضرب) و(اضرب من أفضل) حتى يدخل هو. ولا يقول: هات ما أحسن حتى يقول: ما هو أحسن. فلما كانت أخواته مفارقة له لا تستعمل كما يستعمل، خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلاً. كما أن قولك: " يا الله " حين خالف سائر ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفه...."⁽²⁾. فالعلة في بنائها علة مخالفة، وعليه قول أبي الحسن الوراق: " وإنما وجب بناء (أي) لمخالفتها أخواتها، فلما خرجت عن حكم نظائرها نقصت رتبة، فألزمت البناء للنقص الذي دخلها من حذف المبتدأ "⁽³⁾ . وردّ الدسوقي على قول سيبويه في بناء " أي " وتعليله لبنائها، بقوله: " إنّ المخالفة موجودة في حال إضافتها وعدمها، فلا وجه لإعرابها عند عدم الإضافة، وبنائها عند الإضافة إلا أن يقال: المغايرة التامة حال الإضافة تحصل بالبناء"⁽⁴⁾. وذكر الشيخ عثمان النجدي الحنبلي، سبباً قيل: إنه ينبغي أن يكتب بماء الذهب: وهو أن سبب بناء(أي) إذا أضيفت وحذف صدر صلتها؛ كونها في هذه الحالة، قد نزل ما أضيفت إليه

(1) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 165/1 والشنقيطي، الدرر اللوامع 155/1

(2) سيبويه، الكتاب 2/399-400

(3) الوراق، علل النحو 1/574

(4) الدسوقي، مصطفى محمد(1230هـ)، حاشية مصطفى محمد عرفة الدسوقي على مغني اللبيب

لابن هشام الأنصاري، تحقيق عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1،

2000: 213/1.

منزلة الصدر، ولم يقبح حذف صدر صلتها حين كانت مضافة؛ لطول الصلة بتتزيل المضاف إليه منزلة جزء منها، وحيث نزل منزلة المضاف إليه منزلة الصدر بقيت (أي) كأنها غير مضافة لا لفظاً ولا تقديراً، فبنيت في هذه الحالة؛ لكونها صارت بمنزلة المقطوعة عن الإضافة لفظاً وتقديراً، فسلم شبه الحرف فيها من المعارض بخلاف بقية أقسامها⁽¹⁾. وقد أجاب أبو الحسن الوراق على قول الكوفيين: " إن إعراب (أي) في حال إضافتها نقضا للأصول " بقوله: " فإن قال قائل: قد وجدنا المفرد إذا بني في حال إفراده أعرب في حال إضافته، و(أي) إذا حذف المضاف منها أعربت، كقولك: لأضربن أيا أبوه قائم، وهذا قلب حكم المبنيات؟ فالجواب في ذلك: أن الإضافة إنما ترد المبني في حال الإفراد إلى الإعراب. وإذا استحق البناء لم تجز أن يكون للإضافة تأثير في حال الإعراب ونظير ذلك (لن) هي مبنية في حال الإضافة، لأنها استحققت ذلك في هذه الحال..."⁽²⁾.

وقد خالف سيبويه من البصريين علماء كبار من أئمة اللغة، وعلى رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي، حيث ذهب إلى أن (أي) في قوله تعالى ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ [مريم 69] استفهامية مبتدأ و(أشد) خبره، ومفعول (لننزعن) محذوف، تقديره: لننزعن الفريق الذي يقال فيهم (أيهم أشد) فتكون الجملة محمولة على الحكاية⁽³⁾. وذهب يونس بن حبيب إلى أن قوله تعالى: (أيهم) مبتدأ وهو

(1) انظر: النجدي، رسالة (أي) المشددة 47-48

(2) الوراق، علل النحو 574-575 والأنباري، الإنصاف 585/2

(3) انظر: سيبويه، الكتاب 401/2 3 الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت311هـ) معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، وخرج أحاديثه علي جمال الدين محمد، دار الحديث - القاهرة ، 2004: 278/3 والزجاجي، مجالس العلماء 231 وابن هشام، مغني اللبيب 91/1 وابن النحاس، إعراب القرآن 17/3 والزمخشري، الكشاف 32/3-33 والعكبري، التبيان في إعراب غريب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط2، 1987: 878-879/2

اسم استفهام و(أشد) خبره، والجملة الاسمية (أيهم أشد) في موضع نصب؛ لأنّ الفعل (لننزعن) معلق من العمل في اللفظ فهو قريب من معنى العلم الذي يجوز تعليقه⁽¹⁾.
ولعلّ سبب إعراب العالمين لها هاهنا؛ يعود إلى كونها ممّن لا يجوز أن وقوع (أيّ) الموصولة في العربية.

وذهب محمد بن يزيد المبرّد: أنّ قوله تعالى(أيهم) مرفوع شيعه؛ لأنّ معناه تشيع، والمعنى: لننزعن من الذين تشايعوا أيهم. فتكون (أيّ) اسماً موصولاً معرباً على أنّه فاعل(شيعه) التي هي بمعنى تشيع، ويكون المفعول به على هذا التقدير محذوفاً⁽²⁾.
وقال أبو بكر محمد بن السراج: "وأنا استبعد بناء (أيّ) مضافة وكانت مفردة أحقّ بالبناء ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية....."⁽³⁾. وقال في موضع آخر: "ورفع (اضرب أيهم أفضل) وهو بمعنى (الذي) عندي ناقص لأصول العربية إلا أن تراد الحكاية أو ضرب من الضروب يمنع الفعل من الاتصال بـ(أيّ)"⁽⁴⁾.

وقال ابن النحاس: "سمعت أبا إسحاق، يقول: ما تبين لي أنّ سيويه غلط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما...وقد علمنا سيويه أنّه أعرب (أيّا) وهي منفردة؛ لأنّها تضاف فكيف بينها وهي مضافة؟"⁽⁵⁾. [وقال]: "وما علمت أنّ أحدا من النحويين إلا وقد خطأ سيويه في هذا"⁽⁶⁾.

وقد اختلف البصريون والكوفيون في بنائها وإعرابها اختلافاً آخر، وهو أنّ الكوفيين لا يعربون (أيّا) الموصولة إلا إذا وصلت بالمستقبل وما كان في معناه ويكون العامل فيها قبلها، ولا يجوز أن يكون بعدها فلا يجيزون (ضربت أيهم قام) ولا

(1) انظر: العكبري، التبيان 878/2-879 وابن النحاس، إعراب القرآن 17/3-18

(2) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 17/3-18 والعكبري، التبيان 878/2-879

(3) ابن السراج، الأصول في النحو 324/2

(4) المصدر نفسه 396/2

(5) ابن النحاس، إعراب القرآن 17/3 وابن هشام، مغني اللبيب 91/1

(6) إعراب القرآن، النحاس 17/3

(سأضرب أيهم قام) وتبعهم الأشموني، واشترط التقدم هاهنا؛ لتمتاز (أي) الموصولة عن الشرطية والاستفهامية؛ لأنها لا يعمل فيهما إلا متأخر. أمّا البصريون فقالوا: لا يلزم تقدم عاملها ولا استقباله، فيجوز: " يعجبني أيهم قام " (1).

ويؤكد هذا قصة الكسائي (2) الشهيرة مع مروان بن سعيد في حضرة يونس، قال أبو العباس: " أخبرني المازني أن مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة سأل الكسائي بحضرة يونس: أي شيء تشبه أي من الكلام؟ فقال: ما ومن. فقال: كيف تقول: لأضربن من في الدار؟ قال: لأضربن من في الدار. فقال: فكيف تقولك ضربت من في الدار؟ قال: ضربت من في الدار. قال: فكيف تقول: ركبت ما ركبت؟ قال: ركبت ما ركبت. قال: فكيف تقول: لأضربن أيهم في الدار؟ قال: لأضربن أيهم في الدار؟ قال لا يجوز. قال: لم؟ قال: أي هكذا خلقت!

قال: فغضب يونس وقال: تؤذون جليسا ومؤدب ولد أمير المؤمنين (3). وقد أخذ أبو بكر محمد بن السراج على عاتقه الإجابة عما عجز عنه الكسائي فقال: " والجواب عندي في ذلك أن (أيًا) بعض لما تضاف إليه مبهم مجهول، فإذا كان الفعل ماضيًا فقد علم البعض الذي وقع به الفعل، وزال المعنى الذي وضعت له (أي)، والمستقبل ليس كذلك (4).

فالمعنى أن (المضي) يخرج (أيًا) عن وضع الإبهام والعموم، فإذا قلت: (أعجبني أيهم قام) فالشخص الذي وقع منه القيام متعين بوقوع القيام منه بالفعل الماضي. أمّا إذا

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان 268/1-269 والسيوطي، همع الهوامع 331/1

(2) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي (ت189هـ) مولى بني أسد، دخل الكوفة وهو غلام، وأخذ عن الرواسي، وأدب ولد الرشيد.

(3) الزجاجي، مجالس العلماء 186 "مجلس مروان بن سعيد مع الكسائي في حضرة يونس".

(4) ابن السراج، الأصول في النحو 326/2

قلت: (يعجبني أيهم يقوم) فمعناه يعجبني من يقع منه القيام وهو مبهم لعدم تعيينه، وهذا يناسب معنى (أيّ هنا)⁽¹⁾.

وقد عدّ ابن جنّي مقولة الكسائي (أيّ هكذا خلقت) من سقطات العلماء⁽²⁾. إلا أنّ مقولته هذه، قد تعدّ من العلل السمعية البعيدة عن الفلسفة والمنطق، التي امتاز بها المذهب الكوفي القريب من المنهج الوصفي المعاصر⁽³⁾.

وبعد هذا السّجال بين النحويين - بصريين كانوا أم كوفيين - يمكننا القول: إنّ (أيّا) قد تقع موصولة في اللغة، ووقوعها محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب بنقل الثقات، ووقوعها أصبح من مقرّرات علم النحو اليوم. إلا أنّ وقوعها موصولة مقارنة مع أنواعها الأخر قليل، ولا يكاد يستعمل، وهي معربة في جميع أحوالها، والغالب والمستحسن تقدم عاملها واستقباله.

هذا ويجوز بناؤها في حالة واحدة؛ وذلك إذا اجتمع فيها شرطان: الإضافة لفظاً، وحذف صدر الصلة من الجملة الاسمية ذات الخبر المفرد، وهو مذهب سيبويه وبعض النحاة البصريين، ولا يصح أن ننسب البناء إلى البصريين أجمعين، إذ إنّ كثيراً منهم استبعد بناءها وردّه وغلّطه، وكانوا عندما يأتون على بنائها، ينسبونه إلى سيبويه وحده، فيقولون: (ومذهب سيبويه البناء) أو (وهي مبنية عند سيبويه) وكأنّهم يتبرّؤون من بنائها.

ويصح عند وقوعها موصولة مضافة أن تكون اسم استفهام معرب، ويحكم على ما قبلها من الأفعال بالتعليق، وذلك ما لم تسبق بخافض، إذ لا سبيل لتعليقه، وقد يترجح فيها الاستفهام على كونها موصولة، والعكس، كما سنرى في باب (أيّ) في القرآن

(1) انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان 269/1 وابن الخبّاز، توجيه اللمع 497 والسيوطي، همع الهوامع 331/1

(2) انظر: ابن جنّي، الخصائص 292/3

(3) انظر: الحموز، عبد الفتاح، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، دار عمار، عمان - الأردن ط10، 1997: 136

الكريم⁽¹⁾، وقد تلحقها تاء التانيث إلا أنه قليل، والأفصح عدم إلحاقها على اللغة المستفيضة.

4.1 " أي " الشرطية:

وهي من الأسماء التي تجزم فعلين اتفاقاً، يُسمى الأول شرطاً والثاني جواباً وجزاءً⁽²⁾، وهي من حيث الدلالة بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى ظرف زمان فهي ظرف زمان، وإن أضيفت إلى ظرف مكان فهي ظرف مكان، فإن وقعت على زمان أو مكان، تعرب منصوبة مفعولاً فيه، وإن وقعت على حدث، تعرب مفعولاً مطلقاً، وإن وقع بعدها فعل قاصر، فهي مبتدأة، وخبرها فعل الشرط لا فعل الجواب كما اختاره ابن هشام، وإن وقع بعدها فعل متعد، فإن كان واقعاً عليها فهي مفعول به كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: 110] وإن كان واقعاً على ضميرها، كقولك: "أيهم تضربه يكرمك". فالمسألة من باب الاشتغال؛ فيجوز في أداة الشرط أن تكون مبتدأة، أو منصوبة بفعل مضمر يفسره المذكور بعدها. ومثلها في هذا التفصيل أسماء الاستفهام⁽³⁾.

و(أي) في الشرط من أرباب الصدور التي يعمل فيها ما بعدها، ولا يعمل فيها ما قبلها إلا إذا كان ما قبلها حرف خفض أو مضافاً، كقولك: "بأيهم تمرر أمرر" و"غلام أيهم تكرم أكرم" وعلّة إعمال الخافض والمضاف فيها؛ تكمن في أنهم لم يجدوا طريقاً إلى تعليق حرف الخفض فأعملوه فيها، فلما ساغ لهم ذلك، تدرّجوا منه إلى أن أضافوا إليها الاسم⁽⁴⁾؛ ولذا لا يجوز أن تتقدمها الأفعال المؤثرة؛ حتى لا تعمل فيها، فتدخل بعض

(1) انظر: الرأي الحاسم في هذين الشرطين صفحة (167) من هذا البحث.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب 56/3 والصبان، حاشية الصبان 16/4

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 538/2 والسيوطي، همع الهوامع 566/2

(4) انظر: ابن جنّي، الخصائص 352/1

المعاني في بعض، وتخرج " أيّ " حينئذٍ عن الصدر. ويجوز أن تتقدمها أفعال الشك واليقين؛ لأنها تعلق عن العمل في اللفظ ويكون معناها باقيا⁽¹⁾.

أما علة تقدم المعمول فيه على العامل في المفعول به في الشرط وان كانت رتبة العامل أن تكون قبل المعمول فيه، فهي عند ابن جنّي من النقص العارض؛ لقرينة انضمت إلى ذلك، وهي وجوب تقدم الأسماء المشروط بها، ولم يلزم تقديمه من حيث كان مفعولا. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: 110] فقوله: (أيّا) لم يلزم تقديمه؛ لأنه مفعول (تدعوا) وإنما وجب تقديمه؛ لقرينة انضمت إلى ذلك، وهي وجوب تقدم الأسماء المشروط بها، فهذا من النقص العارض⁽²⁾، و(أيّا) من حيث كانت جازمة (تدعوا) يجب أن تكون مقدّمة عليها، ومن حيث كانت منصوبة بـ (تدعوا) يجب أن تكون مؤخّرة عنها، فلم يمتنع أن يقع هذان التقديران على اختلافها؛ من حيث كان هذا عملا صناعيا لفظيا، ولو كان التعادي والتخالف في المعنى، لفسد ولم يجز. وأيضا فإن حقيقة الجزم، إنّما هو لحرف الجزاء المقدر لا لـ (أيّ) فإذا كان الأمر كذلك كان أقرب مأخذاً وألين ملمسا كما يراه ابن جنّي⁽³⁾. وقد قامت (أيّ) في الجزاء مقام (إن) ونابت عنها لفظاً وعملا⁽⁴⁾؛ وذلك لفائدة ألا وهي الاختصار، وسيما أنّها تعم ذوي العلم وغيرهم، وفي هذا يقول أبو الحسن الوراق: " فإن قال قائل: فما الفائدة في استعمال " أيّ " في باب الجزاء وهي لا تختص بشيء، فهلا أكتفي بإضافتها؟ فالجواب في ذلك: أنّها استعملت لمعنى الاختصار، وذلك أنك إذا قلت: أيّ يأتي أكرمه، ناب(أيّ) عن قولك: إن يأتي بعض القوم أكرمه، فلمّا كانت اختصاراً من لفظ (إن) تضمنها معنى الإضافة، ولم يكن بدّ أيّ-للقوم- من ذكر

(1) انظر: ابن جنّي، الخصائص 352/1

(2) انظر: المصدر نفسه 352/1

(3) انظر: ابن جنّي، الخصائص 347/1

(4) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف 41/1

المضاف والمضاف إليه، استعملت في باب الجزاء لما ذكرنا من الاختصار" (1). وقال ابن الخباز: " وفائدة وضع هذه الأسماء، الاختصار؛ لما فيهن من العموم لما وضعت له، فمن تعم ذوي العلم، وما تعم غير ذوي العلم، وأي: تعم الأجزاء من ذوي العلم وغيرهم.... ولولا هذه الكلم، لكان في الشرط إطالة مفرطة... فلا إخفاء في فائدة المجيء بهذه الأسماء" (2). وفي المعنى نفسه ذكر أبو البركات الأنباري أن هذه الأسماء إنما أقاموها؛ توسعاً في الكلام؛ ولأن لكل واحد منها موضع يختص به (3).

و" أي " الشرطية من الأسماء الملازمة للإضافة إضافة معنوية (4) - معنى لا لفظاً - إذ قد يحذف المضاف إليه مع قيام قرينة تدل عليه، كقوله تعالى: ﴿ أَيَا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [الإسراء: 110] أي: أي اسم (5).

وتضاف " أي " الشرطية إلى المعرفة والنكرة مطلقاً، فإذا أضيفت إلى نكرة، فهي نفس ما تضاف إليه ككل، وإذا أضيفت إلى معرفة، فهي بعض ما تضاف إليه كبعض (6).

ولا تضاف " أي " الشرطية إلى مفرد معرفة؛ لأنها في المعرفة، سؤال عن البعض والواحد لا يتبع (7). وأجاز ابن مالك إضافتها إلى مفرد معرفة، شريطة أن تتكرر بالعطف أو ينوي بها الأجزاء؛ ليكون بالعطف كمتنى لفظاً؛ لأن معنى المفرد المعطوف عليه مثله، ومعنى المتنى واحد (8)، ومثال الإفراد مع العطف قول الشاعر (9):

(1) الوراق، علل النحو 591

(2) ابن الخباز، توجيه اللمع 372

(3) انظر: الأنباري، أسرار العربية 339

(4) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 66/2

(5) انظر: الأسترأبادي، شرح الرضي 253 / 2

(6) انظر: ابن مالك، شرح الكافية 429/1 وابن عقيل، شرح ابن عقيل 66/2

(7) انظر: ما في هذا البحث صفحة (27)

(8) انظر: ابن مالك، شرح الكافية 429/1

(9) البيت مجهول القائل (لم أعثر له على قائل في المظان الأدبية).

أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّي وَأَيُّكُمْ غَدَاةَ التَّقِينَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا

ومنه قول العباس بن مرداس⁽¹⁾:

فَأَيِّي مَا وَأَيُّكَ كَانَ شَرًّا فَسَيِّقَ إِلَى الْمَقَامَةِ لَا يُرَاهَا

ولا يكون هذا إلا في الضرورة⁽²⁾، وقد جعل ابن عقيل هذا خاصًا بالاستفهام، حيث يقول: " وهذا إنما يكون فيها إذا قصد بها الاستفهام"⁽³⁾. وبناءً على ما تقدم؛ فلا فرق بين إضافة " أَيِّ " في الاستفهام وإضافتها في الشرط إلا إذا سلّمنا لما ذهب إليه ابن عقيل فيكون هذا الفرق الوحيد.

وإذا أُخِطِي لفظها من الإضافة، نُوتِنَتْ وأُردفت بـ(ما) في الغالب، كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء:110]. وقد تردف بـ(ما) مع إضافتها لفظاً⁽⁴⁾، كقوله تعالى: ﴿أَيُّمَا الْأَجْلِينَ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ [القصص:28] ويجوز أن يُجاء بها بعد المضاف إليه⁽⁵⁾، كقول الشاعر⁽⁶⁾:

فَأَيُّهُمَا مَا أَتْبَعَنَ فَاتَنِّي حَرِيصٌ عَلَى إِثْرِ الَّذِي أَنَا تَابِعُ

ومنه قراءة ابن مسعود: (أَيُّ الْأَجْلِينَ مَا قَضَيْتُ)⁽⁷⁾، إلا أن الأجود أن تتوسط (ما) بين (أَيِّ) والمضاف إليه⁽⁸⁾.

وعلى الرغم من تضمنها معنى حرف الشرط (إن) إلا أنها معربة بإجماع النحاة، ولا مُشكَل في إعرابها؛ وذلك عند أبي البركات الأنباري من وجهين: أحدهما: أنهم

(1) ابن مرداس، ديوانه، 148 ويروى (فقيد) بدلا من (فسيق) .

(2) انظر: الأسترأبادي، شرح الرضي على الكافية 252/2

(3) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 65/2

(4) انظر: ابن مالك، شرح الكافية 429/1

(5) انظر: ابن مالك، شرح الكافية 169/2

(6) البيت مجهول القائل (لم أعثر له على قائل في المظان الأدبية).

(7) انظر: ما في هذا البحث صفحة (176).

(8) انظر: ابن مالك، شرح الكافية 169/2

بقّوها على الأصل في الإعراب، تنبيهًا على أنّ الأصل في الأسماء الإعراب، كما بنوا الفعل المضارع، إذا اتصلت به نون التوكيد أو ضمير جماعة النسوة، تنبيهًا على أنّ الأصل في الأفعال البناء، والثاني: أنهم حملوها على نظيرها و نقيضها، فنظيرها جزء، ونقيضها كل، وهما معربان فكانت معربة (1).

ويقول الرضي في شرح الكافية: " وأيّ معرب، مع أنّ فيه إمّا معنى الشرط أو الاستفهام، أو هو موصول، للزومه الإضافة المرجّحة لجانب الاسم المقتضية للإعراب" (2). وما ينطبق على (أيّ) استفهامًا ينطبق عليها شرطًا هاهنا. ويقول العكبري: " وجميع أسماء الاستفهام مبنية؛ لتضمنها معنى الهمزة إلاّ أيّا فإنّها معربة، وقالوا: لأنّها حُمّلت على نظيرها وهو بعض، ونقيضها وهو كل، ولأنّها لا تنفك عن الإضافة، كما لا ينفكان عنها، والإضافة من أحكام الأسماء، فإذا لزمّت، عارضت ما فيه من معنى الحرف، فلم يقو على بنائها" (3). وفي معارضة (أيّ) لمعنى الحرف، يقول الأشموني: " وإنما أعربت أيّ الشرطية والاستفهامية لضعف الشبه [بالحرف] بما عارضه في أي من لزوم الإضافة" (4). وهذه علّة رابعة توجب إعراب (أيّ) وهي ضعف الشبه بالحرف للزومها الإضافة.

5.1 أيّ وصلة النداء:

وهي وصلة لنداء ما فيه الألف واللام، وإنّما كانت وصلة؛ لأنّه لا يجوز أن يقال: (يا الناس) أو (يا الرجل)، فجاء بـ (أيّ) للتوصل إلى ندائه فيقال: " يأيّها الناسُ " و" يأيّها الرجلُ " على أنّ المنادى حقيقة هو (الناس) و(الرجل) وجاء بـ (أيّ)

(1) انظر: الأنباري، أسرار العربية 337 والسيوطي، همع الهوامع 97/1

(2) الأسترأبادي، شرح الرضي على الكافية 253/2

(3) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب 132/2

(4) الصّبان، حاشية الصّبان عن شرح الأشموني 107/1

للتوصل إلى ندائه، فهي منادى في اللفظ وليس في المعنى⁽¹⁾، وإنما اختاروا (أَيَا) هاهنا دون غيرها؛ لأنها اسم معرب فيه إبهام، يصلح لكل شيء⁽²⁾.

وفي هذا يقول سيبويه: "إنما جاءوا ببيئتها؛ ليصلوا إلى نداء الذي فيه الألف واللام.."⁽³⁾. وقال الزمخشري: "وأَيّ وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام..."⁽⁴⁾. وقال أبو حيان: "وهي وصلة لنداء ما فيه الألف واللام، مالم يمكن أن ينادى توصل بنداء أيّ إلى ندائه"⁽⁵⁾.

وإنما لم يجمعوا بين (يا) و(الألف واللام)؛ لئلا تجتمع علامتا تعريف، وفي هذا يقول الزجاج: "ولا يجوز يا الرجل؛ لأنّ (يا) تنبيه بمنزلة التعريف في الرجل، فلا يجمع بين (يا) وبين الألف واللام، فنصل إلى الألف واللام بأيّ..."⁽⁶⁾. وقال ابن جنّي: "واعلم أنّك لا تتنادي اسمًا فيه الألف واللام ولا تقول: "يا الرجل، ولا يا الغلام؛ لأنّ الألف واللام للتعريف، ويا تحدث في الاسم ضربًا من التخصيص فلم يجتمعا لذلك..."⁽⁷⁾.

وقال أبو البركات الأنباري: "فإن قيل: فلمَ لم يجمعوا بين: (يا) و(الألف واللام)؟ قيل: لأنّ (يا) تفيد التعريف، والألف واللام تفيد التعريف، فلم يجمعوا بين علامتي تعريف، إذ لا تجمع علامتا تعريف في كلمة واحدة"⁽⁸⁾. وقال أبو البقاء: "ولا تدخل يا على الألف واللام لأمرين:

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 106/2 و الزجاج، معاني القرآن 93/1

(2) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب 337/1

(3) سيبويه، الكتاب 106/2

(4) الزمخشري، الكشاف 96/1

(5) الأندلسي، البحر المحيط 153/1

(6) الزجاج، معاني القرآن 93/1

(7) ابن الخباز، توجيه اللمع 327

(8) الأنباري، أسرار العربية 211

أحدهما: أنّ (الألف واللام) للتعريف، و(يا) مع القصد إلى المنادى تخصّصه وتعيّنه. ولا تجتمع أداتا تعريف.

والوجه الثاني: أنّ (اللام) لتعريف المعهود، والمنادى مخاطب، فهما مختلفان في المعنى" (1).

ولنا ألاّ نقتنع في تعليلهم (لئلا تجتمع علامتا تعريف) في هذا السياق؛ لأنهم قد جمعوا بين أداتي تعريف (أداة النداء في هذا المقام) و(حالة التعريف في الأسماء الأعلام) فتقول: يا زيد، ولم تنفر اللغة من هذا الجمع(2).

1.5.1 وللنحويين في نداء ما فيه (الألف واللام) مذاهب:

المذهب الأول: عدم إجازة نداء ما فيه (أل) كما مر، ما عدا شيئين: الأول: اسم الله تعالى، فيقال: "يا الله" بقطع الهمزة ووصلها، ولا حجة في ندائه لثلاثة أوجه: أحدهما: أنّ الألف واللام فيه لغير التعريف؛ لأنّه سبحانه واحد، لا يتعدد، فيحتاج إلى التعيين، ودخول (يا) عليه للخطاب. الثاني: أنّ نداءه ضرورة؛ لأنّه منتهى كلّ رغبة، فالعباد محتاجون إلى ندائه فكثّر في استعمالهم، فخفّ عليهم إدخال (يا) فجوزوا فيه ما لا يجوز في غيره، كما اختص بأشياء لا تجوز في غيره. والثالث: أنّ الألف واللام فيه بدل من همزة (إلاه) التي هي فاء الفعل، فكما لا يمتنع أن تقول: يا إلاه، لا يمتنع أن تقول: يا

(1) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب 1/334-335

(2) انظر: الكناعنة، عبد الله طالب، الصراع بين التراكيب النحوية دراسة في كتاب سيبويه، رسالة

جامعية (دكتوراة) جامعة اليرموك 2004: 115-116

الله⁽¹⁾. وذكر ابن الخبّاز أنّ من العرب من يقول: يا الله بقطع الهمزة، وهذا في التقدير كالواقف على (يا) والمبتدأ باسم الله، فكأنّه لم يدخلها عليه⁽²⁾.

أمّا الثاني الذي يجوز نداؤه: فهو الجملة المسمّى بها، كأن نسمي: (يا الرجل قائم)، فإذا ناديته، قلت: (يا الرجل قائم أقبل)؛ لأنّه سميّ به على طريق الحكاية.

وأضاف المبرّد ثالثاً، وهو الموصول إذا سُمّي به، نحو: (يا الذي قام) لمسمى به، ووافقه ابن مالك وخالفه أبو حيان؛ لأنّ الموصول وصلته بمنزلة اسم واحد، كالحارث فلا يجوز فيه النداء. واستثنى محمد بن سعدان رابعاً، وهو اسم الجنس المشبّه به، فأجاز نداءه مع (أل) نحو: (يا الأسد شدة) و (يا الخليفة هيبة)، ووافقه ابن مالك؛ لأنّ تقديره: (يا مثل الأسد) و (يا مثل الخليفة) فحسُنْ؛ لتقدير دخول (يا) على غير الألف واللام⁽³⁾.

المذهب الثاني: وهو إجازة نداء ما فيه (أل) وهو مذهب الكوفيين والبغداديين واحتجوا قياساً، بقول العرب في الدعاء: "يا الله اغفر لنا" فقد جاز (يا الله) بالإجماع، فيجوز "يا الرجل" قياساً عليه⁽⁴⁾، ولا حجة لهم في نداء (يا الله) لما مرّ سالفاً. واحتجوا سماعاً، بقول الشاعر⁽⁵⁾:

فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ فَرَا إِيَّاكَمَا أَنْ تَكْسِبَانَا شَرًّا

وبقول آخر⁽⁶⁾:

(1) انظر: الأنباري، أسرار العربية 212-213 و الإنصاف 1/ 276 وابن الخبّاز، توجيه اللمع 328 والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب 1/ 336 و التبيين عن مذاهب النحويين تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض- السعودية، ط1، 2000م: 447.

(2) انظر: ابن الخبّاز، توجيه اللمع 328

(3) انظر: السيوطي، همع الهوامع 2/ 48

(4) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 275 وابن الخبّاز، توجيه اللمع 227 والشنقيطي، الدرر اللوامع 1/ 384

(5) البيت مجهول القائل، ويروى (أن تحدثان الشرا) بدلا من (أن تكسبانا شرا).

(6) البيت مجهول القائل، (لم أعر له على قائل في المظان الأدبية التي وقفت عليها).

مِن أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَّمَتِ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالوُدِّ عَنِّي

وقد حُمِلَ البيتان على الضرورة والشذوذ، أو على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه⁽¹⁾. وأنكر العكبري أن يكون البيتان من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وذلك بقوله: " وقد قيل التقدير: (يَأْيُهَا الْغَلَامَانِ) وهذا ليس بشيء؛ إذ يجوز أن يُقَدَّرَ مثل ذلك في: يا الرجل، ولم يقل أحد به " ⁽²⁾ وَحَمَلَ البيتين على الضرورة أو على أن الألف واللام فيهما جرت مجرى التعريف بالعلمية كما، يجوز أن يسمى بما فيه الألف واللام، نحو: (العباس) ⁽³⁾.

ونحن هنا مع القدماء في أن تداول هذه الظاهرة كان محدودًا جدًا في الاستعمال العربي الأدبي، لذا فإنَّ السمت القياسي الذي اتخذته العربية هو اجتذاب ما يسمى بالمنادى المبهم، مثل (أَيِّ وَأَيَّة)؛ لمناداة ما فيه الألف واللام ما عدا لفظ الجلالة الذي لا تقبل فيه العربية اجتلاب أيّ لفظة؛ لأنه لا يجوز أن تقول: يَأْيُهَا اللهُ؛ لاعتبارات ربّما كانت تصويبيّة تتعلّق ببنية اللفظة الكريمة ووجود الألف واللام فيها.

وأما الألفاظ الأخرى التي أدخلوا عليها (أَيِّ وَأَيَّة) في النداء؛ فإنّما حدث ذلك لغايات الهروب من تشكّل مقطع طويل مُغْلَق، فعندما ننادي الرجل مثلاً، فإنّنا نقول: يا الرجل، yalrajulu، فقد تشكّل في بداية هذه الكلمة مقطع طويل مغلّق yal، وهو مقطع لا يمكن قبوله في العربية إلا إذا تحقّق فيه شرط قبوله في العربية وهو أن يكون حد الإغلاق مشدّدًا، وعند ذلك فإنّ العربية قد تلجأ إلى طريقتين: إحداهما: تقصير الحركة الطويلة والثانية: اجتلاب كتلة مساعدة للتوصل إلى نداء ما فيه الألف واللام وهي

(1) انظر: الأنباري، أسرار العربية 212 و الإنصاف 1/ 276 والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب 1/335 والشنقيطي، الدرر اللوامع 1/384 وابن الخبّاز، توجيه اللمع 227-228.

(2) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين 447

(3) انظر: العكبري، التبيين 446-447 و اللباب في علل البناء والإعراب 1/335

الطريقة الذي اتخذتها الفصحى التي اجتلبت لفظتي (أيّ وأيّة)؛ للتخلص من تشكّل المقطع المرفوض وليس تمامًا كما ذهب القدماء⁽¹⁾.

2.5.1 أمّا الهاء التي تلحق (أيّ) في النداء، فللنحويين فيها، مذاهب:

فذهب سيبويه أنّها للتوكيد وفي هذا يقول: " وأمّا الألف والهاء اللتان لحقتا أيّ توكيدًا، فكأنّك كرّرت " يا " مرتين إذا قلت: يأيّها، وصار الاسم بينهما كما صار هو بين ها وذا، إذا قلت: ها هو ذا" ⁽²⁾ . وذهب الزّجاج أنّ (الهاء) عوض عمّا حذف منها للإضافة، يقول: " وها عوض عمّا حذف منها للإضافة وزيادة في التنبيه " ⁽³⁾ . وتابعه على ذلك تلميذه - ابن النّحاس - فقال: " و(هاء) للتنبيه إلا أنّها لا تفارق أيّا؛ لأنّها عوض من الإضافة " ⁽⁴⁾ .

وقد جمع الزّمخشري بين القولين وجعلهما متلازمين، وذلك بقوله: " وكلمة التنبيه المقحمة بين الصفة وموصوفها لفائدتين: معاضدة حرف النداء، ومكاتفته بتأكيد معناه، ووقوعها عوضًا ممّا تستحقّه أيّ من الإضافة " ⁽⁵⁾ . وقال العكبري: " وفي(ها) وجهان: أحدهما: أنّهم أتوا بها عوضًا من المضاف إليه؛ لأنّ حق(أيّ) أن تضاف. والثاني: أنّها دخلت للتنبيه؛ لتكون ملاصقه للرجل، حيث امتنع دخول(يا) عليه" ⁽⁶⁾ . وذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أنّ (ها) التنبيه في (يأيّها الرجل) ليست متصلة بـ(أيّ) بل مبقاة من اسم الإشارة، والأصل: يا أيّ هذا الرجل، فأيّ منادى ليس

(1) انظر: الكناعنة، الصراع بين التراكيب النحوية 116

(2) سيبويه، الكتاب 197/2

(3) الزّجاج، معاني القرآن 199/1

(4) ابن النّحاس، إعراب القرآن 35/1

(5) الزّمخشري، الكشاف 96/1

(6) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب 337/1

بموصوف، وهذا الرجل استئناف بتقدير هو لبيان إبهامه، وحذف ذا اكتفاء بها من دلالة الرجل عليها⁽¹⁾ .

وهذا القول فيه من التكلف ما لا حاجة لنا فيه، ويتراءى لي أنّ المذاهب السالفة على اختلافها تصحّ في الهاء إلا أنّ مذهب سيبويه أكثرها صحةً وصواباً؛ من حيث إنّ (أياً) شرطاً كانت أو استفهاماً أو موصولاً، قد يحذف منها المضاف إليه، دون أن يعوّض منه شيء فيها، علماً بأنّ معناها لا يعقل فيها إلا بما تضاف إليه، فكان أولى أن تعوض في غير باب النداء ومع ذلك لم تعوّض.

وحكم هاء التثنية الفتح عند أكثر العرب، ويجوز ضمها في لغة بعض بني مالك من بني أسد، فيقال: (يا أيّه الرجل)⁽²⁾ .

وأيّ في النداء اسم مبهم، مبني على الضم؛ لأنّه منادى مفرد معرفة. أمّا كونه مبهماً؛ لأنّه يفنقر إلى ما يفسره ويوضّحه ويزيل إبهامه، فلا يصح أن تقول: (يا أيّ) ولا (يأيّها) وتسكت⁽³⁾.

وعليه قول أبي القاسم الزّمخشري: " و (أيّ) وصلة لنداء ما فيه الألف واللام... وهو اسم مبهم مفتقر إلى ما يوضّحه ويزيل إبهامه، فلا بدّ أن يردفه اسم جنس أو ما يجري مجراه يتصف به، حتى يصحّ المقصود بالنداء " ⁽⁴⁾. فهو مبهم لا يستعمل بغير صلة إلا في الجزاء أو الاستفهام، فلمّا لم يوصل في النداء، وجب وصفه بمرفوع يبيّنه كما تبيّنه الصلة⁽⁵⁾. ومن هنا وجب إيلاؤها بتابع، يوضّحها ويزيل إبهامها، حتى يصح المقصود بالنداء.

(1) انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان 225/3 والسيوطي، همع الهوامع 52/2

(2) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 35/1 والسيوطي، همع الهوامع 52/3

(3) انظر: سيبويه، الكتاب 188/2

(4) الزّمخشري، الكشف 96/1

(5) انظر: ابن مالك، شرح الكافية 15/2 وابن السراج، الأصول في النحو 337/1

واختلف النحاة في التابع، فقيل: هو نعت مطلقاً، ويجب رفعه؛ إيداناً بأنه المقصود في النداء، وإليه ذهب جمهور النحاة⁽¹⁾. وقيل: هو عطف بيان، وقيل: إن كان مشتقاً فهو نعت، وإن كان جامداً فهو عطف بيان⁽²⁾. والمطرّد في أمّات المصادر العربية القديمة هو اصطلاح الوصف أو الصفة، ولم أعرّض - على حد إطلاعي - على عبارة صريحة تنصّ على البديل أو عطف البيان إلا حديثاً.

وقد أجاز المازني نصب هذا التابع؛ قياساً على جواز نصب صفة غيره من المناديات المضمومة؛ حملاً على موضعها⁽³⁾ خلافاً للجمهور.

فهذا سيبويه يقول: " هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعاً، ولا يقع موقعه غير الفرد، وذلك قولك: يأيها الرجل، ويأيها الرجلان، ويا أيّتها المرأة.... وإنما صار وصفه لا يجوز فيه إلا الرفع؛ لأنك لا تستطيع أن تقول: يا أيّ ولا يأيّها وتسكت؛ لأنه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: يا رجل " ⁽⁴⁾.

وقد أنكر الزّجاج ما أجازاه المازني في أكثر من موضع، فردّه بقوله: " ولم يقل بهذا القول أحد من البصريين غيره.... وهذا في غير يأيّها الرجل، جائز عند جميع النحويين.... والعرب لغتها في هذا الرفع ولم يرد عنها غيره .. " ⁽⁵⁾.

وغلّطه أيضاً بقوله: " والمازني أجاز: يأيّها الرجل أقبل، كما تقول: يا زيد الظريف والظريف، وهذا غلط من المازني؛ لأنّ زيّداً يجوز الوقف والاقتصار عليه دون الظريف، ويأيّها ليس بكلام، وإنما القصد الناس، فكأنّه بمنزلة يا ناسُ اتقوا.... " ⁽⁶⁾.

-
- (1) انظر: ابن النّحاس، إعراب القرآن 206/3 والأنباري، أسرار العربية 210 والصّبّان، حاشية الصّبّان 224/3 و ابن مالك، شرح الكافية 15/2
- (2) انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني 222/3
- (3) انظر: الزّجاج، معاني القرآن 93/1 وابن النّحاس، إعراب القرآن 35/1
- (4) سيبويه، الكتاب 188/2
- (5) الزّجاج، معاني القرآن 93/1
- (6) المصدر نفسه 332/3

وطرحه وجعله مردولاً، بقوله: " وأجاز المازني.... وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب، ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه عليه أحد بعده، فهذا مطروح مردول؛ لمخالفته كلام العرب وللقرآن وسائر الأخبار" (1). ويتراءى لي أنّ أقوال الزجاج في مذهب المازني مبالغ فيها، ولست أتفق معه في تغليب الرجل وطرح ما أجاز بحجة مخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار، فقد قال أبو البركات الأنباري: " وهو - عندي - القياس؛ لو ساعده الاستعمال" (2). فذكر ابن الباذش أنّه مسموع من لسان العرب (3).

ويعزّز ذلك قراءة من قرأ: (قل يأيها الكافرين) (4)، فالقراءة على شذوذها يقاس عليها، وهي تعضد المازني وتقوي مذهبه. ويفهم من قول ابن مالك (5):

وإن يكن مصحوباً (أل) ما نسقاً ففيه وجهان، ورفع ينتقى

أنّ الرفع والنصب جائزان أيضاً في تابع (أي) إلا أنّ الرفع يختار وينتقى، ولست أنكر أنّه صرح فيما بعد أنّ النعت بعد (أي) يجب رفعه واقترانه بـ(أل) وذلك بقوله (6):

وأيتها، مصحوباً (أل) بعد صفة يلزم بالرفع لدى ذي المعرفة

وللصّبّان هاهنا بحث وكلام قويّ ينمّ عن ملكة نحوية، حيث يقول راداً على الأشموني بعد أنّ قرّر - أنّ ليس لتابع (أي) محل نصب؛ لأنّه المقصود بالنداء (7) - ما نصه: " قوله أنّ المقصود بالنداء هو التابع) ومع ذلك ينبغي ألا يكون محله نصباً؛ لأنّه بحسب

(1) الزجاج، معاني القرآن 199/1

(2) الأنباري، أسرار العربية 211

(3) انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني 223/3

(4) انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني 223/3

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 267/2

(6) المصدر نفسه 268/2

(7) انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 223/3

الصناعة ليس مفعولا به بل تابع له ... وأنا أقول: يرد عليه أن تابع ذي محل له محل متبوعه، وحينئذ ينبغي أن يكون محل تابع (أي) نصباً وأن يصح نصب نعته، اللهم إلا أن يكون منع نصب نعت تابع أي؛ لعدم سماعه أصلاً. نعم يصح ما بحثه من أنه ليس لتابع أي محل نصب ولا يجوز نصب نعته، على أن رفع التابع إعراب وأن عامله فعل مقدر مبني للمجهول، أي: يدعى العاقل... لكن ما بعد أي على هذا ليس تابعاً لأي في الحقيقة، فلا يظهر حمل كلامه على هذا مع قوله بل تابع له فتأمل " (1). فالصبيان يرى أن تابع (أي) لا بد أن يكون منصوباً محلاً مثل المتبوع ويعزز هذا القول مذهب المازني أيضاً ويقويه.

ويجوز أن توصف صفة (أي) ولا تكون إلا مرفوعة، مفردة كانت أو مضافة⁽²⁾. وفي هذا يقول سيبويه: " واعلم أن هذه الصفات التي تكون والمبهمة بمنزلة اسم واحد، إذا وصفت بمضاف أو عطف شيء منها، كان رفعاً، من قبل أنه مرفوع غير منادى... " (3).

قال السيرافي: " يريد أن نعت (أي) وما كان في معناها من المبهمة إذا نعت كان بمنزلة مرفوع يقع في غير النداء، فيجري الوصف لنعت (أي) مجرى ما ينعت من النعوت في غير النداء. ومثال هذا أن تقول: جاءني زيد أخوك العاقل. تجعل (أخوك) نعناً لـ(زيد) وتجعل (العاقل) وصفاً لـ(أخوك). فكذا إذا قلت: يأيها الرجل ذو المال، (ذو المال) مرفوع لأنه وصف لـ(الرجل)، و(الرجل) ليس بمنادى وإنما هو وصف منادى ووصف المنادى لا يجري مجرى

(1) الصبيان، حاشية الصبيان 223/3

(2) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو 337/1 وابن مالك، شرح الكافية 16/2

(3) سيبويه، الكتاب 192/2

المنادى، فلذلك صلح أن ينعت (الرجل) بنعت مرفوع مضاف⁽¹⁾. ومن ذلك قول رؤبة⁽²⁾ : **يأيها الجاهل ذو التنزي لا توعدي حيّةً بالنكر** وقال ابن السراج: " فإن وصفت الصفة بمضاف فهو مرفوع؛ لأنك إنما تتصب صفة المنادى فقط " ⁽³⁾. وذكر أنه يجوز النصب في (ذو التنزي) على أن تجعله بدلا من (أي) فتقول: **يأيها الجاهل ذو التنزي**⁽⁴⁾. وروى ابن الشجري هذا الشاهد بنصب (ذا التنزي) على استئناف نداء، وذكر الأعلام: أنه لو نصب (ذو التنزي) على البدل من (أي) أو على إرادة النداء على معنى (ويا ذا التنزي) لجاز⁽⁵⁾. والكوفيون يجيزون النصب في (يأيها الرجل العاقل) على تجديد النداء، حكاه أبو بكر بن السراج عنهم⁽⁶⁾. وذكر ابن النحاس⁽⁷⁾ والعكبري⁽⁸⁾ أنه إذا حملت تلك الصفة على موضع (أي) لجاز النصب والرفع في المفرد.

وليس المراد برفع التابع -ها هنا- رفع الإعراب؛ وإنما المراد به ضمة الإتياع، والتي توصف بأنها ليست بإعراب ولا بناء، والغرض منها مجرد المشاكلة والمماثلة لحركة المتبوع؛ فهي حركة طارئة لتحقيق المشاركة الصوريّة في المظهر اللفظي بين التابع والمتبوع، فهي لا تدلّ على شيء غير المماثلة الشكلية⁽⁹⁾، وجاز مراعاة اللفظ؛

(1) السيرافي، شرح أبيات سيبويه 470/1-471

(2) رؤبة بن العجاج، ديوانه 63

(3) ابن السراج، الأصول في النحو 337/1

(4) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو 338/1

(5) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو 337/1-338 وابن الشجري، الأمالي، 300/2 و

السيرافي، شرح أبيات سيبويه 471/1

(6) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو 369/1

(7) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 140/5

(8) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب 337/1

(9) انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان 223/3 وحسن، النحو الوافي 4/46

لأنّ بناء (أيّ) شبيه بالإعراب⁽¹⁾، ومن التساهل في التعبير أنّ يقال في هذا التابع: أنّه مرفوع، والصواب أن يعرب نعنا منصوباً بفتحة مقدرة على الآخر؛ منع من ظهورها ضمة المماثلة للفظ المنادى في صورته الشكلية، وكذلك يفعل في نعت النعت⁽²⁾.

وذكر الزّجاج⁽³⁾ عن سيّويه⁽⁴⁾ عن الخليل: أنّ المنادى المفرد مبني وصفته مرفوعة رفعا صحيحاً؛ لأنّ النداء يطرد في كلّ اسم مفرد، فلمّا كانت البنية مطردة في المفرد خاصة، شبّه بالمرفوع، فرفعت صفته⁽⁵⁾، فجاز الحمل على اللفظ وإن كانت ضمة (أيّ) بناء، وضمة التابع إعراب؛ لأنّ الضم لمّا اطّرد في كلّ اسم منادى مفرد، أشبه الرفع للفاعل، لاطرّاده فيه، فلمّا أشبه الرفع؛ جاز أن يتبعه الرفع⁽⁶⁾.

واعتور على قوم إعراب التابع، فاعتقدوا بناءه إذا رفع؛ لأنهم رأوا حركته كحركة المنادى⁽⁷⁾. ومن ثمّ ذهب الكسائيّ والرياشيّ أنّ الضمة في (أيّها) حركة إعراب لا بناء؛ خلافاً للجمهور⁽⁸⁾.

وذهب الأخفش إلى أنّ (أيّا) ها هنا - في مثل هذا الموضع - اسم موصول حذف صدر صلته، فيكون التابع بعدها، خبر مبتدأ محذوف، وتقدير قولنا: "يا أيّها الناس" يا من هم الناس، ويا من هو الرجل، في قولنا: يا أيّها الرجل. وتكون الجملة على هذا التقدير صلة لـ (أيّ) وزعم أنّ ذلك أقيس⁽⁹⁾. قال الزّجاج: "وأما مذهب الأخفش، فالذين صلة لـ (أيّ) وموضع الذين رفع بإضمار الذكر العائد على (أيّ) كأنه على

(1) انظر: الاندلسي، البحر المحيط 153/1

(2) انظر: حسن، النحو الوافي 4/46-52

(3) انظر: الزّجاج، معاني القرآن 1/93

(4) انظر: سيّويه، الكتاب 2/192

(5) انظر: سيّويه، الكتاب 2/192 والزّجاج، معاني القرآن 1/93

(6) انظر: الأنباري، أسرار العربية 208

(7) انظر: السيوطي، همع الهوامع 3/236

(8) انظر: الاندلسي، البحر المحيط 1/153

(9) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 3/206

مذهب الأَخْفَش بمنزلة قولك: يا من الذين، أي: يا من هم الذين" (1). وقد ردّ الزّجاج مذهب الأَخْفَش وأنكر قياسه، وذلك بقوله: " وقال أبو الحسن الأَخْفَش: إنّ الرجل أن يكون صلة بـ(أيّ) أقيس، وليس أحد من البصريين يتابعه على هذا القول" (2). وقد خطّاه أبو جعفر ابن النّحاس وذكر أنّه خطأ عند أكثر النحويين؛ لأنّ الصلة لا تكون إلا جملة، وعللّ مذهب الأَخْفَش بأنّه لما كان التابع نعتاً لازماً لـ(أيّ) سمّاه الأَخْفَش صلة، وقال: هكذا الكوفيون يسمون نعت النكرة صلة لها(3). وردّ أيضاً بأنّه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ، بل كان أولى، ولجاز وصلها بالجملة الفعلية والظرف(4). وردّ أيضاً بأنّ (أيّا) الموصولة لا تكون إلا مضافة لفظاً أو نيّة، والإضافة منتفية في هذه بوجهيها(5).

وللأَخْفَش هاهنا أن يقول: إنهم التزموا فيها ضرباً من الصلّة، كما التزموا بها ضرباً من الصفة على رأيكم. وله أن يقول أيضاً: إنهم التزموا حذف المبتدأ هاهنا؛ لأنّ النداء باب حذف وتخفيف، بدليل جواز الترخيم فيه خلاف غيره. وله أن يقول أيضاً: إنّ (ها) عوّضت فيها من المضاف إليه المحذوف، فجرت مجراه، فكأنّها مضافة(6). ويتراءى لي من دفاع النحاة عن مذهب الأَخْفَش أنّ منهم من استصوبه وإن لم يصرح بذلك، إلا أنّ قول الأَخْفَش فيه من التكلّف ما يجعلنا في غنى عنه، ناهيك بأنّ الأَخْفَش نفسه لا يجوز وقوع (أيّ) موصولة في بابها المجمع عليه من جمهور النحاة. فكيف يجعلها الأَخْفَش موصولة هاهنا!؟.

(1) الزّجاج، معاني القرآن 199/1

(2) المصدر نفسه 93/1

(3) انظر: ابن النّحاس، إعراب القرآن 206/3 و 270/4

(4) انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني 224/3-225

(5) انظر: السيوطي، همع الهوامع 53/2

(6) انظر: المصدر نفسه 53/2

وقد عدّ أبو حيان قول الأخفش السالف، وقول المازني في جواز نصب تابع (أي) في اللفظ، مستقصى من علم النحو⁽¹⁾.

وقد اشترط النحاة في تابع (أي) شروطاً، منها:

أنّ يكون ضمير المنادى الواقع في التابع دالاً على الغيبة باعتبار الأصل وعلى الحضور باعتبار الحال⁽²⁾، وقد اجتمعا في قول الشاعر⁽³⁾:

فِي أَيِّهَا الْمَهْدِي الْخَنَا مِنْ كَلَامِهِ كَأَنَّكَ تَضَعُوهُ فِي ثِيَابِكَ خِرْنِقُ

وأن تكون (أل) فيه جنسية، وصارت بعد للحضور، فإذا قلت: يأيها الرجل، فـ(أل) جنسية قبل دخول يا، وصارت بعد دخولها للحضور⁽⁴⁾. ولا يجوز الوصف بما فيه (أل) التي للعهد أو (أل) التي للغلبة كـ (النجم) أو التي للمح الصفة كـ (الحارث)، ولا ما فيه (أل) من مثني أو مجموع كان علماً قبل دخولها، فلا يجوز أن يقال: يأيها الزيدان، ولا يأيها الزيدون، وأجاز الفراء والجرمي إتباع (أي) بمصحوب (أل) التي للمح الصفة، نحو: يأيها الحارث، ويتعين هنا أن يكون الحارث عطف بيان، والمنع مذهب الجمهور⁽⁵⁾. ويجوز وصف (أي) باسم إشارة، شريطة خلوه من كاف الخطاب؛ لأنّ المخاطب هو المقصود بالنداء، ووصله بكاف الخطاب، يقتضي أنّ المشار إليه غير

(1) انظر: الأندلسي، البحر المحيط 153/1

(2) انظر: ابن مالك، شرح الكافية 14-15/2 والسيوطي، همع الهوامع 236/2 والشنقيطي، الدرر اللوامع 473/2

(3) البيت مجهول القائل (لم أعثر له على قائل في المظان التي وقفت عليها).

(4) انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني 224/3

(5) انظر: المصدر نفسه 224/3

المخاطب فيحصل التنافي⁽¹⁾، وجوزّ ابن كيسان، نحو: يَأْيُهَا ذَلِكَ الرَّجُلُ⁽²⁾، ومنه قول طرفة بن العبد⁽³⁾:

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَعَا وَأَنْ أَشْهَدَ النَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي؟

واشترط أبو الحسن ابن الضائع لوصف (أيّ) باسم الإشارة أن يكون اسم الإشارة منعوتاً بما فيه الألف واللام⁽⁴⁾، وهو الغالب فيها⁽⁵⁾، كالبيت السالف، وقول الأعشى⁽⁶⁾:

أَلَا أَيُّهَذَا السَّائِلِي أَيْنَ يَمَّمْتُ فَإِنَّ لَهَا فِي أَهْلِ يَثْرِبَ مَوْعِدَا

وجوزّ ابن عصفور وابن مالك وصف (أيّ) باسم إشارة غير منعوت بذوي (أل)⁽⁷⁾، كقول الشاعر⁽⁸⁾:

أَيُّهَذَا كُلا زَادِيكُمَا وَدَعَانِي وَاغْلًا فِيمَنْ وَغَلُّ

وذكر ابن عاشور أنّ هذا التركيب قد يكون من بقايا استعمال، حيث يقول: "وربما يأتون باسم الجنس أو الوصف معرفاً باللام الجنسية إشارة إلى تطرق التعريف إليه على الجملة تفنناً، فجرى استعمالهم أن يأتوا حينئذٍ مع اللام باسم إشارة إغراقاً في تعريفه

(1) انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني 226/3

(2) انظر: السيوطي، همع الهوامع 51/2

(3) ابن العبد، طرفة (60 ق.هـ) ديوانه، شرح الأعلام الشنتمري، تحقيق درية الخطيب ولطفي

الصقل، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (بلا تاريخ طبع): 31

(4) انظر: السيوطي، همع الهوامع 51/2 والشنقيطي، الدرر اللوامع 387/1

(5) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب 182

(6) الأعشى، ميمون بن قيس (7هـ) ديوان الأعشى الكبير، تحقيق محمد محمد حسين، دار النهضة

العربية- بيروت، ط2، 1974: 185

(7) انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان 226/3

(8) البيت مجهول القائل (لم اعثر له على قائل في المظان اللغوية والنحوية).

ويفصلوا بين حرف النداء والاسم المنادى حينئذٍ بكلمة (أيّ) وهو تركيب غير جار على قياس اللغة ولعله من بقايا استعمال عتيق⁽¹⁾.

ويجوز وصف (أيّ) بموصول فيه (أل) خال من خطاب، كقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [الحج:6] وقوله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا..﴾ [المائدة: 1] فلا يجوز: "يَأْتِيهَا الَّذِي قرأت" كما لا يجوز أن ينادى⁽²⁾.

ولا يجوز وصف (أيّ) بغير ما مرّ، وقد عبّر عنه ابن مالك بقوله⁽³⁾:

وَأَيْهَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ وَوَصَفُ أَيُّ بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ

يريد اسم الإشارة والموصول، وقال في شرح الكافية: "ومن وصف (أيّ) بغير ما أشرت فقط خطأ"⁽⁴⁾.

هذا ويجوز حذف حرف النداء مع (أيّ) اختصاراً⁽⁵⁾، كقوله تعالى: ﴿أَتَيْتَهَا الْعَيْرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾ [يوسف:70]. وكقول عدي بن زيد⁽⁶⁾:

أَيُّهَا الْقَلْبُ تَعَلَّلْ بِدَدَنْ إِنَّمَا هَمِّي سَمَاعٌ وَأَذَنْ

وقال ابن جنّي: "ويجوز أن تحذف حرف النداء مع كل اسم لا يجوز أن يكون وصفاً لـ (أيّ) تقول: زيد أقبل، لأنه لا يجوز أن تقول: يَأْتِيهَا زيد، ولا تقول: رجل أقبل؛ لأنه يجوز أن تقول: يَأْتِيهَا الرجل أقبل، ولا تقول أيضاً: هذا أقبل؛ لأنه يجوز أن تقول: يا أَيُّهَذَا أقبل"⁽⁷⁾.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير 325/1

(2) انظر: ابن مالك، شرح الكافية 16/2 والسيوطي، همع الهوامع 50/2

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 268/2

(4) ابن مالك، شرح الكافية 16/2

(5) انظر: السيوطي، همع الهوامع 42/2

(6) البيت في ابن الخباز، توجيه اللمع 322، ويروى: (إنّ همي في سماع أذن)

(7) ابن الخباز، توجيه اللمع 320

أما بناؤها على الضم في النداء، فمن وجهين: أحدهما: وقوعها موقع المبني، والمبني الذي يقع هذا موقعه: إمّا الكاف، وهذا يعني أنه كاف الخطاب؛ وذلك من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف، والإفراد؛ لأنّ كلّ واحد منها يتصف بهذه الثلاثة، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه، بُني كما أنّ كاف الخطاب مبنية. وإمّا الاسم المضمر المخاطب، وأيّهما كان فهو موجب للبناء.

والثاني: أنه أشبه الأصوات؛ لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت والأصوات مبنية، فكذلك ما أشبهها⁽¹⁾.

وأما علة كون الحركة ضمّاً، فلثلاثة أوجه:

الأول: أنه لو بُني على الفتح؛ لالتبس بما لا ينصرف، ولو بُني على الكسر؛ لالتبس بالمضاد إلى النفس، وإذا بطل بناؤه على الكسر والفتح، تعين بناؤه على الضم.

الثاني: أنه بُني على الضمّ فرقاً بينه وبين المضاد؛ لأنه إذا كان المضاد مضافاً إلى النفس، كان مكسوراً، وإذا كان مضافاً إلى غيرك، كان مفتوحاً؛ فبُني على الضمّ؛ لئلا يلتبس بالمضاد؛ لأنّ الضم لا يدخل المضاد.

الثالث: أنه بُني على الضمّ؛ لأنه لما كان غاية يتمّ بها الكلام، وينقطع عندها، أشبه (قبل و بعد) فبنوه على الضمّ كما بنوها على الضمّ؛ لأنها أقوى الحركات؛ فقوي بذلك زيادة في التثنية على تمكنه⁽²⁾.

وأما العامل في المنادى، فللنحويين فيه مذاهب: أنه منصوب بفعل لازم الإضمار، لم يستعمل إظهاره، وهو: (أنادي، وأدعو، وأنبه) وأضمر لكثرة الاستعمال، ولنيابة حرف

(1) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 35/1 والأنباري، أسرار العربية 207 والزجاج، معاني القرآن 93/1 والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين 440-441 واللباب في علل البناء والإعراب 331/1.

(2) انظر: الأنباري، أسرار العربية 207-208 والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين 443 والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب 329/1 والسّيوطي، همع الهوامع 32/2

النداء عنه، ولأنه لو ظهر لصار خبراً، والمقصود هنا التنبيه لا الإخبار، وهذا مذهب الجمهور.

وقيل: إنه منصوب بعامل معنوي، وهو القصد، ورُدَّ بأنه لم يعهد في عوامل النصب، وقيل: إنه منصوب بحرف النداء على سبيل النيابة والعوض عن الفعل، فهو على هذا مشبه بالمفعول به، لا مفعول به، وعليه الفارسي، والذي يدلّ على ذلك أنه أشبه الفعل من أوجه: أنها أميلت والإمالة لا تجوز في الحروف، وليس ذلك إلا لشبهها بالفعل، وقيامها مقامه، وأنّ الكلام يتم بها وبالاسم، وليس هذا شأن الحروف، ولولا وقوعها موقع الفعل لم تكن كذلك.

والثالث: أنهم علقوا بها حروف الجر، في قولك: يا لزيد، وهذا حكم الفعل. والرابع: أنهم نصبوا بها الحال، فقالوا: يا زيد راكباً، و(يا) فيها معنى الفعل وزيادة، وهو التنبيه، فصارت كالفعل والزيادة، فعند ذلك لا يقدر بعدها فعل؛ لأنه يصير إلى التكرار.

ورُدَّ هذا القول بجواز حذف حرف النداء؛ ولأنّ العرب لا تجمع بين العوض والمعوض منه في الذكر ولا في الحذف. وقيل: إنّ حروف النداء أسماء أفعال بمعنى: أدعوا، كـ (أف) بمعنى: أتضجّر، وليس ثمّ فعل مقدر، ورُدَّ بأنها لو كانت كذلك لتحملت الضمير، وقيل: إنّ حروف النداء أفعال، ورُدَّ أيضاً بعدم اتصالها بالأفعال⁽¹⁾.

3.5.1 ومما يضارع النداء، الاختصاص بـ(أي): وهو أحد الأغراض البلاغية التي

يخرج فيها النداء عن معناه الأصلي.

(1) انظر: العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين 440 والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب 330/1 والأنباري، أسرار العربية 209 وابن النحاس، إعراب القرآن 35/1

هذا، وقد جاء عن النحويين أنّ المنصوب على الاختصاص قد يقع بلفظ (أيّ) الواقعة بعد ضمير المتكلم، كقولك: أنا أفعل كذا وكذا أيّها الرجل، وقولك: (اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة) (1)، وقول الشاعر (2):

جُدْ بِعَفْوٍ فَإِنِّي أَيُّهَا الْعَبِـ
دُ إِلَى الْعَفْوِ يَا إِلَهِي فَقِيرُ

ولا يجوز أن تقع (أيّ) هاهنا إلا بعد ضمير الحاضر (المتكلم أو المخاطب) وفي هذا يقول سيبويه: " ولا يجوز أن تقول: (إنهم فعلوا أيّتها العصابة) وإنما يجوز هذا للمتكلم والمكلم المنادى، كما أنّ هذا لا يجوز إلا لحاضر" (3). وقال أبو بكر محمد بن السراج: " لا يجوز: اللهم اغفر لهم أيّتها العصابة " (4). والغالب فيها أن تقع بعد المتكلم، وقلّ وقوعها بعد ضمير المخاطب (5)، وبعد ضمير غائب في تأويل المتكلم أو المخاطب، نحو: (على المضارب الوضيعة أيّها البائع) فالمضارب لفظ غيبة؛ لأنّه ظاهر لكنّه في معنى: علي أو عليك (6). ومن العلماء من منع ذلك؛ لأنّ الاختصاص مشبّه بالنداء، فكما لا ينادى الغائب، فكذلك لا يكون فيه الاختصاص (7).

وإنّما اختص بـ(أيّ) هاهنا؛ لأنّ الاختصاص لما جرى مجرى النداء لم يكن في المناديات ما لزم على صيغة خاصة إلا (أيّها) فلازمه معنى الخطابية الذي في النداء، فناسب أن يكون وحدّه مفسراً، فلا يقال مثلاً: إني أفعل زيد، تريد نفسك (8)، وعليه قول سيبويه: " هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفاً له، وليس بمنادى ينبه غيره،

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 231/2 والسيوطي، همع الهوامع 28/2

(2) البيت مجهول القائل (لم أعثر له على قائل).

(3) سيبويه، الكتاب 236/2

(4) ابن السراج، الأصول في النحو 370/1

(5) انظر: السيوطي، همع الهوامع 31/2

(6) انظر: المصدر نفسه 31/2

(7) انظر: المصدر نفسه 31/2

(8) انظر: المصدر نفسه 28/2

ولكنه اختص كما أنّ المنادى مختص من بين أمته، لأمرك ونهيك أو خبرك، فالاختصاص أجرى هذا على حرف النداء. كما أنّ التسوية أجرت ما ليس باستخبار ولا استفهام على حرف الاستفهام،... والاختصاص أجرى هذا على حرف النداء" (1).

ومن بواعث الاختصاص بـ(أيّ) الفخر والتواضع والتصغير، وبيان المقصود بالضمير (2).

وحكم (أيّ) في باب الاختصاص حكمها في باب النداء، من التزام البناء على الضمّ، وتأنيتها مع المؤنث، والتزام الإفراد، فلا تثنى ولا تجمع باتفاق، ومفارقتها للإضافة - لفظاً وتقديراً - وإيلانها بـ(ها) التثنية بعدها، ووصفها باسم معرف بأل لازم الرفع. ويستثنى من ذلك دخول حرف النداء، فلا يدخلها حرف النداء في باب الاختصاص؛ لأنّ المراد المتكلم والمتكلم لا ينادي نفسه (3)، وعليه قول سيبويه: " ولا تدخل يا هنا؛ لأنك لست تنبه غيرك " (4).

ويستثنى أيضاً، أنه لا بدّ أن يسبقها شيء خلافاً للنداء (5)، وألا توصف باسم إشارة (6)، كما يفعل فيها النداء.

ولا يجوز تقديم اسم الاختصاص على الضمير، وإنما يكون بعده، حشواً بينه وبين ما نسب إليه أو آخراً (7).

(1) سيبويه، الكتاب 231/2-232

(2) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 298/2

(3) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 298/2 وابن هشام، شرح شذور الذهب 246 والسيوطي، همع الهوامع 28/2

(4) الكتاب، سيبويه 232/2

(5) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 298/2

(6) انظر: حسن، النحو الوافي 123/4 والسيوطي، همع الهوامع 31/2

(7) انظر: السيوطي، همع الهوامع 31/2

وقد اختلف النحاة في إعراب (أَيُّهَا) و (أَيْتَهَا) في هذا الباب، فذهب الجمهور أنهما مبنيان على الضم في محل نصب بفعل محذوف وجوباً، تقديره: أخصّ أو أعني⁽¹⁾، كما حذف في النداء؛ لأنهم اكتفوا بعلم المخاطب، فصارح ترك إظهار الفعل فيه باب النداء⁽²⁾. وذهب الأخفش أنهما مناديان بحرف نداء محذوف، والتقدير: يَا أَيُّهَا وَيَا أَيَّتُهَا؛ لأنهما في غير الشرط والاستفهام لا تكونان إلا على النداء، وقال: ولا يُنكر أن ينادي الإنسان نفسه، ألا ترى أن عمر، قال: (كَلَّ النَّاسُ أَفْقَهُ مِنْكَ يَا عَمْرُ) وقال: هذا أولى من أن تخرج (أَيَّ) عن بابها هذا - يعني باب النداء - وذهب أنها فيه موصولة أقيس⁽³⁾. وعن الخليل أن الأصل أن يقولوا فيه (يَا) ولكنهم خزلوها وأسقطوها حين أجروها على الأصل⁽⁴⁾. وردّ القولان بأن بقية الباب لا يمكن فيه تقدير الحرف، نحو: (نحن العرب) و (بك الله)⁽⁵⁾.

وذهب السيرافي أن (أَيُّهَا) و (أَيْتَهَا) معربتان هنا، وضمتها إعراب لا بناء، على أنهما مبتدأ لخبر محذوف، تقديره: (أَيُّهَا الرَّجُلُ الْمَخْصُوصُ أَنَا) أو خبر لمبتدأ محذوف، تقدير: (أَنَا أَفْعَلُ كَذَا هُوَ الرَّجُلُ)⁽⁶⁾.

وعن سيبويه أن أكثر الأسماء دخولا في هذا الباب: بنو فلان، معشر مضافة، وأهل البيت، وأل فلان⁽⁷⁾، إلى أن ذهب بعض العلماء أنه لا يُنصب على الاختصاص بغيرها⁽⁸⁾.

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 233/2 والسيوطي، همع الهوامع 28/2 وابن هشام، شرح شذور الذهب 246

(2) انظر: سيبويه، الكتاب 233/2 و 66/2

(3) انظر: الزجاج، معاني القرآن 93/1

(4) انظر: سيبويه، الكتاب 236/2

(5) انظر: السيوطي، همع الهوامع 29/2

(6) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب 246 والسيوطي، همع الهوامع 29/2

(7) انظر: سيبويه، الكتاب 236/2

(8) انظر: السيوطي، همع الهوامع 29/2

الفصل الثاني

" أيّ " في الدراسات البلاغية

درس النحاة العرب " أيّا " المشدّدة بعيداً عن الحقل البلاغيّ الذي ينتمي إليه كلّ قسم من أقسامها، فعقدوا لها أبواباً خاصّة تحت باب " أيّ " في الاستفهام أو في النداء، أو " أيّ " في الشرط والجزاء. ومنهم من تحدّث عن أقسامها مجتمعة في باب واحد، كما فعل ابن هشام في المغني.

واتّسمت نظرتهم للظواهر والقضايا اللغويّة، والنحويّة التي صاحبت " أيّا " بأنّها نحويّة بحتة، فلم نجد النحاة مثلاً درسوا " أيّا " في الاستفهام أو النداء تحت باب علم المعاني الذي ينتمي إليه.

أمّا البلاغيون القدماء فقد نظروا إلى " أيّ " نظرة أسلوبية، فقد قسّم البلاغيّون الأساليب إلى قسمين كبيرين هما: الخبر والإنشاء، واهتدوا إلى هذا التقسيم من خلال ربطهم بين الكلام ومقتضى الحال⁽¹⁾. ومقتضى الحال هو مدار علم المعاني وهو المعول، يقول القزويني في تعريف علم المعاني: " هو علمٌ يُعرف به أحوال اللفظ العربي التي يطابق مقتضى الحال "⁽²⁾. فالفائدة من علم المعاني أن يكون مطابقاً لمقتضى الحال والخروج عنه يعني الخروج عن البلاغة⁽³⁾، فحقّ الكلام أن يكون بقدر

(1) الحال: هو الأمر الداعي للمتكلّم لإيراد الكلام على نحو مخصوص وتلك الخصوصية هي مقتضى الحال. انظر: السكاكي، يوسف بن محمد بن علي (ت 626هـ) مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط 1، 2000: 250-251

(2) القزويني، الخطيب (ت 739هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط 2: 52/1

(3) انظر: عباس، فضل حسن عباس، البلاغة العربية فنونها وأفنانها، علم المعاني، دار الفرقان، عمان- الأردن، ط 11، 2007: 132-133

الحاجة، لا زائدًا ولا ناقصًا؛ لئلا يخلّ بالعرض من الكلام وهو الإفصاح والإظهار؛ لذا يجب أن يكون المتكلم مع المخاطب كالطبيب، يُشخص حالته، ويعطيه ما يناسبها⁽¹⁾.

وقسم البلاغيون الإنشاء إلى طلبى وغير طلبى. أمّا الطلبى: فهو ما يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب؛ لامتناع تحصيل الحاصل، وهو خمسة أنواع: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والنداء وكل واحد منها لا يحتمل صدقًا ولا كذبًا وما سوى هذه الأنواع الخمسة إنشاء غير طلبى⁽²⁾.

1.2 دلالة الاستفهام:

وللإستفهام دالتان: الأولى: دلالة وضعيَّة: وهي طلب الفهم، يعني أنّ المستفهم يطلب فهم شيءٍ يجهله من المخاطب بالاستفهام؛ كقول السائل: ما اسمك؟ إذا كان المستفهم يجهل اسم المسؤول.

الثانية: دلالة مجازيَّة: وضابطها أن يكون المستفهم ليس في حاجة إلى فهم شيء من المخاطب بالاستفهام، بل ينشئ معاني يقتضيها المقام؛ قاصدًا إعلام المخاطب بها، لا أن يستعلم هو من المخاطب عن شيء، ومزايا أسلوب الإستفهام تكمن في هذه الدلالة المجازيَّة؛ لكثرة ما فيها من الأغراض واللطائف⁽³⁾.

وللإستفهام - الخارج عن دلالاته الوضعيَّة إلى دلالة مجازيَّة تفهم من السياق - قسمان كبيران، هما: الإستفهام التقريري، والإستفهام الإنكاري.

(1) انظر: السكاكي، مفتاح العلوم 255-256 والهاشمي، أحمد، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان (بلا تاريخ طبع): 58

(2) انظر: القزويني، الإيضاح 51/3-52

(3) انظر: السكاكي، مفتاح العلوم 413-414

ويكون الاستفهام تقريرياً إذا كان المستفهم عنه مثبتاً في المعنى، ومن ضوابطه حلول " قد " محلّ أداة الاستفهام. كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح: 1] أي: قد شرحنا لك صدرك⁽¹⁾.

ويكون الاستفهام إنكارياً في صورتين: الأولى: أن يكون ما بعد أداة الاستفهام منفياً لا وجود له في الواقع، كقوله تعالى: ﴿ أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ ﴾ [الزخرف: 19] أي: لم يشهدوا خلق الله للملائكة حتى تكون شهادتهم حجة في دعواهم. والثانية: أن يكون ما بعد أداة الاستفهام مثبتاً له وجود في الواقع، لكنه كان ينبغي ألا يكون أصلاً، ومن أمثلته: قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الصف: 2] . فالقول الواقع بعد الاستفهام واقع وله وجود في الخارج؛ لكنه كان لا ينبغي أن يكون؛ لئلا يكون مذموماً⁽²⁾.

والفرق بين الاستفهام التقريري والاستفهام الإنكاري أنك في التقريري إما تريد تثبيت الأمر وتحقيقه، وإما أنك تريد أن تنزع إقرار المخاطب واعترافه. أما الإنكاري فأنت لا تقرر المخاطب في شيء؛ وإنما تتكر عليه وتستهن عليه ما حدث وما سيحدث⁽³⁾.

ويتولّد عن هذين القسمين معان كثيرة الدوران على السنة المفسرين والبلاغيين، كالتوبيخ والتفريع والتعجب والتعجب والتعجيز والتشويق والتكذيب والتّهويل والتّعظيم والسخرية وغيرها من المعاني التي تُفهم من السياق ومقام الحال، وهذه المعاني وغيرها

(1) انظر: القزويني، الإيضاح 68/3 و المطعني، عبد العظيم إبراهيم، التفسير البلاغي للاستفهام في

القرآن الحكيم، مكتبة وهبة- القاهرة، ط1، 1999: 6-5/1

(2) انظر: المطعني، التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن الحكيم 6-5/1

(3) انظر: عباس، البلاغة فنونها وافنانها، علم المعاني 210

صالحة للردف على كل من التّقرير والإنكار، وفي بعض المواضع يتبع التّقرير الإنكار، والإنكار يتبع التّقرير؛ وذلك بحسب السياق والقرائن⁽¹⁾.

2.1.2 الاستفهام بـ " أيّ " :

ويطلب بها تحديد شيء في أمر مشترك و عام، وهي لطلب التصور فقط⁽²⁾، كقولنا: أيّكما أكبر سنا؟ فالمتكلم يستفهم عن تمييز شيء مشترك بينهما، وهو كبر السن، ولكن زاد أحدهما على الآخر؛ لذا يطلب التعيين والتحديد. وفي هذا يقول القزويني: " أمّا " أيّ " فللسؤال عما يميّز أحد المتشاركين في أمر يعمهما، يقول القائل: عندي ثياب، فتقول: أيّ الثياب هي؟ فتطلب منه وصفاً يميّزها عندك عما يشاركها في الثوبية، وفي التنزيل: ﴿ أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا ﴾ [مريم : 73]. أي: أنحن أم أصحاب محمد - عليه السلام -؟ وفيه: ﴿ أَيُّكُمْ يَأْتِي بَعْرَشَهَا ﴾ [النمل : 38] أي: الإنسي أم الجنّي؟⁽³⁾

وقال ابن عاشور: " اعلم أنّ أصل " أيّ " أنها للاستفهام عن تمييز شيء عن مشاركيه في حاله... والاستفهام بها كثيراً ما يراد به الكناية عن التّعجب أو التّعجب من شأن ما أضيف إليه " أيّ "؛ لأنّ الشيء إذا بلغ من الكمال والعظمة مبلغاً قوياً يتساءل عنه ويستفهم عن شأنه، ومن هنا نشأ معنى دلالة " أيّ " على الكمال؛ وإنما تحقيقه أنه معنى كنائي كثر استعماله في كلامهم وإنما هي الاستفهامية و " أيّ " هذه تقع في المعنى وصفاً لنكرة، إمّا نعتاً نحو: هو رجلٌ أيّ رجل، وإمّا مضافة لنكرة...⁽⁴⁾.

(1) انظر: السكاكي، مفتاح العلوم 424 والقزويني، الإيضاح في علوم البلاغة 68/3 و المطعني،

التفسير البلاغي للاستفهام 5/1

(2) انظر: القزويني، الإيضاح 63/3

(3) القزويني، الإيضاح 65/3

(4) ابن عاشور، التحرير والتنوير 176/30-177

وقد ورد الاستفهام بـ " أيّ " في القرآن الكريم في تسعة وخمسين موضعاً من مجموع الاستفهام القرآني كلّهُ، والبالغ متنتين وستين استفهاماً بعد الألف (1260) كما أحصاها عدد من العلماء⁽¹⁾، على أنّ الاستفهام بها على ثلاثة أقسام:

الأول: الوضعيّ (الحقيقي): وعلى الرغم من ندرة هذا النوع وقلته إلا أنّ لـ " أيّ " نصيب منه، كما في قوله عزّ وجل:

﴿ قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ ﴾ [النمل: 38]

فالاستفهام في قوله " أيكم يأتني بعرشها " حقيقيّ، ويحمل هذا الاستفهام المعنى المراد منه في لفظه، وهو أن يتقدّم إليه من يستطيع أن ينفذ مهمة " خلع عرش بلقيس " بشرطها المعلن: " قبل أن يأتوني مسلمين " ⁽²⁾.

الثاني: المجازي: وأبرز المعاني التي تفيدها " أيّ " في هذا القسم: التقرير بمعنى طلب الاعتراف مع تعظيم ما أضيفت إليه، والسخرية، وإنكار الفعل الواقع بعدها؛ لأنه ما كان ينبغي أن يقع مع تقبيحه وتوبيخ فاعله، والتهويل والتعجب والتعجب⁽³⁾، وغيرها من المعاني واللطائف التي تفهم من السياق ومقام الحال، كما يطالعنا في الآيات الآتية:

قال تعالى: ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام: 19].

الاستفهام في " أيّ شيء " استفهام تقرير وتوقيف، وهو قرع بالعصي؛ ليتنبه الغافل ويلتفت المعرض أو هو في عبارة وجيزة، تهيئة المشاعر وتشويق النفوس إلى عقبى الكلام ماذا تكون؟ والأصل في هذا الاستفهام المجازي ألا يذكر له جواب؛ وإنما يوكل الجواب فيه إلى نفوس المخاطبين لتذهب في تصوره كلّ مذهب، إلا أنّ في كتاب الله

(1) انظر: المطعني، التفسير البلاغي للاستفهام 7/1

(2) انظر: فودة، عبد العليم، أساليب الاستفهام في القرآن الكريم، رسالة جامعية (ماجستير)

جامعة القاهرة 1953: 191 والمطعني، التفسير البلاغي للاستفهام 2/ 146-147

(3) التعجب والتعجب: هو استعظام أمرٍ ظاهرٍ المزية خافي السبب؛ وإذا خرج من أسلوب النحو السماعي والقياسي إلى الاستفهام فإنما يراد به المبالغة في إظهار التعجب.

العزیز إجابات مذکورة لاستفهامات مجازیة؛ لمقتضى بلاغیّ وهو أنّ الخيال -ها هنا-
ليس له مجال في تصور الإجابة، وتصويرها كيف يشاء⁽¹⁾.

وقال أبو البقاء العکبري: " وأيّ بعض ما تضاف إليه، فإذا كانت استفهاماً اقتضى
الظاهر أن يكون جوابها مسمّى باسم ما أضيفت إليه، وهذا یوجب أن یسمى الله شيئاً،
فعلى هذا يكون قوله (قل الله) جواباً، و (الله) مبتدأ، والخبر محذوف، أي: أكبر
شهادة. وقوله (شهيد) خبر مبتدأ محذوف، ویجوز أن يكون (الله) مبتدأ و (شهيد)
خبره، ودلت هذه الجملة على جواب " أي " من طریق المعنى⁽²⁾.

وذكر مكي بن أبي طالب أن شيئاً من أسماء الله عزّ وجل، وذلك بقوله: " وفي
الآية دلالة أنّ شيئاً، من أسماء الله؛ لأنّ قوله " أيّ شيء أكبر شهادة " جاء جوابه " قل
الله " ولا یجوز: أيّ ملك أكبر شهادة؟ قل الله، ولا یحمل الكلام على الانقطاع مع إمكان
الاتصال"⁽³⁾.

وقال الزمخشري: " وأراد: أيّ شهيد (أكبر شهادة) فوضع شيئاً مقام شهيد؛ لیبالغ في
التعميم"⁽⁴⁾.

وذكر أبو حیان أنّ الله عزّ وجل یقال علیه: شيء، كما یقال علیه: موجود، وعليه
الجمهور⁽⁵⁾ ولكن ليس كمثل شيء.

قال تعالى: ﴿وَحَاجَّةٌ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ
إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ. فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ
بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿ [الأنعام: 80 و 81] .

(1) انظر: الأندلسي، البحر المحيط 459/4 والمطعني، التفسير البلاغي للاستفهام 288/3

(2) العکبري، إملاء ما من به الرحمن 1 / 237-238.

(3) القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق ياسين محمد السّواس، دار اليمامة،

دمشق - بيروت، ط2، 2000: 320

(4) الزمخشري، الكشاف 11/2

(5) انظر: الأندلسي، البحر المحيط 459/4

الاستفهام في قوله: (فأيّ الفريقين أحقّ) استفهام تقرير بمعنى طلب الاعتراف، وأفادت " أيّ " مع التقرير تعظيم المؤمنين، والسخرية من الكافرين، والتعريض بظلمهم⁽¹⁾. والمقصود بالفريقين، فريق المشركين، وفريق الموحدين، وعدل عن قوله " أيّنا " أحقّ بالأمن أنا أم أنتم؛ احترازًا من تجريد نفسه فيكون ذلك تزكية لها، وجواب الشرط محذوف تقديره: فأخبروني أيّ هذين الفريقين أحقّ بالأمن⁽²⁾. وقال السّمين الحلبي: " لم يقل: أيّنا أحقّ نحن أم أنتم؛ إلزامًا لخصمه بما يدّعيه عليه؛ ولأنّه لا يزكي القائل نفسه، وهو بخلاف قول الشّاعر⁽³⁾:

فَلَنْ لَقَيْتَكَ خَالِيْنَ لَتَعْلَمَنَّ أَيِّي وَأَيْكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ

فله فصاحة القرآن وآدابه " (4). وهذا ما يسمى بلاغة ب " تجاهل العارف " وهو أن يسأل المتكلم عما يعلمه حقيقة؛ تجاهلا لنكتة، كالتوبيخ أو المبالغة في المدح أو الذم أو التعجب وغيرها⁽⁵⁾، وجاء هنا مع التقرير بمعنى طلب الاعتراف؛ لتمكين المدح⁽⁶⁾. قال تعالى: ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف: 185]. وقال تعالى: ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾ [المرسلات: 50]. وقال أيضًا: ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الجاثية: 6].

الاستفهام في الآيات: (فبأيّ حديث) مجازي، أفادت فيه " أيّ " تعظيم حديث الله، وتوبيخ المتحدث عنهم، والتعجب من فعلهم، وفيه أيضًا تفرّيع⁽⁷⁾ وتهديد، وقد تضمّن القرآن الكريم من الإعجاز والبلاغة والأخبار المغيّبات وغير ذلك ممّا احتوى عليه ما

(1) انظر: فودة، أساليب الاستفهام في القرآن 162

(2) انظر: الأندلسي، البحر المحيط 571/4 والزّمخشري، الكشّاف 40/2

(3) البيت مجهول القائل (لم أعثر له على قائل في المظان).

(4) السّمين الحلبي، الدرّ المصون 112/3

(5) انظر: القزويني، الايضاح 84/6 والهاشمي، جواهر البلاغة 339

(6) انظر: فودة، أساليب الاستفهام في القرآن 244

(7) التفرّيع: توجيه اللوم والعتاب الشديد الموجه، وأصلُ القُرْع الضربُ.

لم يتضمنه كتاب إلهي، فإذا كانوا مكذّبين به، فبأيّ حديث بعده يصدّقون به؟! أي: لا يمكن تصديقهم بحديث بعد أن كذّبوا بهذا الحديث الذي فيه نجاتهم وخلصهم، هو القرآن الكريم ذو الصدق المحض⁽¹⁾.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلْنَا سُورَةً فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾ [التوبة: 124].

الاستفهام في قوله: (أيكم زادته) استفهام مجازي، المتكلم والمخاطب فيه هم المنافقون، قالوه على سبيل الإنكار، والسخرية، والاستهزاء⁽²⁾ من القرآن الكريم والمؤمنين⁽³⁾. قال أبو حيان: "وقولهم: أيكم زادته هذه إيماناً، يحتمل أن يكون خطاب بعض المنافقين لبعض على سبيل الإنكار والاستهزاء بالمؤمنين، ويحتمل أن يقولوا: ذلك لقرباتهم المؤمنين يستقيمون إليهم ويطمعون في ردهم إلى النفاق. ومعنى قولهم ذلك: هو على سبيل التحقير للسورة والاستخفاف بها، كما تقول: أيّ غريب في هذا وأيّ دليل في هذا؟"⁽⁴⁾.

قال تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ [مريم: 73].

الاستفهام في قوله: (أيّ الفريقين خير) استفهام تقرير، يفهم من المعنى العام للآية، فالذين كفروا يقرّرون بهذا الاستفهام الذين آمنوا بأنهم خير منهم، وهم الأحسن ندياً. وقد سلّكوا في خطابهم للمؤمنين مسلك تجاهل العارف حسب اعتقادهم الفاسد،

(1) انظر: الأندلسي، البحر المحيط 415/9، 236/5، 380/10 و فودة، أساليب الاستفهام في القرآن 161.

(2) والاستهزاء: السخرية والاستخفاف، وأصل الباب الخفة "من الهزاء" وهو القتل السريع، والسخرية من باب العيب والجهل.

(3) انظر: الزمخشري، الكشاف 313/2 والأندلسي، البحر المحيط 529/5 والمطعني، التفسير البلاغي للاستفهام 31/2

(4) الأندلسي، البحر المحيط 529/5

وفي هذا الخطاب الذي خاطبوا به المؤمنين تعريضٌ بهم، وأنهم هم شرٌّ مقامًا وأسوأ عشيرة (1).

قال تعالى: ﴿ وَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ﴾ [غافر: 81].

الاستفهام في قوله: (فأَيَّ آياتِ الله) استفهام إنكار، والمعنى: أن كل آية من آيات الله تتأبى على الجحد والإنكار، ولن يجدوا آية واحدة تقبل النفي أو الإنكار؛ لقوتها ورسوخ آياتها. والفاء في (فأَيَّ) للتفريع (2) على ما تقدم؛ ولربط جزئي الكلام ربطاً محكماً وترتيب الإنكار على الإراءة، ولو سقطت الفاء لفاتت هذه المعاني. ودلالة هذا التركيب على الإنكار تكمن في أنه غير موجود، وكونه غير موجود يستلزم إنكار شيء منها، وهذا من الكنايات اللطيفة الكثيرة الورد في مقام الاحتجاج في القرآن الكريم (3).

قال تعالى: ﴿ فَبَأَيِّ آلاءِ رَبِّكَ تَتَمَارَى ﴾ [النجم: 55].

الاستفهام في قوله: (فَبَأَيِّ آلاءِ) فيه قولان:

أحدهما: أنه للرسول - ﷺ - فالاستفهام فيه للتعريض بغيره.

والثاني: أنه خطاب عام لجميع الناس، فالاستفهام فيه للإنكار في أن يكون من بين نعمه عز وجل التي ذكرها في (النجم) نعمة واحدة يستخف بها أو يشكك في فضلها العظيم، وقد رجح الألويسي الأول، وغلب ابن عاشور الثاني.

والخلاصة أن المراد من هذا الاستفهام إظهار التكرم والتفضل على الرسول - ﷺ -

وعلى المؤمنين، ولم يرد من الإنكار الذي فيه أن المخاطب شاك في عظمة هذه النعم، بل هو كناية لطيفة عن أن هذه النعم بجلالها ليست محلاً للإنكار، ويستحيل

(1) انظر: الأندلسي، البحر المحيط 290/7 والمطعني، التفسير البلاغي للاستفهام 1/286-288.

(2) التفريع: أن يثبت حكم لمتعلق أمر، بعد إثباته لمتعلق له آخر، وتأتي " الفاء " دليلاً على هذا التفريع وتسمى " الفاء التفريعية " وهي الفصيحة نفسها التي تفصح عن محذوف وتدل على ما نشأ عنه. انظر: الزمخشري، الكشاف 1/147 والهاشمي، حواهر البلاغة 386

(3) انظر: المطعني، التفسير البلاغي للاستفهام 3/473

أن يجرّد الخطاب للرسول - ﷺ - أو لغيره، فهو خطاب عام ويدخل فيه صاحب الرسالة دخولاً أولياً، وإضافة (آء) إلى (ربك)؛ تفخيم لشأنها، وفي إثارة المضارع (تتمارى)؛ تعميم لعدم التشكك في نعم الله في جميع الأزمنة⁽¹⁾.

قال تعالى: ﴿ فَبِأَيِّ آءَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [الرَّحْمَنُ: 13].

تكرّر هذا الاستفهام بلفظه ومعناه إحدى وثلاثين مرة، وهذا الاستفهام (فبأيّ آءاء) يصحّ فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون استفهام إنكار مع تعظيم ما أضيفت إليه " أيّ "، أي: لا يستطيع أحد منكم أن يجحد نعمة من نعم الله؛ لأنها كثيرة ولا تحصى، وهي نعم شوامخ رواسخ، فبأيّها تكذبان؟ ومن ينكر رفع السماء مثلاً؟.

الثاني: أن يكون هذا الاستفهام استفهام تقرير، أي: تقرير المخاطبين واعترافهم بأن نعم الله لا يمكن إنكارها⁽²⁾.

والغاية من التكرير والإعادة بالإطناب؛ إرادة الإبلاغ بحسب العناية بالأمر، ولفرط العناية بقصد تكثير العدد⁽³⁾. ومنه أن ذهب ابن قتيبة أن التكرير؛ لاختلاف النعم، فلذلك كرّر للتوقيف مع واحدة واحدة⁽⁴⁾. وهي أيضا فاصلة ذات تأثير فنيّ جماليّ مستطرف، مع ما تشتمل عليه من تذكير .

والفاء في (فبأيّ) للتفريع، تفريع عدم الإنكار على الإشارة إلى النعمة السابق ذكرها على جملة الاستفهام، أو تفريع التقرير على ذلك الذكر، وإثارة الفعل (تكذبان)؛ لأنّ المراد التّكذيب في الحال والاستقبال معاً⁽⁵⁾.

قال تعالى: ﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقْنِتَتْ لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ ﴾ [المرسلات: 11 و 12].

(1) انظر: الأندلسي، البحر المحيط 29/10 والمطعني، التفسير البلاغي للاستفهام 188/4

(2) انظر: الأندلسي، البحر المحيط 58/10 والمطعني، التفسير البلاغي للاستفهام 211/4

(3) انظر: ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة 158

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون 239/6

(5) انظر: المطعني، التفسير البلاغي للاستفهام 211/4

الاستفهام في قوله: (لأيّ يوم) استفهام مجازي؛ لتفخيم وتعظيم وتهويل المستفهم عنه وهو (اليوم) والتشويق⁽¹⁾ والتعجب إلى معرفته، وإلى ما سيقع منه من الهول والشدة، والتأجيل من الأجل، أي: ليوم عظيم أخرت، فجاء الاستفهام إذن؛ تمهيداً لما يأتي بعده وتوجيهاً للنفس إليه وبعثاً لشوقها نحوه⁽²⁾.

قال تعالى: ﴿ قَتَلَ الْإِنْسَانَ مَا أَكْفَرَهُ. مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾ [عبس: 17 و 18].

الاستفهام في قوله: (من أيّ شيء خلقه) استفهام تقرير على حقارة ما خلق منه، ثمّ بين الشيء الذي خلق منه الإنسان، فقال: (من نطفة خلقه فقدّره) وتكبير (شيء)؛ للتحقير والمهانة، وفي هذا تدليل وبرهنة على تقرير الإحياء بعد الموت وتعريض بمشركي العرب الذين أنكروا على الله عزّ وجلّ أن يعيدهم إلى الحياة الثّانية⁽³⁾.

قال تعالى: ﴿ وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ. بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴾ [التّكوير: 8 و 9].

الاستفهام في (بأيّ ذنب قتلت) استفهام تقرير، بمعنى طلب الاعتراف من المخاطب؛ ليوبّخ به غيره، فيقرّر الموعودة؛ لتعلن براءتها من الجرم، وفي ذلك تشنيع على وائديها وتوبيخ لهم أيّما توبيخ، وسؤالها يؤول إلى سؤال الفاعلين للتبكي⁽⁴⁾.

قال تعالى: ﴿ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾ [الانفطار: 8].

جوّز بعض المتأولين أن يكون (في أيّ صورة) متعلّق بقوله (عدلك) وعندئذٍ يكون في (أيّ) معنى التعجب، ويعبّر عنها بالدالة على معنى الكمال، والمعنى: فعدلك

(1) التشويق: وهو حمل النفس على النزاع إلى الشيء؛ وتهيجها إليه، ولهذا قد يأتي الاستفهام لجذب النفوس وشدها.

(2) انظر: الأندلسي، البحر المحيط 375/10 وفودة، أساليب الاستفهام في القرآن 162 والمطعني، التفسير البلاغي للاستفهام 434/4

(3) انظر: الأندلسي، البحر المحيط 409/10 وفودة، أساليب الاستفهام في القرآن 236 والمطعني، التفسير البلاغي للاستفهام 344/4 والزجاج، معاني القرآن 221/5

(4) انظر: الأندلسي، البحر المحيط 416/10 وفودة، أساليب الاستفهام في القرآن 226 والزجاج، معاني القرآن 225/5

في صورة أيّ صورة، أي: في صورة عجيبة عظيمة فلم يجعلك في صورة خنزير أو حمار، وحذف الموصوف؛ زيادة في التّفخيم والتّعجيب⁽¹⁾.

الثّالث: الاستفهام الصّوري: وهو الاستفهام الذي يخلو من عناصر الاستفهام الاصطلاحي: (المستفهم، المستفهم، المستفهم عنه وهو المراد تحصيله في الاستفهام الحقيقي، أو إنكاره أو تقريره في الاستفهام المجازي) وقد يصحب هذا النّوع من الاستفهام ببعض المعاني المجازيّة إلّا أنّه لا يصحّ أن يوصف بأنّه حقيقيّ أو مجازي⁽²⁾. ويكثر هذا النّوع من الاستفهام في بابي التسوية والتعليق؛ لكون الاستفهام قد يخرج فيهما عن حقيقته، فأما التسوية: فهي إحدى المعاني غير الحقيقية التي تخرج إليها الهمزة، وحرف التسوية هو الهمزة الواقعة بعد " سواء " و " ما أدري " و " ما أبالي " و " ليت شعري " وضابطها أن يصح حلول المصدر محل جملتها⁽³⁾.

وأما التعليق فهو عبارة عن إبطال عمل أفعال القلوب لفظاً لا محلاً عن نصب مفعولين، وهو جائز في كلّ فعل قلبي كما ذهب ابن هشام⁽⁴⁾. وفي هذا يقول أبو حيان الأندلسي: " وقد يخرج الاستفهام عن حقيقته إذا تقدّمه ما يخرج، نحو قولك: " سواء عليك أقام زيد أم قعد " و " ما أبالي أقام زيد أم قعد " و " قد علمت أزيد منطلق أم عمرو " و " ما أدري أقریب ام بعيد " فكلّ هذا صورته الاستفهام، وهو على التركيب الاستفهامي وأحكامه، وليس على حقيقة الاستفهام⁽⁵⁾.

(1) انظر: الزّمخشري، الكشّاف 702/4-703 والأندلسي، البحر المحيط 422/10 والأوسبي، روح

المعاني 269/15 وابن هشام، مغني اللبيب 659/2

(2) أرسى الباحثان: فودة في مؤلفه: (أساليب الاستفهام في القرآن) والمطعني في مؤلفه: (التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن الكريم) بعضاً من خصائص هذا الاستفهام.

(3) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 24/1

(4) انظر: المصدر نفسه 478/2 وابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى 222-223

(5) الأندلسي، البحر المحيط 349/2

وقد سكت علماء اللغة العربيّة القدماء عن هذا النوع من الاستفهام فلا نكاد نجد له سوى إشارات هنا وهناك دون أن يعطى حقّه من الدراسة والبحث كباقي أنواع الاستفهام الأخر.

قال الرّضي: " وليست أداة الاستفهام التي تلي باب علم في نحو: علم زيدٌ أيّهم قام، مفيدة لاستفهام المتكلّم بها؛ للزوم التناقض في نحو: علمت أيّهم قام؛ وذلك لأنّ (علمت) المتقدّم على (أيّهم) مفيد أنّ قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام إلى القائم المعين، لماذا ذكرنا أنّ العلم واقع على مضمون الجملة، فلو كان (أيّ) لاستفهام المتكلّم لكان دالاً على أنّه لا يعرف انتساب القيام إليه؛ لأنّ: أيّهم قام، استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام إلى معين، ربّما يعرفه الشاكّ بأنّه زيدٌ أو غيره، فيكون المشكوك فيه، إذن: النسبة، وقد كان المعلوم هو تلك النسبة، وهو تناقض؛ فنقول: أداة الاستفهام، إذن، لمجرد الاستفهام، لا لاستفهام المتكلّم، والمعنى: عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه، وهو أنّ نسبة القيام إلى أيّ شخص هي، وذلك الشّخص في فرضنا: زيد، فالمعنى: عرفت قيام زيد وإنّما لم يصرّح باسم القائل ولم يقل: علمت زيداً قائماً، أو علمت قيام زيد، لأنّ المتكلّم قد يكون له داعٍ إلى إبهام الشيء على المخاطب مع معرفته بذلك المبهم كما يكون له داعٍ إلى التّصريح به" (1).

وأشار أبو حيّان الأندلسي إلى هذا النوع من الاستفهام بقوله: " وليس الاستفهام في باب التّعليق مراداً به معناه، بل هذا من المواضع التي جرت في لسان العرب مغلّباً عليها أحكام اللفظ دون المعنى... وكلام العرب على ثلاثة أقسام: قسمٌ يكون فيه اللفظ مطابقاً للمعنى، وهو أكثر كلام العرب. وقسمٌ يغلب فيه أحكام اللفظ، كهذا الاستفهام الواقع في التّعليق والواقع في التّسوية. وقسمٌ يغلب فيه أحكام المعنى، نحو: " أقائم الزيدان " (2).

(1) الأسترأبادي، شرح الرّضي على الكافية 165/4

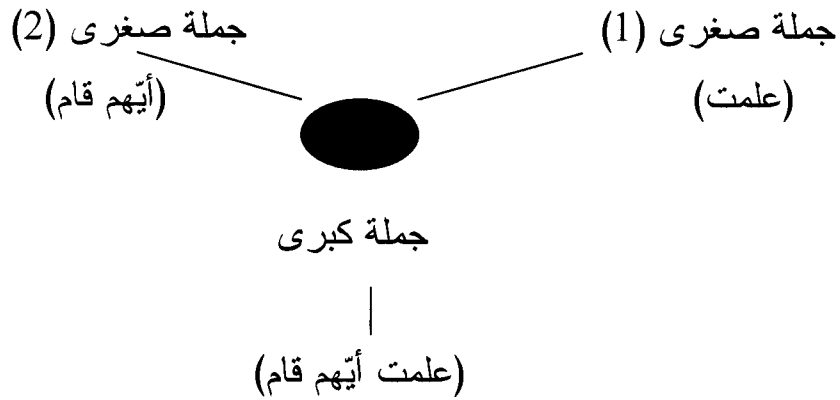
(2) الأندلسي، البحر المحيط 638/2

ويفهم من أقوال النحاة السالفة، أنّ هذا النوع من الاستفهام ممّا صورته صورة استفهام، ولا استفهام في الواقع؛ وذلك لخلوّه من أركان الاستفهام ومعانيه المعروفة؛ ولما يدخله من تناقض من جهة أخرى. والمراد منه مجرد ترتّب شيء على شيء ترتّب المعلول على العلة والوصول إلى مرحلة من مراحل الخطاب كإبهام الشيء على المخاطب والتلبّيس عليه؛ لغرض ما.

ومن هذه الأغراض ما ذكره ابن جنّي، حيث يقول: "واعلم أنّه ليس شيء يخرج عن بابه إلى غيره إلا لأمر قد كان وهو على بابه ملاحظاً له، وعلى صدد من الهجوم عليه؛ وذلك أنّ المستفهم عن الشيء قد يكون عارفاً به مع استفهامه في الظاهر عنه، لكن غرضه في الاستفهام عنه أشياء. منها أن يُرى المسئول أنّه خفي عليه؛ ليسمع جوابه عنه. ومنها أن يتعرف حال المسئول هل هو عارف بما السائل عارف به. ومنها أن يُرى الحاضر غيرهما أنّه بصورة السائل المسترشد؛ لما له في ذلك من الغرض. ومنها أن يُعدّ ذلك لما بعده ممّا يتوقّعه، حتى إن حلف بعد أنّه قد سأله عنه حلف صادقاً، فأوضح بذلك عذراً. ولغير ذلك من المعاني التي يسأل السائل عمّا يعرفه لأجلها وبسببها. فلما كان السائل في جميع هذه الأحوال قد يسأل عمّا هو عارفه أخذ بذلك طرفاً من الإيجاب لا السؤال عن مجهول الحال.."⁽¹⁾ فهو إنشاء من حيث اللفظ، وخبر من حيث المعنى، وذلك أوقع في النفس.

ومن هذا التناقض الحاصل بين وقوع الفعل والاستفهام عنه، في سياق واحد، كما في هذا الأسلوب، نحو قولنا: "علمت أيّهم قام" نظرت المدرسة التركيبية إلى جملة الاستفهام في باب التعليق على أنّها جملة كبرى وهي تقريرية وتتضمن جملتين صغيرتين، فجملة (علمت) تقريرية خالصة، وأمّا الصغرى الثانية (أيّهم قام؟) فكانت جملة استفهامية قبل دخولها في إطار الجملة الكبرى (علمت أيّهم قام) فأصبحت تقريرية؛ لأنّها أصبحت جزءاً من جملة واحدة تقريرية، والمشجر المقلوب الآتي يوضّح ذلك:

(1) ابن جنّي، الخصائص 464/2-465



فالجملة الكبرى إذا لم تكن تقريرية فإنّ آخرها يناقض أولها، فـ (علمت) تعني حصول العلم، والقائل إنّما يريد أن يجعل ذلك حقيقة واقعة عندما اختار (علمت) ولكنّه عندما سأل مستفهماً فمعنى ذلك أن حصول العلم غير محقق، ولهذا كان من الضروري أن تفقد الجملة الاستفهامية الدلالة على الاستفهام، وهي في إطار الجملة الكبرى⁽¹⁾. وجاءت " أيّ " على هذا النوع من الاستفهام في أربعة عشر موضعاً من كتاب الله العزيز⁽²⁾، والاستفهام بـ " أيّ " في هذه الآيات صوري محض، ولا تزال له الصدارة فلا يصحّ أن يعمل ما تقدمه فيه؛ إلا إذا كان حرف خفض أو مضافاً، وإنّما يعمل فيه ما بعده، قال أبو حيان: " وكان قياس العامل أنّه كما غيره معنى أن يُغيّره لفظاً، ويؤثر فيه النصب؛ لكن راعوا فيه صورة الاستفهام؛ فلم يعملوا فيه ما قبله لفظاً وإن كان عاملاً فيه معنى، فموضعه نصب..."⁽³⁾.

وقد نظر الباحث في " أيّ " المضمومة في القرآن الكريم في باب التعليق وأنعم النظر في أقوال النحاة والمفسرين فيها، فوجدت أن علماء اللغة جوزوا فيها وجهين:

(1) انظر: جميل، منى حسن، الاستفهام في العربية، دراسة دلالية تركيبية، رسالة جامعية (ماجستير) جامعة اليرموك 2002: 30.

(2) وهي: [النساء: 11] [هود: 7] [الإسراء: 57] [الكهف: 7] [الكهف: 12] [الكهف: 19] [مريم: 69] [طه: 71] [الملك: 2] [القلم: 7] [القلم: 40] [الشعراء: 227] [لقمان: 34].

(3) التذييل والتكميل نقلاً عن: فودة، أساليب الاستفهام في القرآن 373

أحدهما: أن تكون " أيّ " اسم استفهام مرفوع على الابتداء، وما بعدها الخبر، والفعل المذكور أو المقدّر قبلها، معلق عن العمل في اللفظ بـ " أيّ " والجملة في موضوع نصب بحسب ذلك الفعل.

والثاني: أن تكون " أيّ " اسماً موصولاً، مبنيًا على الضم في موضوع نصب مفعولاً به أو بدلاً بحسب موضع " أيّ " وذلك لتحقيق شرطي البناء، وهما: الإضافة لفظاً وحذف صدر الصلة من الجملة الاسمية ذات الخبر المفرد، وينسب هذا القول لسيبويه - رحمه الله - وهذا القول له مؤيدوه وله معارضوه، وسبق أن ذكرنا أقوالهم وحججهم النحوية. والرأي هاهنا لسيبويه؛ لما تقدم من أنّ هذا الاستفهام استفهام صوري شكلي بحت، لا لون له أو طعم، خرج من سماته الجمالية وخصائصه الأسلوبية؛ فأصبح مصروعاً لا حراك به من حيث المعنى والدلالة، فإن عزّ هذا قولاً ومذهباً؛ فإنّما يعزّز مذهب العلامة الجليل سيبويه - رحمه الله - في أنّ " أيّا " في مثل هذا الأسلوب موصولة لا استفهامية، وليس أدلّ على ذلك من سكوت العلماء عن الخوض في هذا الاستفهام ومعناه وأغراضه البلاغية، وذهابهم كلّ مذهب في تأويل فعل قبل " أيّ " يقبل التعليق، ليصح حملها على الاستفهام والابتداء، وفيه من التكلف ما لا حاجة لنا فيه.

2.2 دلالة النداء

والنداء لغة: التصويت والدعاء. أمّا اصطلاحاً: فهو طلب إقبال المدعو (المخاطب) على الداعي (المتكلم) لأمر ما بحرف يقوم مقام فعل النداء (أدعو) ويتضمن معناه. ويصحب في الأكثر الأمر والنهي، والغالب تقدّمه⁽¹⁾، نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ [البقرة، الآية: 21]. ﴿يَا أَيُّهَا الْمَرْمَلُ * قُمْ اللَّيْلَ﴾ [المزمل 1-2]. [هود: 52]. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقَدَّمُوا﴾ [الحجرات: 1]. وقد يتأخّر، نحو: ﴿تُوبُوا﴾

(1) انظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ط2، 1991:

179/2 الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت794هـ) البرهان في علوم القرآن، تحقيق

مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 2001: 135/2-136

إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ ﴿ [النور: 31]. وقد يصحب الجملة الخبرية: فتعقبها جملة الأمر، نحو: ﴿يَأْيُهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾ [الحج: 73]. وقد لا تعقبها، نحو: ﴿يَأْيُهَا النَّاسُ أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ﴾ [فاطر: 15]. وقد تصحب الجملة الاستفهامية، نحو: ﴿يَأْيُهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾ [التحریم: 1].

ولا شك أن النداء رسالة كلامية تعبيرية، وعمل فني متناسق يتألف من مجموعة من العناصر التي تتضافر فيما بينها؛ لإبراز دلالاته وجماليته الأسلوبية والبلاغية. والمتكلم في هذا التركيب ليس مجرد مُرْسِل لأدوات النداء؛ وإنما هي تعبير مثير عن مشاعره وأفكاره؛ كما ترتبط أيضاً بالمخاطب قرباً وبعداً في المكان أو المنزلة الذاتية والاجتماعية.

وهما بذلك يدخلان في إطار البنية التركيبية لاستعمال هذه الأدوات أو تلك، وكذلك المخاطب في مقاماته، ومن ثم يدخلان في البنية البلاغية الجمالية بطبيعتها الذاتية الفردية، ثم بالطابع الاجتماعي والفكري الذي ترسيه في مواضعها. وبهذا يصبح أسلوب النداء ذا جمالية إشارية في تعاقفه مع اللغة والمتكلم والمخاطب⁽¹⁾.

1.2.2 التركيب الندائي لـ " يَأْيُهَا "

يتألف هذا التركيب من مجموعة من المكونات التي تتضافر فيما بينها؛ لتأدية الجملة البلاغية في الأسلوب الندائي، وهذه المكونات هي:
أولاً: حرف النداء " يا " جاء عن النحاة: أنه لا ينادى (أَيُّهَا) أو (أَيَّتُهَا) إلا بحرف النداء (يا). وهي أم الباب وأصل حروف النداء وأعمها؛ ويعود ذلك إلى أنها دائرة في جميع وجوده؛ لأنها تستعمل للقريب والبعيد والمستيقظ والنائم والمقبل والغافل كما أنها تكون للنداء المحض. ولأنه لا يقدر عند الحذف غيرها. ويرى بعض النحاة أنها موضوعة أساساً؛ لنداء البعيد أو من هو في منزلته، من نائم أو ساه، فإذا نودي بها البعيد؛ فهي

(1) انظر: جمعة، حسين، جمالية الخبر والإنشاء، دراسة بلاغية جمالية نقدية، منشورات اتحاد

الكتاب العرب، دمشق 2005: 177-178

على بابها، أمّا إذا نودي بها القريب؛ فلحرص المنادي على إقبال المدعو عليه، ومفادنته لما يدعو له⁽¹⁾.

وأجمع علماء اللغة العربية على جواز استعمال أحرف النداء التي للبعيد في نداء القريب؛⁽²⁾ وذلك لأحد غرضين:

الأول: قصد التوكيد، والمبالغة في طلب الالتفات، والحث على زيادة الإقبال، والإشارة إلى أن ما يلقي للمخاطب أمر عظيم من شأنه أن يعنى به أيّما عناية، ويهتم به أيّما اهتمام.

والثاني: تنزيل المخاطب القريب حساً أو معنى منزلة البعيد؛ إمّا لسهوه أو نومه أو غفلته، وإمّا للإشارة إلى بعد مكانته، وعلو منزلته واستقصار المنادى نفسه بالنسبة له، وإمّا للإشارة إلى بعده من نفس المتكلم أو انحطاط درجته عنه.

أمّا نداء البعيد بما للقريب، فقد أجمعوا على منعه إن كان لغرض التوكيد، وأجازوه إن كان لتنزيل البعيد حساً أو معنى منزلة القريب؛ للإشارة إلى قربيه من نفس المتكلم، حتى كأن المتكلم يراه قريباً وإن كان بعيداً⁽³⁾.

ثانياً: " أيّ " : وهي صلة لنداء ما فيه الألف واللام، وإمّا كانت وصلة؛ لأنّه لا يجوز أن يقال: " يا الناس " أو " يا الرجل "، فجاء بـ(أيّ)؛ للتوصل إلى ندائه، فيقال: "ياأيّها الناس" و " ياأيّها الرجل" على أنّ المنادى حقيقة هو " الناس " و " الرجل " وجيء

(1) انظر: الزمخشري، الكشاف 96/1 والأندلسي، البحر المحيط 151/1 و الدسوقي، حاشية

الدسوقيّ على مغني اللبيب 376/2

(2) انظر: الدسوقي، حاشية الدسوقيّ على مغني اللبيب 376/2 وإبراهيم، إبراهيم حسن، أسرار النداء في لغة القرآن 17.

(3) انظر: السكاكي، مفتاح العلوم 161 والتفتازاني، سعد الدين سعود بن عمر (ت791هـ) المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 2001م: 431 وإبراهيم، أسرار النداء في لغة القرآن 17 والدسوقي، حاشية الدسوقيّ على مغني اللبيب 376/2

بـ " أيّ " للتوصل إلى ندائه، فهي منادى في اللفظ وليس في المعنى؛ وإنما اختاروا " أيّا " هاهنا دون غيرها؛ لأنها اسمٌ معرب فيه إبهام، يصلح لكل شيء. وفي هذا يقول سيبويه: " إنما جاءوا ببيئها ليصلوا إلى نداء الذي فيه الألف واللام.. " (1). وقال الزمخشري: " وأيّ وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام... " (2).

وإنما لم يجمعوا بين (يا) و(الألف واللام)؛ لثلاث تجتمع علامتا تعريف، وفي هذا يقول الزجاج: " ولا يجوز يا الرجل؛ لأنّ يا تنبيه بمنزلة التعريف في الرجل، فلا يُجمع بين (يا) وبين الألف واللام، فنصل إلى الألف واللام بأيّ... " (3).

فهي إذن وسيلة أو وصلة اجتلبت؛ لنداء ما فيه الألف واللام، فلولاها لما كان بالإمكان نداء الرجل والناس والذين وغيرهم ممّن يكثر نداؤهم في لغتنا العربية على السنة البلغاء والفصحاء في الخطب والمناسبات والمعارك والغزوات.

وكذلك شتان بين قولنا: يا رجل، وقولنا: يأتيها. وسأقف في الحديث عن الفرق عند قول الفخر الرازي⁽⁴⁾ فيهما، حيث يقول: " ونحن نقول قول القائل: يا رجل، يدل على النداء، وقوله: يأتيها الرجل، يدل على ذلك أيضاً، وينبئ عن خطر خطب المنادي له أو غفلة المنادي. أمّا الثاني: فمذكور، وأمّا الأول: فلأنّ قوله: (يا أيّ) جعل المنادي غير معلوم أولاً، فيكون كل سامع متطلعاً إلى المنادي فإذا خص واحداً، كان في ذلك إنباء الكل؛ لتطلعهم إليه، وإذا قال يا زيد أو يا رجل لا يلتفت إلى جانب المنادي إلا المذكور إذا علم هذا.. " (5).

(1) سيبويه، الكتاب 106/2

(2) الزمخشري، الكشاف 96/1

(3) الزجاج، معاني القرآن 9/1

(4) الفخر الرازي هو محمد بن بن عمر بن الحسن بن الحسين بن علي الطبرستاني، ولد في الري سنة 543 هـ مفسر، متكلم، أصولي، أديب، طبيب، رحل إلى خوارزم، وتوفي بهراة (606هـ).

(5) الرازي، الفخر (606هـ) التفسير الكبير "مفاتيح الغيب"، دار إحياء التراث العربي، بيروت -

لبنان، ط 2، 1997: 153/25

ثالثًا: " ها " : وللنحويين فيها مذاهب:

فذهب سيبويه أنها توكيدًا، وفي هذا يقول: " وأما الألف والهاء اللتان لحقتا أيّ توكيدًا، فكأنك كررت يا مرتين إذا قلت: يأيها، وصار الاسم بينهما كما صار هو بين ها وذا، إذا قلت: ها هو ذا " (1). وذهب الزّجاج أنّ " الهاء " عوضٌ عمّا حذف منها للإضافة، يقول: " وها عوض عمّا حذف منها للإضافة وزيادة في التنبيه " (2). وتابعه على ذلك تلميذه - ابن النّحاس - فقال: " و(هاء) للتنبيه إلا أنّها لا تفارق أيّا؛ لأنّها عوض من الإضافة " (3).

وقد جمع الزّمخشري بين القولين وجعلهما متلازمين، وذلك بقوله: " وكلمة التنبيه المقحمة بين الصفة وموصوفها؛ لفائدتين: معاضدة حرف النداء، ومكافئته بتأكيد معناه، ووقوعها عوضًا مما تستحقه أيّ من الإضافة " (4).

وقال العكبري: " وفي (ها) وجهان: أحدهما: أنهم أتوا بها؛ عوضًا من المضاف إليه؛ لأنّ حق " أيّ " أن تضاف. والثاني: أنها دخلت للتنبيه لتكون ملاصقة للرجل، حيث امتنع دخول (يا) عليه " (5).

ويقول القرطبي: وجاءوا بـ (ها) عوضًا عن (يا) أخرى؛ وإنما لم يأتوا بياء؛ لأنّ ينقطع الكلام فجاءوا بـ (ها) ليبقى الكلام متصلًا (6).

فهي إذن للتأكيد والتنبيه والعوض وهي أيضًا وسيلة لوصل الكلام كما يفهم من قول القرطبي السابق.

(1) سيبويه، الكتاب 197/2

(2) الزّجاج، معاني القرآن 199/1

(3) ابن النّحاس، إعراب القرآن 35/1

(4) الزّمخشري، الكشاف 96/1

(5) العكبري، اللباب في علل البناء 337/1

(6) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 225/1

رابعاً: "تابعها": "أيّ" في النداء اسم مبهم يفتقر إلى ما يفسره ويوضحه ويزيل إبهامه، فلا يصح أن تقول: "يا أيّ" ولا "يا أيها" وتسكت. فهو مبهم لا يستعمل بغير صلة إلا في الجزاء أو الاستفهام، فلما لم يوصل في النداء، وجب إيلاؤه بتابع، يوضحه ويزيل إبهامه، حتى يصح المقصود بالنداء⁽¹⁾. فوظيفة التابع إذن هي التوضيح والتبيين. خامساً: ما يصحب هذا التركيب من أمر أو نهي أو خبر أو استفهام، وما ينشأ بينها من علاقات وطيدة، تحمل في طياتها الكثير من اللطائف والجماليات.

2.2.2 خصائص هذا التركيب وأسراره البلاغية:

قال الزمخشري: كثر في القرآن النداء بـ"يا أيها" دون غيرها؛ لأنّ فيها أوجهاً من التأكيد، وأسباباً من المبالغة، منها:

- 1- ما في "يا" من التأكيد والتنبيه.
- 2- ما في "ها" من التنبيه.
- 3- وما في التدرّج من الإبهام في "أيّ" إلى التوضيح والمقام يناسب المبالغة والتأكيد، لأنّ كلّ ما نادى الله له عباده من أوامره، ونواهيته، وعطائه، وزواجره، ووعدته، ووعيده، ومن اقتصاص أخبار الأمم الماضية، وغير ذلك ممّا أنطق الله به كتابه، أموراً عظام، وخطوباً جسام، ومعانٍ واجبٍ عليهم أن يتيقظوا لها، ويميلوا بقلوبهم وبصائرهم إليها، وهم غافلون، فاقتضى الحال أن يُنادَوْا بالآكد الأبلغ⁽²⁾.

ومن الطريف في "يا أيها" ما ذكره بديع الزمان النورسي، حيث يقول: "...! فاعلم أنّ كلمة "يا أيها" في جملة "يا أيها الناس اعبدوا" قد أكثر التنزيل من ذكرها؛ لنكت دقيقة ولطائف رقيقة؛ إذ هذا الخطاب مؤكّد بوجوه ثلاثة: بما في "يا" من

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 2/106 والزجاج، معاني القرآن 1/93

(2) انظر: الزمخشري، الكشاف 1/96

الإيقاظ، وما في " أيّ " من التّوسم، وما في " ها " من التّنبيه" (1). و ذكر أيضاً أنّ هذا الخطاب فيه: إيماء إلى أنّ المخاطبين ثلاث فرق.. وتلويح إلى الطبقات الثلاث من الخواص والمتوسطين والعوام.. وفيه أيضاً: تلميح إلى الطرز المألوف والنسق المأنوس وهو أن المرء أولاً ينادي أحداً فيوقفه. ثم يتوسمه فيوجهه. ثم يخاطبه فيخدمه(2)، فاجتمع في كلامه إيماء ثمّ تلويح ثمّ تلميح. فأما الإيماء: فهو الذي قلت وسائطه مع وضوح اللزوم بلا تصريح. وأما التلويح: فهو الذي كثرت وسائطه بلا تصريح(3). وأما التلميح: فهو الإشارة إلى قصة معلومة أو شعر أو مثل سائر من غير ذكره ومنه ضرب يشبه اللغز(4). وتدخل ثلاثتها في باب الإشارة على أنّ الأول والثاني قسمان من أقسام الكناية.

وذكر المفسرون عن علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه- أنّ " يا " نداء النفس و" أيّ " نداء القلب، و" ها " نداء الروح(5)، فجمع هذا النداء بين نداء النفس، ونداء القلب، ونداء الروح؛ لأنّ النداء به يستدعي إقبال المنادى على ما سيلقى عليه، بنفسه، وقلبه، وروحه.

وفوق ما في هذا الأسلوب من تنبيه وإثارة، وتقريب، وإدناء بلطف، وتهيئة لما يلقى على المنادى من أوامر ونواه، فمواجهة المخاطب بالأمر والنهي مباشرة فيها جفوة

(1) النّورسي، بديع الزمان(ت1379هـ-)، إشارات الإعجاز في مظان الإيجاز، تحقيق إحسان قاسم صالح، دار الكتب المصرية - مصر ، ط3 ، 2002: 158

(2) انظر: المصدر نفسه 158 - 159

(3) انظر: الهاشمي، جواهر البلاغة 350-351

(4) انظر: القزويني، الإيضاح 147/6-148

(5) انظر: النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد القمي(ت728هـ) تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، دار الكتب العربية، بيروت- لبنان ، ط1، 1996: 582/6

وقسوة؛ لذا يجب أن يتلطف المتكلم لأمره ونهيه؛ حتى يقع بردًا وسلامًا على نفس
المخاطب فتتعلقه نفسه، ويصغي إليه قلبه.

ومن هنا كثرت مخاطبته عزّ وجلّ لخلقه في القرآن الكريم بـ ﴿يأيّها﴾. فله
فصاحة كتاب الله العزيز وبلاغته. وقد بلغ عدد النداء بـ (يأيّها) في القرآن الكريم مائة
وثلاثًا وأربعين مرة، كما هو آت:

م	أداة النداء	المنادى عليه	المنادي	التكرار	بعض الآيات
1	يأيها	الناس	الله 19، سليمان 1	20	البقرة (21-168) النساء (1-170) - (174) والأعراف (158) البقرة (104-153-172-178..)
2	يأيها	الذين آمنوا	الله	89	وآل عمران (100-102-118) (130)
3	يأيها	الذين أتوا الكتب	الله	1	النساء (47)
4	يأيها	الرسول	الله	2	المائدة (41-67)
5	يأيها	النبي	الله	13	الأنفال (4-65-70) - التوبة (73)
6	يأيها	الملا	ملك مصر 1، فرعون 1، ملكة سبا 2، سليمان 1،	5	يوسف (43) و القصص (38) النمل (29-32-38)
7	يأيها	العزير	بني إسرائيل	2	يوسف (78 و 88)
8	يأيها	الذي نزل عليه الذكر	قريش	1	الحجر (15)
9	يأيها	الرسول	الله	1	المؤمنون (51)
10	يأيها	النمل	نملة	1	النمل (18)
12	يأيها	الساحر	قوم فرعون	1	الزخرف (49)
13	يأيها	الذين هادوا	الله	1	الجمعة (6)
14	يأيها	الذين كفروا	الله	1	التحريم (7)
15	يأيها	المزمل	الله	1	المزمل (1)
16	يأيها	المدثر	الله	1	المدثر (1)
17	يأيها	الإنسان	الله	2	الانفطار (6) ، الانشقاق (6)
18	يأيها	الكافرون	الرسول	1	الكافرون (1)
18	المجموع	وع		143	

ولم تستعمل " أيها " في القرآن الكريم دون حرف النداء " يا " إلا في عشرة مواضع⁽¹⁾، وذكر علماء اللغة أن يجوز حذف حرف النداء مع " أي " اختصاراً؛ لكثرة دورانها على الألسنة⁽²⁾، وإن حذفها له دلالات في نفس البليغ، كأن يكون المنادى في أقرب منازل القرب من المنادي، حتى لم يحتج إلى ذكر أداة نداء له لشدة قربه، وهذا يليق بمقام دعاء الربّ جلّ وعلا، فإذا قال الداعي " يا رب " فهو يعبرّ بذكر أداة النداء عن شدة حاجة نفسه لما يدعو به، أو يعبرّ عن ألمه أو استغاثته أو ضيق صدره، أو غير ذلك من الدلالات والمعاني المغايرة⁽³⁾.

وقد جاء كل ما فيه (أيها) في القرآن الكريم بألف بعد الهاء إلا في ثلاثة مواضع، ارتسمت فيها " أيّه " بهاء دون ألف⁽⁴⁾، وسقوط الألف إنّما هو؛ لتطويل " ها " التنبيه في النداء، ذكره الزركشي⁽⁵⁾، وقال: " والسرّ في سقوطها في هذه الثلاثة، الإشارة إلى معنى الانتهاء إلى غاية ليس وراءها في الفهم رتبة يمتد النداء إليها، وتنبيه على الاقتصار والاقتصاد من حالهم والرجوع إلى ما ينبغي " ⁽⁶⁾.

وقال ابن عاشور: " وكتب { أيّه } في المصحف بهاء ليس بعدها ألف وهو رسم مراعى فيه حال النطق بالكلمة في الوصل إذ لا يوقف على مثله، فقرأها الجمهور بفتحة على الهاء دون ألف في حالتي الوصل والوقف. وقرأها أبو عمرو والكسائي

(1) وهي: [النساء: 133] [يوسف: 46] [يوسف: 70] [النور: 31] [يس: 59] [الزمر: 64]

[الحجر: 57] [الذاريات: 31] [الرحمن: 31] [الواقعة: 51]

(2) انظر: السيوطي، همع الهوامع 42/2

(3) انظر: الميداني، عبد الرحمن، البلاغة العربية: أسسها وعلومها وفنونها، دار القلم - دمشق،

والدار الشامية - بيروت ط1، 1996: 1/ 242

(4) وهي: [النور: 31] و[الرحمن: 31] و[الزخرف: 49].

(5) انظر: الزركشي، البرهان 475/1

(6) الزركشي، البرهان 475/1

بألف بعد الهاء في الوقف. وقرأه ابن عامر بضم الهاء تبعاً لضم الياء التي قبلها وهذا من الإيتباع. " (1).

ولم تستعمل " أيها " أيضاً في النداء بعلامة تأنيث، إلا في موضعين، وهما:

قوله تعالى: ﴿ أَيُّهَا الْعَيْرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ ﴾ [يوسف: 70]

قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴾ [الفجر: 27]

فؤنثت " أي " في الموضعين؛ على اللغة المستفيضة؛ لأنّ (العير) و(النفس) مؤنثتان.

3.2.2 أمثلة من النداءات القرآنية بـ " يأيها " وأغراضها البلاغية:

يتحدد الغرض البلاغي للنداء من خلال العلاقة التي تنشأ بين المنادي والمنادى مباشرة بعد إحداث التركيب اللغوي الندائي والتصويت به.

فإن كان التركيب واضح المقاصد، كان الغرض من النداء حينئذ أصلياً، وهو تنبيه المنادى وتهيئته لاستقبال ما يطلب منه، فيبقى المنادى مشدوداً للمعاني التي تتبع النداء، لأنها هي المقصودة، أمّا الجملة الندائية هنا فدلالته لا تتعدى التنبيه، والتحضير، فهي ذات وظيفة تنبيهية إشارية استحضرية.

وإن كان التركيب الندائي يحمل معاني خفية زائدة على المعنى الأصلي وترتبط بالجوانب النفسية والشعورية والوجدانية لكل من المنادي والمنادى يعتمد في الكشف عنها على القرائن المقالية والمقامية، كان النداء حينئذ خارجاً عن معناه الأصلي إلى أغراض بلاغية أخرى تفهم من السياق ومقام الحال وهذا هو المعبر عنه بلاغياً بخروج النداء عن معناه الأصلي (2).

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير 258/27

(2) انظر: تريكي، مبارك، النداء بين النحويين والبلاغيين، مجلة حوليات التراث (مستغانم -

الجزائر) العدد السابع - 2007 ورقة 142-143

وذكر علماء اللغة أنّ الأصل في النداء أن يكون باسم المنادى العلم إذا كان معروفاً عند المتكلم، فلا يعدل من الاسم العلم إلى غيره من وصف أو إضافة إلا لغرض يقصده البلغاء⁽¹⁾، ومن هذه الأغراض:

التعظيم والتكريم والتشريف:

ويسمى هذا النداء بنداء المدح، ومنه نداء الرسول والنبى، قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ [المائدة: 41]. وقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: 67]. وقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: 64].

والخطاب بوصف النبوة أكثر وروداً في القرآن الكريم، حيث تكرر هذا الخطاب بـ "أيّ" في ثلاث عشرة آية، وذكر المفسرون أنّه قد يعبر بـ "النبى" في مقام التشريع العام لكن مع قرينة إرادة التعميم⁽²⁾، ومهما يكن من أمر، فهي مواضع تشريف وتعظيم وتفخيم لقدره⁽³⁾، حيث لم يناد الله تعالى رسوله الكريم محمداً - ﷺ - باسمه المجرد، بينما كانت نداءاته عزّ وجلّ للأنبياء السابقين بأسمائهم المجردة. واستعمل حرف النداء "يا" التي للبعد في القريب؛ للتنبيه على عظم الأمر وعلو الشأن، وأنّ المخاطب مع تهالكه على الامتثال كأنّه غافل عنه بعيد⁽⁴⁾، أو لكونه لم يأت بالأكمل المناسب⁽⁵⁾. وذكر الفخر الرازي أنّ هذا النداء لا يجوز حمله على غفلة الرسول وإنّما على خطر الخطب؛ لأنّ الرسول خبيرٌ فلا يكون غافلاً⁽⁶⁾. وهو كما قال.

(1) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير 255/29

(2) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن 248/2

(3) انظر: الأندلسي، البحر المحيط 260/4 والألوسي، روح المعاني 355/3

(4) انظر: التفنازاني، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم 430

(5) انظر: الدسوقي، حاشية السوقي على مغني اللبيب 376/2

(6) انظر: الفخر الرازي، التفسير الكبير 153/25

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف:43] وهو خطاب للأشراف ممن يظن به العلم، والملا كناية عن عليّة القوم والنابهين فيهم (1).

ومنه قوله عزّ وجلّ: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ : حيث جاء الخطاب إلى الذين آمنوا بالله ربا، وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا، وبالقرآن الكريم منهجا.

وفي النداء بوصف الإيمان تشريف لهم، فهو من أشرف الأوصاف، وفيه كذلك إشارة إلى أن التزام الأحكام التي تتضمنها الآيات بعد النداء من صفات المؤمنين، فمن أراد أن يشمل الخطاب عليه أن يلتزم، وفي هذا تحريض على الامتثال (2).

كما أن في اصطفاء لفظ (آمنوا) على هذا النمط _ حيث جاء فعلاً _ إشارة أخرى إلى أنّ إيمانهم لا يزال فعلاً، وأنه ما يزال فيهم من غفله، وليدخل فيه عموم من دخلوا في الإيمان، وليس خصوص المؤمنين؛ لأنه مما لا شك فيه أنّ هناك فرقا بين أن يقال: (يا أيها المؤمنون) و (يا أيها الذين آمنوا)؛ فالمؤمنون أعلى منزلة، وأكثر إيمانا من الذين آمنوا؛ ذلك لأنّ الإيمان في المؤمنين صار اسما لهم، وصفة ثابتة، أما الذين آمنوا؛ فالإيمان لديهم لا يزال فعلاً، ولم يرق إلى مرحلة الثبوت، وفرق بين هذا وذاك (3). وفيه نظر؛ لأنّ التعبير تمّ بالفعل الماضي لفظاً ومعنى.

وقد تكرر الخطاب بـ (يا أيها الذين آمنوا) في ثمانية وثمانين موضعا؛ ليذكرهم بما آمنوا به وصدقوا فليلتزموا، ولينتبهوا إلى مكملات الإيمان من تقوى وتوكل على الله وعزة نفس، وليعلموا أنّ الإسلام ليس بالأقوال والشعارات وإنما هو شعور بالقلب

(1) انظر: المطعني، التفسير البلاغي للاستفهام 147/3

(2) انظر: جمعة، سعيد، البلاغة العالية في آية المداينة، مكتبة الآداب - مصر، ط1، 2003: 50

(3) انظر: جمعة، البلاغة العالية في آية المداينة 51

ونظام متكامل بما فيه من تربية وإصلاح⁽¹⁾. وذكر الزركشي أن كثرة الخطاب — " يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا " على المواجهة، وفي جانب الكفار على الغيبة؛ إعراض عنهم⁽²⁾.

وهذه النداءات الإلهية بعضها اختص المسلمين الأوائل الذين رافقوا الرسول (ص) كقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِن لَّمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المجادلة:12]

وبعضها جاء لمناسبة من المناسبات إلا أن فيها من التوجيه العام ما هو مطلوب في كل زمان، كقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات:2].

والقسم الأكبر من هذه النداءات ما كان عامًا ومؤكداً على أن القرآن الكريم صالح لكل زمان ومكان⁽³⁾، كقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب:41].

وقد تعددت أغراض هذه النداءات وتنوعت، فمنها ما عني بعقيدة التوحيد؛ لأنها أصل الإيمان وأساس العقيدة السليمة. وبعضها أكد على أركان الإيمان، كقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِن قَبْلُ وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء:136]

وبعضها تناول جانباً من جوانب العبادة، كقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة:183].

(1) انظر: الطحان، منيب، نداء القرآن " يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا " دار سعيد الدين - دمشق، ط1، 2000م: صفحة رقم 6

(2) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن 2/284

(3) انظر: الطحان، نداء القرآن " يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا " صفحة رقم 6

ومنها ما عني بأحكام تشريعية، فبيّن أساليب الحرب والسياسة، وأهمية الاستعداد المعنوي والمادي لمجابهة قوى الشر والبغي والعدوان، أو دعا إلى الوحدة وعدم التنازع، كقوله تعالى ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الأنفال: 45]

أو دعا إلى إزالة كل ما يدعو إلى التفرقة، كقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: 102]

ومنها ما عني بالتوجيه الشخصي والاجتماعي والحض على التربية بالوعظ والإرشاد والتحذير⁽¹⁾. ونخلص من هذا النداء إلى أنه يحمل عدة معانٍ:

- 1- عموميته؛ حيث يدخل فيه القريب والبعيد.
- 2- تذكير المنادى بما التزم به من إيمان؛ ليكون دافعاً له إلى التسليم والطاعة.
- 3- التلميح إلى نقص إيمانهم؛ فما زالوا يؤمرون وينهون، ففي التزامهم إكمال لهذا الإيمان.
- 4- إرفاق كل ذلك بالتشريف والتقدير، فهم موصولون بالله تعالى لمباشرته نداءهم⁽²⁾.

هذا ولا تقف أساليب الأمر والنهي التي تصاحب النداء في الأغلب عند حدودها الحقيقية في الطلب على جهة الاستعلاء؛ وإنما تتعداها إلى معانٍ ودلالات مجازية أخر تحمل في طياتها الكثير من اللطائف والجماليات. فالأمر بعد النداء من مظاهر العظمة؛ لأنّ النداء توطئة للأمر، وفتح للعقول حتى تستقبله استقبال المتوثب للامتثال، فهو في الأصل تنبيه⁽³⁾، وقد يكون تشريعاً للناس ولا استعلاء فيه، وقد يصور الحالة النفسية للأمر وللمخاطبين على اختلاف مكانة الأمر والمأمور، دون أن يهمل كيفية وقوع الأمر

(1) انظر: الطّحان، نداء القرآن " يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا " صفحة رقم 8 و 387

(2) انظر: جمعة، البلاغة العالية في آية المداينة 51

(3) انظر: المرجع نفسه 134

ووظيفته⁽¹⁾، فالأمر أيًا كان ينطوي على وظيفة نفسية أو اجتماعية أو سياسية أو أخلاقية أو تربوية أو عاطفية تفهم من السياق ومقام الحال وكذا النهي.

فالأمر في قوله تعالى: ﴿أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ﴾ [النساء: 136]. تكمن فيه جمالية خاصة ومثيرة، فهو طلب أمر على سبيل الترغيب في الاستمرار بالشيء ودوامه لدى المخاطب؛ ليثبت على الإيمان بالله ورسوله.

والنهي في قوله تعالى: ﴿أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ..﴾ [الحجرات: 11] فيه تल्प ورفق بالمخاطب فهو لوم وعتاب.

والنهي في قوله: ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾ [الحجرات: 11]. فالنهي هنا وصل إلى درجة تبكيت كل مؤمن وتفريعه تقريعا شديداً إن راح يلمز هذا ويلقب ذاك بالألقاب سيئة، فقد وصل بخطاب النهي إلى تهجين فعلهم⁽²⁾ وفي الآية الكريمة أيضاً نصح وإرشاد وتوجيه وتحذير.

ومنها الذم والتحقير:

كقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكافرون: 1] وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾ [التحريم: 7]. استعمل حرف النداء (يا) التي تفيد البعد؛ لبعد الكافرين عن الحق. ونودوا بوصف الكافرين؛ تحقيراً لهم وتأييداً لوجه التبرؤ منهم وإيداناً بأنه لا يخشاهم إذا ناداهم بما يكرهون؛ مما يثير غضبهم؛ لأن الله كفاه إياهم وعصمه من أذاهم⁽³⁾.

ولسائل أن يسأل: لم جاء خطابهم في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ بوساطة الأمر ﴿قُلْ﴾ وجاء بدونه في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾ [التحريم: 7].

(1) انظر: حسين، جمعة، جمالية الخبر والإنشاء 102-103

(2) انظر: حسين، جمعة، جمالية الخبر والإنشاء 129

(3) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير 580/30

ويجابُ عن ذلك بأنَّ الخطاب في سورة (التحريم)؛ إنّما هو خطابٌ لهم يومَ القيامة، وهو يومٌ لا يكونُ فيه الرسولُ رسولاً إليهم؛ ولهذا جاء خطابُهم دون وساطة الأمر ﴿ قُلْ ﴾. ثمَّ إنَّهم في ذلك اليوم يكونون مطيعين، لا كافرين؛ فلذلك ذكرهم الله تعالى بقوله: ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾. أمّا الخطاب في سورة (الكافرون) فهو خطابٌ لهم في الدنيا، وأنَّهم كانوا موصوفين بالكفر، وكان الرسول - ﷺ - رسولاً إليهم؛ فلهذا جاء خطابُهم بوساطة الأمر ﴿ قُلْ ﴾. وفي ذلك إشارة إلى أنَّ من كان الكفرُ وصفاً ثابتاً له، لازماً لا يفارقه، فهو حقيق أن يتبرأ الله تعالى منه، ويكون هو أيضاً بريئاً من الله تعالى ورسوله (1).

ومنه أيضاً، قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَغْيِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ [الزمر: 64]. وتأخيره وما فيه من وصف؛ ليرشح له، ولتوكيده بذكر موجباته قبله (2). وقوله تعالى: ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِنْ زَعَمْتُمْ أَنْكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [الجمعة: 6]. وافتتاح الآيات الكريمة بالأمر الإلهي الحاسم: (قُلْ)؛ لإظهار العناية بما بعد القول (3).

ومنها التهكم والسخرية:

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ [الحجر: 6]. النداء من المشركين على وجه السخرية والاستهزاء والاستخفاف (4)، قال ابن عاشور: " والنداء في { يا أيها الذي نزل عليه الذكر } للتشهير بالوصف المنادى به، واختيار الموصولة؛ لما في الصلّة من المعنى الذي جعلوه سبب التهكم. وقرينة التهكم قولهم: { إنك لمجنون } وقد أرادوا الاستهزاء بوصفه، فأنطقهم الله بالحق فيه؛ صرفاً لألسنتهم

(1) انظر: الفخر الرازي، التفسير الكبير 32/323-324

(2) انظر: المطعني، التفسير البلاغي للاستفهام 447/3

(3) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير 580/30

(4) انظر: الزمخشري، الكشاف 2/ 549 والأندلسي، البحر المحيط 6/ 467

عن الشتم.... وفي هذا إسناد الصلة إلى الموصول بحسب ما يدعيه صاحب اسم الموصول، لا بحسب اعتقاد المتكلم على طريقة التهكم⁽¹⁾.

ومنها التنبيه والترهيب:

كقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: 21].

فقوله: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ﴾: خطاب لجميع من يعقل⁽²⁾. "ووجه مناسبة هذه الآية لما قبلها هو أنه تعالى لما ذكر المكلفين من المؤمنين والكفار والمنافقين وصفاتهم وأحوالهم وما يؤول إليه حال كل منهم، انتقل من الإخبار عنهم إلى خطاب النداء، وهو التفات شبيه بقوله: {إياك نعبد}، بعد قوله: {الحمد لله رب العالمين}، وهو من أنواع البلاغة... إذ فيه هز للسامع وتحريك له، إذ هو خروج من صنف إلى صنف..."⁽³⁾.

ونذكر ابن عاشور: أن الإقبال على الناس بالخطاب فيه تأنيس لأنفسهم بعد أن هددهم ولامهم وذم صنعمهم؛ ليعلموا أن الإغلاظ عليهم؛ ليس إلحاحاً على صلاحهم، وأنه غني عنهم، كما يفعل المربي الناصح حين يزرع أو يوبخ، فيرى انكسار نفس مرباه؛ فيجبر خاطره بكلمة لينة؛ ليريه أنه إنما أساء إليه؛ استصلاحاً وحباً لخيره، فلم يترك من رحمته لخلقه حتى في حال عتوهم وضلالهم وفي حال حملهم إلى مصالحهم. وبعد فهذا الاستئناس وجبر الخواطر يزداد به المحسنون إحساناً، وينكف به المجرمون عن سوء صنعمهم، فيأخذ كل فريق من الذين ذكروا فيما سلف حظه منه⁽⁴⁾.

(1) ابن عاشور، التحرير والتوير 16/14

(2) انظر: الأندلسي، البحر المحيط 152/1

(3) انظر: المصدر نفسه 152/1

(4) انظر: ابن عاشور، التحرير والتوير 324/1

فالمقصود بالنداء من قوله: { يَا أَيُّهَا النَّاسُ } الإقبال على موعظة نبذ الشرك وذلك هو غالب اصطلاح القرآن في الخطاب بـ (يا أيها) الناس، وقرينة ذلك هنا قوله: ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: 22] وافتتح الخطاب بالنداء؛ تنويهاً به⁽¹⁾.

وقال بديع الزمان النورسي: " فاعلم! أن القرآن لما بين أقسام البشر وأنواع المكلفين من المؤمنين المتقين والكافرين المعاندين والمنافقين المذبذبين توجه إليهم كافة مخاطباً بقوله: (يا أيها الناس اعبدوا) عقبه ورتبه على سابقه ترتيب البناء على الهندسة، والأمر والنهي بالعمل على قانون العلم، والقضاء على القدر، والإنشاء والإيجاد على القصة والحكاية؛ إذ لما ذكر مباحث الفرق الثلاث، وذكر خاصة كل وعاقبة كل، تهيأ الموضوع وانتبه السامع، فالتفت مخاطباً بذلك الخطاب.. ثم إن في هذا الالتفات⁽²⁾. - أعني ذكرهم أولاً بالغيبة ثم الخطاب معهم هنا- نكتة عمومية في أسلوب البيان وهي: أنه إذا ذكر محاسن شخص أو مساويه شيئاً فشيئاً يتزايد بحكم الإيقاظ والتهييج ميلان استحسان أو ميل نفرة. ويتقوى ذلك الميل شيئاً فشيئاً إلى أن يجبر صاحبه على المشافهة مع ذلك الشخص، وبالنظر إلى المقام يقتضي ميولات السامعين لأوصافه أن يحضر المتكلم ذلك الشخص ويجره إلى حضورهم فيتوجه إليه بالخطاب.. وفيه نكتة خصوصية هنا: وهي تخفيف أعباء التكليف بلذة الخطاب.. وفيه أيضاً إشارة إلى أن لا واسطة في العبادة بين العبد وخالقه"⁽³⁾.

(1) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير 324/1

(2) ويسمى أيضاً "شجاعة العربية" وهو التعبير عن المعنى بطريق من الطرق الثلاث "التكلم، الخطاب، الغيبة" بعد التعبير عنه بطريق آخر منها، وهو من محاسن الكلام؛ وذلك أن الانتقال من أسلوب إلى آخر، أحسن من إجرائه على أسلوب واحد؛ تطرية لنشاط السامع وإيقاظاً لإصغائه.

انظر: القزوريني، الإيضاح 86/2 وعتيق، عبد العزيز، في البلاغة العربية، علم البديع، دار النهضة العربية، بيروت- لبنان، ط2، 1971: 138

(3) النورسي، إشارات الإعجاز في مظان الإيجاز 156

واستعمل حرف النداء (يا) في مناداة من سها وغفل، وإن قُرب؛ تنزيلاً له منزلة من بعد، فإذا نودي به القريب المفاطن، فذلك للتأكيد المؤذن بأن الخطاب الذي يتلوه معنيّ به جداً⁽¹⁾، فاستعمل في لازم معناه على أنه مجاز مرسل أو استعارة تبعية في الحرف أو مكنية وتخيلية كما حققه بعض العلماء⁽²⁾. إمّا كونها مجازاً مرسلًا؛ فلأنّ العلاقة غير المشابهة. وأمّا كونها تبعية فلأنّ الاستعارة جرت في الحرف "يا" أي: تبعية باعتبار اللفظ المستعار: حيث وقع اللفظ المستعار حرفاً. وأمّا كونها مكنية فعلى تقدير التشبيه وإضماره في النفس، والحرف قرينة. وأمّا كونها تخيلية فلأنها ملازمة للمكنية ولا تنفك عنها⁽³⁾.

ومنه أيضاً قوله: ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ﴾ [الانفطار: 6 و الانشقاق: 6].

وبهذا النداء ينادي الله عزّ وجلّ عباده، يناديهم بعنوان: "الإنسانية" بما يحمله هذا العنوان من معاني التهذيب والإلف والودّ والحنان. والمقصود من الإنسان في هذا النداء هو الجنس الشامل، إمّا لجميع الأفراد، أو لمن يتحقق فيهم الوصف المسوق من أجله الكلام وهو هاهنا الغرور والإعراض⁽⁴⁾.

ويا له من نداء تهتزّ له القلوب وتقتصر منه الأبدان، فهو نداء للتبعية؛ تنبيهاً يشعر بالاهتمام بالكلام والاستدعاء لسماعه، وهذا النداء ليس مستعملاً في حقيقته؛ إذ ليس مراداً به طلب إقبال ولا هو موجّه لشخص معين أو جماعة معينة بل مثله يجعله المتكلم موجّهاً لكل من يسمعه بقصد أو بغير قصد. فالتعريف في { الإنسان } تعريف الجنس، وعلى ذلك حملة جمهور المفسرين، أي ليس المراد إنساناً معيناً⁽⁵⁾.

(1) انظر: الزمخشري، الكشاف 96/1-97

(2) انظر: الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر (ت1069هـ-)، البيان عنده في كتابه عناية القاضي وكفاية الراضي، القسم الثاني، دار الكتب 1984: 217 والألوسي، روح المعاني 184/1

(3) انظر: الخفاجي، البيان 217

(4) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير 30/ 173 والمطعني، التفسير البلاغي للاستفهام 347/4

(5) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير 173/30

وإذا نودي المنادى بوصف هيئته من لبسة أو جلسة أو ضجعة، كان المقصود في الغالب التلطف به، والتحبب إليه ولهيئته⁽¹⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿يَأْيَهَا الْمُرْمَلُ﴾ [المزمل : 1]. وقوله: ﴿يَأْيَهَا الْمُدَّثَرُ﴾ [المدثر: 1]. وافتتاح الكلام بالنداء إذا كان المخاطب واحداً ولم يكن بعيداً يدل على الاعتناء بما سيلقى إلى المخاطب من كلام⁽¹⁾. ولا شك أن افتتاح عشر سور بـ "يأيها" فيه من الفخامة والبلاغة والتفنن والحسن، ما تعجز الإشارة عن وصفه، والعقول عن كشف أسرارها؛ وكيف لا وكلامه عزّ وجلّ في الطرف الأعلى من البلاغة، والغاية القصوى من الفصاحة، وقد أعجز مصانع البلغاء، وأخرس شقائق الفصحاء⁽²⁾.

ويسمى هذا الافتتاح عند علماء البلاغة بـ (براعة الاستهلال أو حسن الابتداء) وهو أن يُتأنق في أوّل الكلام؛ لأنه أول ما يقرع السمع، فينبغي أن يؤتى فيه بأعذب اللفظ وأجزله وأرقه وأسلسه وأحسنه نظماً وسبكاً، وأصحّه معنًى، وأوضحه وأخلاه من التعقيد⁽³⁾، حتى يقبل السامع عليه بعقله، فتعشقه نفسه، ويصغي إليه قلبه. وهذه النداءات هي خمسة بندااء الرسول - ﷺ - وآله وسلّم بوصف النبوة: الأحزاب، والطلاق، والتحريم، والمزمل، والمدثر. وخمس بندااء الأمة: بـ (يأيها الناس) كما في سورتي النساء والحج. و بـ (يأيها الذين آمنوا) كما في المائدة والحجرات والممتحنة.

(1) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير 256/29

(2) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير 255/29

(3) انظر: التفتازاني، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم 740 والسيوطي، الإتيقان في علوم

4.2.2 " أيّ " و سمة الإيجاز:

الإيجاز في اصطلاح البلاغيين: التعبير عن المراد بكلامٍ قصيرٍ ناقصٍ عن الألفاظ التي يُؤدّي بها عادةً في متعارف الناس⁽¹⁾، مع وفائه بالدلالة على المقصود. وجاء عن بعضهم: البلاغة هي الإيجاز والإطناب⁽²⁾. ويقسم الإيجاز إلى قسمين: الأول: إيجازُ القَصْر وهو الإيجاز الذي لا يُعتمدُ فيه على استخدام الحذف. والثاني: إيجازُ الحذف وهو الإيجاز الذي يكون قَصْرُ الكلام فيه بسبب استخدام حذف بعض الكلام اكتفاءً بدلالة القرائن على ما حُذف⁽³⁾.

5.2.2 أولاً: إيجاز الحذف:

من طبيعة البلغاء والمتحدّثين الأذكياء وأهل العقل أن يحذفوا من كلامهم ما يروّن المتلقّي له قادراً على إدراكه بيُسْرٍ وسُهولة، أو بشيء من التفكير والتأمّل إذا كان أهلاً لذلك. إذ إنّ الإسراف في الكلام لا يليق برزانتهم ورصانتهم، بل هو من صفات الثرثارين وأهل الطيش والخفة⁽⁴⁾. وقد سمّى "ابن جنّي" الحذف شجاعةً العربيّة، وقال: "واعلم أنّ معظم ذلك هو الحذف..."⁽⁵⁾. وقال: "عبد القاهر الجرجاني": "فما من اسم أو فعل تجده قد حذف ثمّ أصيب به موضعه، وحذف في الحالة التي ينبغي أن يُحذف

(1) انظر: القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة 173/3 والسيوطي، الإتقان 117/2 والميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها 29/2

(2) انظر: جمعة، البلاغة العالية 117

(3) انظر: التفتازاني، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم 66 والقزويني، الإيضاح في علوم البلاغة 184/3

(4) انظر: الميداني، البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها 40/2

(5) ابن جنّي، الخصائص 360/2

فيها إلا وإنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى وأنس من النطق به⁽¹⁾. ومن مظاهر الحذف التي ترافق " أي " وصلة النداء:

1- حذف حرف النداء اختصاراً؛ لكثرة دورانه على الألسنة⁽²⁾:

كوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بآخِرِينَ﴾ [النساء: 133]

قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا ..﴾ [يوسف: 46]

قوله تعالى: ﴿أَيُّهَا الْعَيْرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾ [يوسف: 70]

قوله تعالى: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: 31]

قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا تَرَاوَا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾ { يس: 59}

قوله تعالى: ﴿...تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ [الزمر: 64]

قوله تعالى: ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ [الحجر: 57، الذاريات: 31]

قوله تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا النَّقْلَانِ﴾ [الرحمن: 31]

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا الضَّالُّونَ الْمُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: 51]

2- حذف الموصوف : كقوله تعالى: ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: 31]. أي: القوم

المؤمنون. وقوله: ﴿يَأْيُهَا السَّاحِرُ﴾ [الزخرف: 49] أي: يأيها الرجل الساحر.

3- حذف أكثر من كلمة: كما في قوله تعالى: ﴿يَأْيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة: 104]

وهو غالب نداء القرآن الكريم بـ " أي " حيث تكرر الخطاب بهذا التركيب في تسعة وثمانين موضعاً؛ وتقدير الحذف في هذا النداء: يأيها الذين آمنوا بالله، ورسله وملائكته، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره. واستحسن هذا الحذف بلاغة؛ لكثرة هذا النداء في النظم الحكيم؛ لذلك نزل الفعل (آمنوا) منزلة اللازم الذي لا معمول له مع ملاحظة تلك المحذوفات⁽³⁾.

(1) الجرجاني، عبد القاهر (ت471هـ) دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق محمد محمود شاكر،

مكتبة الحانجي، ط2، 1989: 152-153

(2) انظر: السيوطي، همع الهوامع 42/2

(3) انظر: المطعني، التفسير البلاغي للاستفهام 254/4 وجمعة، البلاغة العالية 67

ومن مظاهر الحذف مع أي الاستفهامية:

1- حذف الفعل: كثيرا ما يحذف الفعل من جملة " أي " الاستفهامية وخاصة في باب التعليق؛ لعدم صلاحية الفعل أحيانا قبل " أي " للتعلق بالاستفهام أو لعدم استقامة المعنى إذا تعلق الفعل بـ " أي " ومن هنا اختلف ألسنة النحاة والمفسرين في تأويل وتقدير ذلك الفعل، ومن الملاحظ على ذلك الفعل المقدر أنه غالبا ما يكون من النظر والعلم، قال الفراء عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿ الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [الملك:2]: " لم يوقع البلوى على (أي)؛ لأنّ فيما بين أيّ والبلوى إضمار فعل ، كما تقول في الكلام: بلوتكم لأنظر أيكم أطوع... " (1).

وتقدير ذاك الفعل عند الزجاج: (لنعلم) (2) ، وعند ابن النحاس: (لننظر) (3) والقول نفسه في قوله تعالى: ﴿لنبلوكم أيكم أحسن عملاً﴾ [هود:7] وقوله: ﴿لنبلوهم أيهم أحسن عملاً﴾ [الكهف:7].

ومنه أيضا قال تعالى: ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَاهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾ [آل عمران 44]. وقوله: (أيهم) استفهامية مبتدأ و (يكفل مريم) خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب مفعولا بتقدير فعل محذوف معلق عن العمل في اللفظ بالاستفهام؛ لعدم صلاحية (يقولون) للتعلق بالاستفهام، فكان لا بدّ من تقدير فعل يستقيم معه الاستفهام، فكان تقديره: (ينظرون) أو (يعرفون) أو (يعلمون) (يقولون) فتكون الجملة على التقدير الأول في موضع نصب مفعولا مقيدا بالجار، وعلى التقدير الثاني في موضع نصب مفعولا به مسرّحا، وعلى التقدير الثالث في موضع نصب سادة مسدّ مفعولي

(1) انظر: الفراء، معاني القرآن 69/3

(2) انظر: الزجاج، معاني القرآن 219/3 ، 435/5

(3) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 307/4

(علم) وعلى التقدير الرابع تكون الجملة ليست من باب التعليق البتة وإنما معمولة للقول (1).

2- حذف القول: جوز الزمخشري في أحد أقواله في قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَقْلَامُهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران : 44]. أن يكون قوله: (أيهم) استفهامية مبتدأ و(يكفل مريم) خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب بفعل محذوف تقديره: (يقولون) (2).

ومنه أيضا مذهب الخليل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: 69]. أن (أيهم) استفهامية مبتدأ و(أشد) خبره، ومفعول (لننزعن) محذوف، وهو اسم موصول أو موصوف بموصول، وصلة الموصول محذوفة أيضا، والجملة الاسمية (أيهم أشد) في محل رفع نائب فاعل لفعل في جملة الصلة، وتقدير الكلام: (ثم لننزعن من كل شيعة الفريق الذي يقال فيه أو فيهم (أيهم أشد) فالجملة عنده محكية بقول مقدر (3). ومن هذا القبيل أيضا ما ذهب إليه أبو البقاء العكبري أن (أيًا) في قوله تعالى: { وَإِذَا الرُّسُلُ أُنزِلَتْ ، لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ } [المرسلات : 12] معمولة لقول مضمر، أي: يقال لهم (لأي يوم) (4).
ومن مظاهر الحذف مع " أي " الشرطية:

1- حذف المضاف إليه: ولم ترد (أي) في القرآن الكريم محذوفة المضاف إليه إلا في موضع واحد، وهو قوله تعالى: ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [الإسراء : 110] فقوله: (أيًا) شرطية منصوبة بـ(تدعوا) على المفعول به، والتتوين في (أيًا) عوض

(1) انظر: الزجاج، معاني القرآن 346/1 والزمخشري، الكشاف 356/1 والقيسي، مشكل إعراب القرآن 139

(2) انظر: الزمخشري، الكشاف 356/1 والسمين الحلبي، الدر المصون 92/2

(3) انظر: الزجاج، معاني القرآن 278/3 وابن النحاس، إعراب القرآن 17/3 والزجاجي، مجالس

العلماء 231 والأنباري، الإنصاف 583/2 وابن هشام، شرح شذور الذهب 142

(4) انظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن 278/2

من المضاف إليه المحذوف، وتقدير المضاف عند أبي جعفر ابن النحاس: (أيّ الدعائين) وتقديره عند الزمخشري: (أيّ الاسمين) (1).

2- حذف المفعول به: كما في الآية السالفة، فعلى تقدير أبي جعفر ابن النحاس للمضاف إليه: (أيّ الدعائين) يكون الفعل (تدعوا) من الدعاء وهو النداء، فيتعدى لواحد ولا يقدر في الكلام حذف. وعلى تقدير الزمخشري له: (أيّ الاسمين) فيحتمل الفعل (تدعوا) على هذا التقدير أن يكون بمعنى التسمية ، فيتعدى إلى اثنين، الأول بنفسه، والثاني بحرف الجر، ثمّ يتسع في الجار، فيحذف، والتقدير: (قل ادعوا الله أو الرحمن بأيّ الاسمين سميتوه) (2) .

و من أبرز مظاهر الحذف مع أيّ الدالة على الكمال:

حذف الموصوف: وذلك زيادة في التفضيم والتعجيب. ومنه قوله تعالى في: ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّبَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ، الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَّلَكَ، فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾ [الانفطار : 6،7،8] حيث جوز بعض المتأولين أن يتعلق قوله ﴿ في أيّ صورة ﴾ بقوله: ﴿ عدلك ﴾ وحينئذ يتعين في (أيّ) الصفة، كأنه قيل: فعذلك في صورة أيّ صورة عجيبة، ثم حذف الموصوف زيادة للتفضيم والتعجيب(3).

ومنه أيضا، قوله تعالى: ﴿ لَأَيُّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ ﴾ [المرسلات : 12] فـ " أيّ " في قوله ﴿لَأَيُّ يَوْمٍ﴾ كمالية، وهي صفة لموصوف محذوف؛ زيادة في التفضيم والتعجيب(4).
ومن مظاهر الحذف مع أيّ الموصولة:

حذف المبتدأ؛ تخفيفا، كما في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ [مريم:69]. فقوله: (أَيُّهُمْ) اسم موصول يحتاج إلى صلة وعائد، وهو

(1) انظر: الزمخشري، الكشاف 673/2 وابن النحاس، إعراب القرآن 286/2 والسمين الحلبي، الدر المصون 429/4

(2) انظر: الزمخشري، الكشاف 673/2 والسمين الحلبي، الدر المصون 429/4

(3) انظر: الألوسي، روح المعاني 269/15

(4) انظر: المصدر نفسه 191/15

مفعول به (لنزعنّ) وكان الظاهر أن تفتح (أَيْهَمْ)؛ لأنّ إعراب المفعول به النصب، إلا أنّها هاهنا مبنية على الضم؛ لإضافتها إلى الهاء والميم، وحذف صدر صلتها المقدر بـ(هو) والجملة من المبتدأ (هو) والخبر (أشد) صلة لـ(أَيّ).

وهذا مذهب سيبويه- رحمه الله- في " أَيْ " الموصولة - بناؤها على الضم إذا تحقق فيها شرطان: الإضافة لفظاً، وحذف صدر الصلة من الجملة الاسمية ذات الخبر المفرد - كما في الآية الكريمة السالفة- وكقول غسان بن وعلّة وهو أحد من تأخذ عنهم اللغة⁽¹⁾: إذا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيْهَمْ أَفْضَلُ

6.2.2 ثانياً: إيجاز القصر:

مرّ بنا سابقاً⁽²⁾ أنّ " أَيَْا " الاستفهاميّة قامت مقام الهمزة وحدها دون غيرها من حروف الاستفهام؛ للمبالغة في طلب الإيجاز والاختصار؛ لأنها تشمل على الجنس الذي تدل عليه (العاقل وغير العاقل)، فيلتزم المخاطب إجابة محددة، ولا يحتاج المستفهم إلى بذل جهد إضافي في عملية النطق كذلك الجهد الذي يبذله إذا ما استفهم بالهمزة؛ نتيجة للأسئلة المتكررة والمتسلسلة التي قد يطرحها المستفهم للوصول إلى الإجابة المطلوبة. وكذا في الشرط؛ حيث قامت (أَيّ) في الجزاء مقام (إن) ونابت عنها لفظاً وعملاً؛ وذلك أيضاً لفائدة ألا وهي الاختصار، وسيّما أنّها تعم ذوي العلم وغيرهم، فإذا قلت: أَيّ يأتي أكرمهم، نابت (أَيّ) عن قولك: إن يأتي بعض القوم أكرمهم. ويلاحظ مثّل هذا الإيجاز أيضاً في (أَيّ) الدالة على معنى الكمال، فإذا قلت: مررت برجل أيّ رجل، فكأنك قلت: لنباهته وكماله يتطلع إلى السؤال عنه، والعجب من أحواله، فيقال: أَيّ الرجال هو؟ هذا أصله⁽³⁾.

(1) البيت في الأنباري، الإنصاف 587/2 وابن عقيل، شرح ابن عقيل 162/1 وابن هشام، مغني

اللبيب 92/1 والسيوطي، همع الهوامع 329/1

(2) انظر: ما في هذا البحث صفحة (71).

(3) انظر: ما في هذا البحث صفحة (44).

ونجد أيضا شيئا من الإيجاز يرافق (أيًا) وصلة النداء في تركيبها الندائي " يأيها " حيث ناب حرف النداء " يا " مناب الفعل (أدعو). وجاءت " أي " للكناية، و"ها" للتببيه. ولا شك أن هذا كله أخف محملا على اللسان، وأقل تكلفا على الإنسان، وأحسن مسلكا وأجمل رونقا، وفيه من الإيجاز والخفة والاختصار ما لا يخفى على نوي العقول، الأمر الذي يجعلنا نقول: لولا هذه الفوائد والأسرار لكان كلامنا طويلا ثقيلًا سمته التكلف الإفراط.

ومن الآيات البديعة التي جمعت بين الإيجاز والإطناب، في أسلوب رفيع من النظم بديع، قول الله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمَلَةٌ يَأَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَّا يَحْطَمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: 18] أما الإطناب ففي قول هذه النملة: ﴿ يَأَيُّهَا ﴾، وقولها: ﴿ وَهُمْ لَّا يَشْعُرُونَ ﴾. أما قولها: ﴿ يَأَيُّهَا ﴾ فقال سيبويه: الألف والهاء لحقت { أَيَّا } توكيدًا؛ فكأنك كررت { يا } مرتين، وصار الاسم تنبيهًا (1).

وقال الزمخشري: كرر النداء في القرآن بـ ﴿ يَأَيُّهَا ﴾ دون غيره؛ لأن فيه أوجهًا من التأكيد، وأسبابًا من المبالغة؛ منها: ما في { يا } من التأكيد، والتببيه، وما في { ها } من التببيه، وما في التدرُّج من الإبهام في { أَيَّ } إلى التوضيح. والمقام يناسبه المبالغة، والتأكيد (2). وأما قولها: ﴿ وَهُمْ لَّا يَشْعُرُونَ ﴾ فهو تكميل لما قبله، جيء به، لرفع توهم غيره، ويسمى ذلك عند علماء البلاغة والبيان: احتراसा.

وأما الإيجاز فنلاحظه فيما جمعت هذه النملة في قولها من أجناس الكلام؛ فقد جمعت أحد عشر جنسًا: النداء، والكناية، والتببيه، والتسمية، والأمر، والقصص، والتحذير، والتخصيص، والتعميم، والإشارة، والعدر.

(1) انظر: سيبويه، الكتاب 197/2

(2) انظر: الزمخشري، الكشاف 96/1

فالنداء: { يا }. والكناية: { أيُّ }. والتتبيه: { ها }. والتسمية: { النمل }. والأمر: { ادخلوا }.
والقصص: { مساكنكم }. والتحذير: { لا يحطمنكم }. والتخصيص: { سليمان }.
والتعميم: { جنوده }. والإشارة: { هم }. والعذر: { لا يشعرون }⁽¹⁾.
ولا شك أنّ الإيجاز والإطناب غيضان من فيض الإعجاز البلاغي الذي يعج به
القرآن الكريم، وكيف لا ! وهو كلام الله المعجز الذي أعجز اللسان وأسر الفكر ببلاغته
وأساليبه الرفيعة.

(1) انظر: السيوطي، الاتقان في علوم القرآن 119/2

الفصل الثالث

أيّ في القرآن الكريم والقراءات القرآنية

بلغ عدد الآيات القرآنية التي وردت فيها (أيّ) المشددة - التي هي موضوع بحثنا هذا - مئتين وخمس عشرة آية، وذلك بألفاظ ودلالات مختلفة، أمّا الألفاظ التي جاءت عليها، فمنها مئة وثلاث وخمسون بلفظ (أيّها) ارتسمت ثلاث منها دون ألف بعد الهاء، وست وأربعون بلفظ (أيّ)، وست فقط بلفظ (أيهم) وخمس بلفظ (أيكم) ارتسمت في موضع منها بياعين بعد الألف، واثنان بلفظ (أيّا ما) و(أيما) موضع لكل منهما، وأخريان بلفظ (أيّتها) وواحدة فقط بلفظ (أيّنا) .

أمّا الدلالات التي تدرج تحتها فهي دلالة الاستفهام، ودلالة الصلة، ودلالة الكمال، ودلالة الشرط والجزاء، ودلالة النداء. وسأقوم بدراستها في القرآن الكريم تحت هذه الدلالات، ذاكراً القراءة ووجهها، مدوّناً أقوال النحاة والمفسرين في (أيّ)، مستأنساً بالتأويل وما يترتب عليه من أقوال ومذاهب واختيارات.

1.3 أولاً: دلالة الاستفهام:

و (أيّ) بهذه الدلالة لها صدر الكلام، ويعمل فيها ما بعدها ولا يعمل فيها ما قبلها إلا إذا كان حرف خفض أو مضافاً، وعلّة إعمال الخافض أنهم لم يجدوا طريقاً لتعليقه، فأعملوه في الاسم، فلما ساغ لهم ذلك تدرجوا فيه إلى أن أضافوا إليه الاسم⁽¹⁾. ولذا لا يجوز أن تتقدم (أيّا) في هذه الدلالة الأفعال المؤثرة؛ لئلا تعمل فيها، فتدخل بعض المعاني في بعض، وتخرج (أيّ) حينئذٍ عن الصدر⁽²⁾. ويجوز أن تتقدمها أفعال العلم والقول على الحكاية، أمّا القول؛ فلأنه يحكى بعده كل شيء فلا إشكال فيه، وأمّا أفعال العلم؛ فلأنها تعلق عن العمل في اللفظ بـ(أيّ) ويظل معناها باقياً، وإنما وقع الاستفهام بعد أفعال العلم دون غيرها من الأفعال، لأمرين : أحدهما: إمّا لكون الاستفهام

(1) انظر: ابن جنّي، الخصائص 352/1

(2) انظر: ابن النّحاس، إعراب القرآن 134/3

مستعلماً به على معنى (أعلمني) أو (عملت ما يطلب استعلامه) وحمل الحسبان والظن عليهما لكونهما من بابها، وإما لكثرة هذه الأفعال في الاستعمال، فجعل لها شأن ليس لغيرها⁽¹⁾. هذا وقد جوز يونس بن حبيب دخول الأفعال المؤثرة على (أي)؛ لأنّ مذهبه في التعليق جواز تعليق كل فعل دون قيد⁽²⁾، وقصر سيبويه التعليق على أفعال الشك واليقين⁽³⁾، وذهب ابن عصفور أنّه لا يعلّق فعلٌ غير علم وظن حتى يضمن معناه⁽⁴⁾، وكان الباحث قد أشار إلى هذا كلّهُ في (باب أيّ في الدراسات النحوية).

وسيتناول الباحث "أيّ" في هذه الدلالة في القران الكريم على النحو الآتي:

أولاً: كونها مرفوعة معلقة لما قبلها.

ثانياً: كونها مرفوعة معمولة للقول.

ثالثاً: كونها مرفوعة على الابتداء جواباً لشرط مقدّر.

رابعاً: كونها منصوبة وعمل فيها ما بعدها.

خامساً: كونها مجرورة وعمل فيها ما قبلها.

1.1.3 أولاً: كونها مرفوعة معلقة لما قبلها: وذلك في اثني عشر موضعاً، وهي:

قوله تعالى: ﴿مَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَاهُمْ أَيُّهُمُ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران:44]

قوله: (أيهم) استفهامية مبتدأ و(يكفل مريم) خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب مفعولاً، بتقدير فعل محذوف معلق عن العمل في اللفظ بالاستفهام؛ لعدم صلاحية (يقولون) للتعلق بالاستفهام⁽⁵⁾، فكان لا بدّ من تقدير فعل يستقيم معه الاستفهام وتقديره: (ينظرون) أو (يعرفون) أو (يعلمون) أو (يقولون) فتكون الجملة على التقدير الأول في

(1) انظر: ابن الحاجب، الأمالي 1/148-149

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 4/332

(3) انظر: الزّجاجي، مجالس العلماء 231

(4) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 2/478

(5) انظر: الأوسى، روح المعاني 2/153

موضع نصب مفعولاً مقيداً بالجار، وعلى التقدير الثاني في موضع نصب مفعولاً به مسرّحاً، وعلى التقدير الثالث في موضع نصب سادة مسدّ مفعولي (علم) وعلى التقدير الرابع تكون الجملة ليست من باب التعليق البتة وإنما معمولة للقول⁽¹⁾.

قوله تعالى: ﴿ أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ ﴾ [النساء: 11]

قوله: (أيهم) استفهامية مبتدأ و(أقرب) خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب سادة مسدّ المفعولين؛ لأنّ الفعل (تدرون) معلق عن العمل في اللفظ بالاستفهام⁽²⁾.

قوله تعالى: ﴿ لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [هود: 7]

قوله: (أيكم) استفهامية مبتدأ و(أحسن) خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب مفعولاً مقيداً بالجار؛ لأنّ الفعل (لنبلوكم) معلق عن العمل في اللفظ بالاستفهام؛ وذلك لما في الاختبار من معنى العلم. وعن الفراء أنّ البلوى لم تقع على (أيكم)؛ لأنّ بين البلوى و(أي) إضمار فعل، تقديره: (لنعلم) عند الزّجاج، فتكون الجملة سادة مسدّ مفعولي (علم) وتقديره: (ننظر) عند ابن النّحاس، فتكون الجملة في موضع نصب مفعولاً مقيداً بالجار⁽³⁾.

قال تعالى: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ ﴾ [الإسراء: 57]

قوله: (أيهم) استفهامية مبتدأ و(أقرب) خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب بتقدير فعل محذوف معلق عن العمل بالاستفهام تقديره: (ينظرون) عند ابن النّحاس.

(1) انظر: الزّجاج، معاني القرآن 346/1 والزّمخشري، الكشّاف 356/1 والقيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، 139 وابن هشام، مغني اللبيب 479/2 والسّمين الحلبي، الدرّ المصون 92/2

(2) انظر: السّمين الحلبي، الدرّ المصون 322/2

(3) انظر: الزّجاج، معاني القرآن 33/3 و154/5 وابن النّحاس، إعراب القرآن 37/4 والفراء، معاني القرآن 69/3

(1)، فتكون الجملة في موضع نصب مفعولاً مقيداً بالجار، وتقديره: (يحرصون) عند الزمخشري (2)، فتكون الجملة أيضاً في موضع نصب مفعولاً مقيداً بالجار؛ لأنّ الفعل (تحرص) يتعدى بـ (على) (3). وذهب أبو البقاء العكبري أنّ قوله: (أيهم) متعلق بقوله (يدعون) وهو معلق عن العمل في اللفظ بالاستفهام، والجملة في موضع نصب بـ (يدعون) وهو أيسرُ المذاهب وأقلها تكلفاً (4).

وقوله تعالى: ﴿لِنَبْلُوهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الكهف: 7]

قوله: (أيهم) استفهامية مبتدأ، و(أحسن) خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب مفعولاً مقيداً بالجار؛ لأنّ الفعل (نبلوهم) معلق عن العمل في اللفظ بالاستفهام، وذلك لما في الاختيار من معنى العلم (5). وقيل: إنّ البلوى لم تقع على (أيهم)؛ لأن بين البلوى و(أيهم) إضمار فعل تقديره: (لنعلم) عند الزجاج (6) فتكون الجملة سادة سدّ مفعولي (علم) وتقديره: (لننظر) عند ابن النحاس فتكون الجملة في موضع نصب مفعول مقيد بالجار (7).

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا لَهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ [الكهف: 12] قوله: (أي) استفهامية مبتدأ و(أحصى) خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب سادة مسد مفعولي (لنعلم)؛ لأنّ الفعل (لنعلم) معلق عن العمل في اللفظ بالاستفهام (8). وقرئ: (ليعلم) بضم الياء مبنياً للمفعول، والفاعل: الله تعالى، والمفعول الأول محذوف،

(1) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 274/2 والقيسي، مشكل إعراب القرآن 408

(2) انظر: الزمخشري، الكشاف 647/2

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون 401-400/4

(4) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن 825/2

(5) انظر: الزمخشري، الكشاف 366/2 والسمين الحلبي، الدر المصون 435/4

(6) انظر: الزجاج، معاني القرآن 219/3 و 435/5

(7) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 307/4

(8) انظر: سيبويه، الكتاب 236/1 والزجاج، معاني القرآن 221/3 و ابن النحاس، إعراب القرآن

290/2 والعكبري، التبيان 839/2

تقديره: (لِيُعْلَمَ اللهُ النَّاسَ). والمفعول الثاني (أَيُّ الْحَزْبَيْنِ) إن كانت عرفانيّة، وفي موضع المفعولين إن كانت يقينية (1).

وقوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ [الكهف : 19]

قوله: (أَيُّهَا) استفهامية مبتدأ و(أزكى) خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب مفعولاً مقيداً بالجار؛ لأنه يقال: نظرت فيه، والفعل (فليُنظر) معلق عن العمل في اللفظ بالاستفهام (2).

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [مريم 69]

قوله: (أَيُّهُمْ) مشكل في الإعراب، وفيه أقوال كثيرة:

أحدها: وهو مما نحن فيه، قول يونس بن حبيب أن (أَيُّهُمْ) استفهامية مبتدأ و(أشد) خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب على المفعول به المسرّح؛ لأنّ الفعل (لَنَنْزِعَنَّ) معلق عن العمل في اللفظ بالاستفهام، فهو قريب من معنى العلم الذي يجوز تعليقه، وكان مذهبه في التعليق جواز تعليق كلّ فعل دون قيد (3). وقد غلطه

سيبويه؛ لأنه لا يجوز عنده أن يلغى إلا أفعال الشك واليقين (4).

الثاني: وهو قول الخليل بن أحمد الفراهيدي أن (أَيُّهُمْ) استفهامية مبتدأ و(أشد) خبره، ومفعول (لَنَنْزِعَنَّ) محذوف، وهو اسم موصول أو موصوف بموصول، وصلة الموصول محذوف أيضاً، والجملة الاسمية (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) في محل رفع نائب فاعل لفعل

(1) انظر: الزمخشري، الكشاف 678/2 والسّمين الحلبي، الدرّ المصون 437/4

(2) انظر: سيبويه، الكتاب 236/1 والزجاج، معاني القرآن 225/3 وابن النحاس، إعراب القرآن 291/2 وابن هشام، معني اللبيب 678/2

(3) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 17/3 والقيسي، مكّي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن 433 والسّمين الحلبي، الدرّ المصون 517/4 وابن يعيش، شرح المفصل 332/4

(4) انظر: الزجاجي، مجالس العلماء 231

في جملة الصلاة، وتقدير الكلام : (ثم لنزعن من كل شيعة الفريق الذي يقال فيه أو فيهم أيهم أشد) فالجملة عنده محكية بقول مقدر⁽¹⁾.
وقد قوى الخليل تخريجه بقول الأخطل⁽²⁾:

ولقد أكون من الفتاة بمنزل فأبيت لا حرج ولا محروم

أي: فأبيت بمنزلة الذي يقال له: لا هو حرج ولا محروم⁽³⁾. وكان أبو إسحاق الزجاج يختار هذا القول ويستحسنه⁽⁴⁾، حيث يقول: "والذي اعتقده أن القول في هذا قول الخليل، وهو موافق للتفسير؛ لأن الخليل كان مذهبه أو تأويله في قوله تعالى: (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ) [مريم: 69] الذي من أجل عتوه يقال: أي هؤلاء أشد عتياً، فيستعمل ذلك في الأشد فالأشد، والله اعلم"⁽⁵⁾. واختاره أيضاً أبو بكر محمد بن السراج، بقوله: "وهذا الذي اختاره مذهب الخليل"⁽⁶⁾ وقال في موضع آخر: "ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية"⁽⁷⁾. وقد استبعد سيبويه قول الخليل بن أحمد، وإنما يجوز عنده في شعر أو في اضطرار، ولو ساغ هذا لجاز أن تقول: اضرب الفاسق الخبيث. وتريد الذي يقال له: الفاسق الخبيث، وهذا لا يجيزه أحد⁽⁸⁾.

(1) انظر: الزجاج، معاني القرآن 278/3 وابن النحاس، إعراب القرآن 17/3 والعكبري، التبيان 878/2 والزجاجي، مجالس العلماء 231 والأنباري، الإنصاف 583/2 وابن هشام، شرح شذور الذهب 142

(2) الأخطل، غياث بن غوث بن الصلت (ت90هـ) ديوانه، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1986: 305 و يروى: ولقد (أبيت) بدلا من ولقد (أكون).

(3) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 17/3 والسّمين الحلبي، الدرّ المصون 517/4 والعكبري، التبيان 878/2

(4) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 17/3

(5) الزجاج، معاني القرآن 278/3 و ابن النحاس، إعراب القرآن 17/3

(6) ابن السراج، الأصول في النحو 324/2

(7) المصدر نفسه 324/2

(8) انظر: سيبويه، الكتاب 401/2 والزجاجي، مجالس العلماء 231

وقد جعل ابن قيم الجوزية قول الخليل بن أحمد فاسداً، وتقدير الكلام فيه من علم الغيب؛ وذلك لأن قول الخليل يلزمه ستة أمور: أحدهما: حذف الموصول والثاني: حذف الصلة، والثالث: حذف العائد، والرابع: أن الكلام على تقدير: (ثم لننزعن الفريق الذي يقال فيه أيهم أشد) فاسد لا يستقيم؛ لأن ذلك المنزوع لا يقال فيه: (أيهم أشد) بل هو نفسه أشد، أو من أشد الشيعة على الرحمن، فلا يقع عليه الاستفهام بعد نزعه، والنحاة: أن الاستفهام لا يقع إلا بعد أفعال العلم والقول على الحكاية، و(لننزعن) ليس من أفعال العلم، والسادس: أن هذا الحذف الذي قدره في الآية، حذف لا يدل عليه سياق، فهو مجهول الوضع. وكل حذف كان بهذه المنزلة كان تقديره من باب علم الغيب⁽¹⁾، وقد اختار السهيلي قول الخليل بن أحمد الفراهيدي على أن المقصود بالحكاية في قوله تعالى: (أيهم أشد) حكاية للفظ الاستفهام لا على تقدير معنى القول، حيث يقول: " والمختار قول الخليل لكنه يحتاج إلى شرح؛ وذلك أنه لم يرد بالحكاية ما يسبق إلى الفهم من تقدير معنى القول، ولكنه أراد حكاية لفظ الاستفهام الذي هو أصل في (أي) كما يحكيه بعد العلم " (2).

القول الثالث: وهو قول سيبويه أن قوله: (أيهم) اسم موصول يحتاج إلى صلة وعائد، وهو مفعول به (لننزعن) وكان الظاهر أن تفتح (أيهم)؛ لأن إعراب المفعول به النصب، إلا أنها هاهنا مبنية على الضم؛ لإضافتها إلى الهاء والميم، وحذف صدر صلتها المقدر بـ(هو) والجملة من المبتدأ (هو) والخبر (أشد) صلة لـ(أي)⁽³⁾. وقد استحسن هذا القول أبو القاسم الزجاجي⁽⁴⁾، وخطأه أبو جعفر ابن النحاس بقوله: " وما علمت أحداً من

(1) انظر: ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد 129/1 - 130

(2) انظر: المصدر نفسه 130

(3) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 17/3 والسّمين الحلبي، الدرّ المصون 517/4 وابن هشام،

شرح شذور الذهب 142

(4) انظر: الزجاجي، مجالس العلماء 231

النحويين إلا وقد خطأً سيبويه في هذا ⁽¹⁾ وقال أيضاً: " سمعت أبا إسحاق [الزجاج] يقول: ما تبين لي أنّ سيبويه غلط في موضعين هذا أحدهما، قال: وقد علمنا سيبويه أنه أعرب (أيًا) وهي مفردة؛ لأنها تضاف فكيف بينها وهي مضافة؟" ⁽²⁾. وقال أبو بكر محمد بن السراج: " وأنا استبعد بناء (أي) و كانت مفردة أحق بالبناء، ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلا الحكاية... " ⁽³⁾. وقال أبو عمر الجرمي: " خرجتُ من الخندق - يعني خندق البصرة - حتى صرت إلى مكة، لم أسمع أحداً يقول: (اضرب أيّهم أفضل) أي: كلّهم يَنْصِبُونَ، وكذلك لم يرو عن أحد من العرب (اضرب أيّهم أفضل) بالضم" ⁽⁴⁾. وقال السهيلي: " ما ذكره سيبويه لو استشهد عليه بشاهد من نظم أو نثر أو وجدنا بعده في كلام فصيح شاهداً له، لم نعدل به قولاً ولا رأينا لغيره عنه طولاً، لكننا لم نجزم ما بين؛ لمخالفته غيره، ولا سيّما مثل هذه المخالفة، فإننا لا نسلّم أنه حذف من الكلام شيء... " ⁽⁵⁾. وتبعه ابن القيم الجوزية في هذا الرأي ونقله عنه ⁽⁶⁾.

القول الرابع: وهو قول محمد بن يزيد المبرد أنّ قوله تعالى: (أيّهم) اسم موصول معرب، وهو فاعل (شيعة)؛ لأنها بمعنى (يشيع) والمعنى (لننزعن من كل فريق يشيع أيّهم) ⁽⁷⁾.

القول الخامس: وهو قول الكسائيّ والفرّاء أنّ قوله تعالى: (أيّهم) اسم استفهام مبتدأ و(أشدّ) خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب مفعولاً مسرّحاً به؛ لأنّ الفعل

(1) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 17/3

(2) انظر: المصدر نفسه 17/3

(3) ابن السراج، الأصول في النحو 324/2

(4) ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 130/1

(5) المصدر نفسه 130/1

(6) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 17/3-18

(7) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 17/3

(لننزعن) معلق عن العمل باللفظ بالاستفهام، ومعناه (لننادين)⁽¹⁾. وهذا القول قريب من قول يونس بن حبيب في تعليق (لننزعن) عن العمل في اللفظ.

القول السادس: وهو قول الفراء أن العامل في الجملة فعل دل عليه (شيعة)؛ لأن الشيعة الأعوان، والمعنى: ثم لننزعن من كل قوم تشايعوا لينظروا أيهم أشد. فقوله: (أيهم) اسم استفهام مبتدأ و(أشد) خبره، والجملة في موضع نصب مفعولاً مقيداً بالجار؛ لأن الفعل (لينظروا) معلق عن العمل في اللفظ بالاستفهام⁽²⁾.

القول السابع: أن الفعل (لننزعن) عمل في الجار والمجرور، واكتفى بذلك عن مفعول صريح، كما تقول: (أكلت من كل طعام) و(نلت من كل خير) فكذلك وقعت الكفاية بقوله: (لننزعن من كل شيعة) وابتدأ بقوله: (أيهم أشد). وينسب هذا القول للفراء، ومن النحاة من ينسبه أيضاً للكسائي⁽³⁾.

القول الثامن: وهو قول الأخفش والكسائي أن قوله تعالى: (أيهم) اسم استفهام مبتدأ و(أشد) خبره، ومفعول (لننزعن) (كل شيعة) وتكون (من) التي قبل (كل) زائدة، كما في قولك: (ما ضربت من أحد) وهما يجيزان زيادة (من) في الواجب، وتكون الجملة الاسمية (أيهم أشد) على هذا القول مستأنفة لا محل لها⁽⁴⁾.

القول التاسع: وهو قول يحيى عن الفراء، وقيل: هو لبعض الكوفيين حكاه أبو بكر بن شقير عنهم، ونقله أبو جعفر ابن النحاس⁽⁵⁾، وهو أن قوله: (أيهم) شرطية فيها معنى

(1) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 17/3-18

(2) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف 585/2 والزجاجي، مجالس العلماء 231 و

أخبار أبي القاسم الزجاجي 107 وابن يعيش، شرح المفصل 332/4

(3) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف 585/2 والزجاجي، مجالس العلماء 231 وابن

يعيش، شرح المفصل 332/4 والعكبري، التبيان 878/2

(4) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 17/3 و الزجاجي، مجالس العلماء 231 والأنباري،

الإنصاف في مسائل الخلاف 585/2 وابن هشام، شرح شذور الذهب 143

(5) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 17/3

المجازاة، وقوله: (لننزعن) معلق عن العمل في اللفظ؛ لأنّ الشرط لا يعمل فيه ما قبله، والمعنى (ثم لننزعن من كل فرقة إن تشايعوا أو لم يتشايعوا، كما نقول: (ضربتُ القومَ أيُّهم غضب) والمعنى: إن غضبوا أو لم يغضبوا، وهو أعرس الأقوال وأكثرها تكلفاً وقد استبعده العكبري (1).

القول العاشر: وهو قول الزمخشري أنّ قوله: (أيُّهم) موصولة وهي خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هم) ويكون النزاع واقعاً على (من كل شيعة) قال: " ويجوز أن يكون النزاع واقعاً على (من كل شيعة) كقوله سبحانه (وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا) [مريم: 50] أي: لننزعن بعض كل الشيعة، فكأن قائلاً قال: مَنْ هُمْ ؟ فقيل: أيُّهم أشدّ عتياً" (2) وقد ردّه أبو حيان بقوله: " وهذا تكلف وإدعاء إضمار لا ضرورة تدعو إليه وجعل ما ظاهرة أنه جملة واحدة جملتين" (3).

القول الحادي عشر: وهو قول ابن الطراوة أنّ قوله تعالى: (أيُّهم) يُعرب: (أي) اسم موصول مبني مقطوع عن الإضافة و(هم) مبتدأ و(أشدّ) خبره، وهو قول مردود يدفعه رسمُ (أيُّهم) متصلة، وأنّ (أيّاً) إذا لم تضاف أُعربت بانفلاق. وقوله هذا من الوهم عند ابن هشام (4).

وقرأ طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء وزائدة عن الأعمش وهارون الأعرور، ورواية عن يعقوب والأعرج: (أيُّهم) بالنصب (5) قال سيبويه: "

(1) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 17/3 والعكبري، التبيان 878/2 والسّمين الحلبي، الدرّ

المصون 518/4 والقيسي، مشكل إعراب القرآن 434

(2) الزمخشري، الكشّاف 32/3-33

(3) الأندلسي، البحر المحيط 287/7

(4) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب 684/2

(5) انظر: سيبويه، الكتاب 399/2 والزمخشري، الكشّاف 32/3-33 وابن النحاس، إعراب القرآن

16/3 والسّمين الحلبي، الدرّ المصون 518/4 والأنباري، الإنصاف 584/2 والخطيب، عبد

اللطيف، معجم القراءات، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 2002: 282/5 والأندلسي، البحر المحيط

288/7

وهي لغة جيدة، نصبوها كما جرّوها حين قالوا: أُمِرُّ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ، فأجراها هؤلاء مجرى الذي، إذا قلت: اضرب الذي أفضل؛ لأنك تنزل " أيا " و " من " منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام" (1). وقال أبو البركات الأنباري: " وأما من قرأ (أَيُّهُمْ) بالنصب؛ فإنه نصبها بـ (لننزعن) وجعلها معربة وهي لغة لبعض العرب " (2). وهذا ما عبّر عنه ابن مالك بقوله(3):

وبعضهم أعربَ مطلقاً، وفي ذا الحذفِ أياً غيرَ أيِّ يقتفي

وذكر أبو البقاء العكبري تخريجاً آخر، وهو أن قوله: (أَيُّهُمْ) اسم موصول مبني على مذهب سيبويه إلا أنه اختير الفتح هاهنا؛ لأنه أخف في الياء (4). وبهذه القراءة يكون الذي ذكره سيبويه مجوزاً للبناء لا موجِباً له، وهو المشهور عند النقلة عنه(5). كما تؤيد هذه القراءة مذهب الكوفيين وجمع من البصريين في أن (أيا) معربة، استفهامية كانت أم موصولة، حذف صدر صلتها أم لم يحذف.

ومنه أيضاً، قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمَنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَاباً وَأَبْقَى﴾ [طه : 71]

فقوله: (أَيُّنَا) استفهامية مبتدأ و (أشدّ) خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب سادته مسدّ مفعولي (علم)؛ لأنّ الفعل (لَتَعْلَمَنَّ) معلق عن العمل في اللفظ بالاستفهام(6).

وقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك : 2] قوله: (أَيُّكُمْ) استفهامية مبتدأ و(أحسن) خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب مفعولاً مقيداً بالجار؛ لأنّ فعل البلوى معلق عن العمل في اللفظ بالاستفهام؛ لما في

(1) سيبويه، الكتاب 399/2

(2) الأنباري، أبو البركات، البيان في غريب إعراب القرآن، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت- لبنان (بلا تاريخ طبع): 108/2

(3) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 163/1

(4) انظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ 55/2

(5) انظر: السّمين الحلبي، الذرّ المصون 518/4

(6) انظر: الزّجاج، معاني القرآن 300/3 وابن هشام، مغني اللبيب 479/2

الاختبار من معنى العلم؛ لأنه طريق إليه، وذهب الفراء: أن البلوى لم تقع على (أيكم)؛ لأنّ بين البلوى و(أيكم) إضمار فعل⁽¹⁾، تقديره: (لنعلم) عند الزّجاج، فتكون الجملة سادة مسد مفعولي (علم) وتقديره: (فنظر) عند ابن النّحاس، فتكون الجملة في موضع نصب مفعولا مقيدا بالجار⁽²⁾.

وقوله تعالى: ﴿ فَسْتَبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ، بِأَيِّكُمْ الْمَقْتُونَ ﴾ [القلم:5،6]

ذكر ابن عباس أنّ معناه: ستعلم ويعلمون يوم القيامة. وقيل: فسترى ويرون يوم القيامة⁽³⁾، وهذا الموضع أحد المواضع التسعة التي زيدت فيها الياء في القرآن الكريم، وفي تعليل ذلك قال مكي: " كتبت (أيكم) في المصحف في هذا الموضع خاصة بياعين وألف قبلها؛ وعلة ذلك أنهم كتبوا للهمزة صورة على التحقيق، وصورة على التخفيف؛ لأنّ قبل الهمزة كسرة، فإذا خففتها فحكمها أن تبدل منها ياءً، والياء الثانية صورة الياء المشددة. وكذلك كتبوا (بأييد) [الذاريات:47] بياعين على هذه العلة... وهذا إنما هو تعليل لخط المصحف، إذ قد جاء على ذلك، ولا سبيل إلى تحريفه، وهذا الباب يتسع، وهو كثير في الخط. فلا بدّ أن يخرج لذلك وجه يليق به"⁽⁴⁾. وذكر الزركشي أنّها زيدت؛ لاختصاص ملوكتي باطن، حيث يقول: " كتبت بياعين؛ تخصيصاً لهم بالصّفة لحصول ذلك وتحققه في الوجود؛ فإنهم هم المفتونون دونه، فانفصل حرف "أي" بياعين؛ لصحة هذا الفرق بينه وبينهم قطعاً، لكنه باطن فهو ملكوتي، وإنما جاء اللفظ بالإبهام على أسلوب المجاملة في الكلام، والإمهال لهم؛ ليقع التدبّر والتذاكر"⁽⁵⁾.

(1) انظر: الفراء، معاني القرآن 69/3

(2) انظر: الزّجاج، معاني القرآن 154/5 وابن النّحاس، إعراب القرآن 307/4 والسّمين الحلبي،

الدّر المصون 340/6

(3) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 229/18 وابن النّحاس، إعراب القرآن 5/5

(4) القيسي، مشكل إعراب القرآن 698-699

(5) الزركشي، البرهان 467/1

وفي قوله: (بأَيْكُم المَفْتُون) أربعة أقوال، أحدهما: أنّ الباء زائدة في المبتدأ، كقولهم: (بحسبك درهم) أي: حسبك . وهو قول قتادة وأبو عبيدة معمر بن المثنى والأخفش وسيبويه، فقوله: (أَيْكُم) مخفوضة لفظاً مرفوعة محلاً؛ لأنها مبتدأ، والجملة في موضع نصب بـ (ستبصر) أو (يبصرون)؛ لأنهما تنازعاها، وهما معلقان من العمل في اللفظ بالاستفهام (1).

والثاني: أنّ الباء ليست زائدة، وإنما هي ظرفية بمعنى: (في أيّ طائفة منكم المجنون) وإليه ذهب الفراء ومجاهد (2).

والثالث: أنّ القول فيها على حذف مضاف، والتقدير (أَيْكُم فِتنُ المَفْتُون) فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فتكون الباء سببية، وإليه ذهب الأخفش (3).

والرابع: أنّ المفتون مصدر جاء على المفعول، كالمعقول والميسور، والتقدير: (بأَيْكُم الفتنة) قاله الحسن والضحاك وابن عباس والأخفش (4). وقد استحسنته أبو جعفر ابن النحاس بقوله: " وهذا أحسن ما قيل فيه، وقول قتادة أنّ الباء زائدة " (5).

وعلى الأوجه الأول الثلاثة، يكون المفتون اسم مفعول على أصله، وعلى الوجه الرابع يكون المفتون مصدراً (6). وقرأ ابن أبي عبة: (في أَيْكُم المَفْتُون) في موضع الباء، وتعزّز هذه القراءة مذهب مجاهد والفراء وتقوية (7).

(1) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 5/5 والقيسي، مشكل إعراب القرآن 698-699 وابن

هشام، مغني اللبيب 128/1 والسّمين الحلبي، الدر المصون 351/6

(2) انظر: الفراء، معاني القرآن 72/3 وابن النحاس، إعراب القرآن 5/5

(3) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 5/5 والسّمين الحلبي، الدر المصون 351/6

(4) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 5/5 والسّمين الحلبي، الدر المصون 351/6 والقرطبي،

الجامع لأحكام القرآن 18/229 والأندلسي، البحر المحيط 10/237

(5) ابن النحاس، إعراب القرآن 5/273

(6) انظر: الدر المصون 351/6

(7) انظر: السّمين الحلبي، الدر المصون 351/6 والأندلسي، البحر المحيط 10/237 والخطيب،

معجم القراءات 10/29

وقوله تعالى: ﴿سَلِّمُوا إِلَيْهِمْ بِالَّذِي رَفَعْتُمْ إِلَيْكُمْ﴾ [القلم: 40]

قوله: (أيهم) استفهامية مبتدأ و (بذلك زعيم) خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب مفعولاً مقيداً بالجار؛ لأنّ الفعل (سأل) معلق عن العمل في اللفظ بالاستفهام؛ لكونه سبباً في العلم، ويجوز أن يكون الفعل المعلق محذوف بتأويل: (انظر) فتكون الجملة في موضع نصب مفعولاً مقيداً بالجار⁽¹⁾. ولا تحتمل (أي) هاهنا البناء؛ لأنّ الخبر جملة اسمية.

2.1.3 ثانياً: كونها مرفوعة معمولة للقول:

قال تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: 19].
قوله: (أي) استفهامية مبتدأ و (أكبر) خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب، معمولة للقول⁽²⁾. قال أبو البقاء العكبري: " وأيّ بعض ما تضاف إليه، فإذا كانت استفهاماً اقتضى الظاهر أن يكون جوابها مسمى باسم ما أضيف إليه، وهذا يوجب أن يسمى الله شيئاً، فعلى هذا يكون قوله: (قل الله) جواباً، و (الله) مبتدأ، والخبر محذوف، أي: أكبر شهادة، وقوله: (شهيد) خبر مبتدأ محذوف، ويجوز أن يكون (الله) مبتدأ و (شهيد) خبره، ودلت هذه الجملة على جواب " أي " من طريق المعنى⁽³⁾.
وقال الزمخشري: " وأراد أيّ شهيد (أكبر شهادة) فوضع شيئاً مقام شهيد؛ ليبالغ في التعميم " ⁽⁴⁾.

وذكر مكي بن أبي طالب أنّ شيئاً من أسماء الله جلّ وعلا، وذلك بقوله: " وفي الآية دلالة أنّ (شيئاً) من أسماء الله؛ لأنّ قوله: (أيّ شيء أكبر شهادة) جاء جوابه: (

(1) انظر: الفراء، معاني القرآن 69/3 والسّمين الحلبي، الدرّ المصون 69/3

(2) انظر: ابن النّحاس، إعراب القرآن 5/2 والأندلسي، البحر المحيط 459/4

(3) العكبري، إملاء ما منّ به الرحمن 237/1-238

(4) الزّمخشري، الكشّاف 11/2

قل الله) ولا يجوز: أي ملك أكبر شهادة ؟ قل الله، ولا يحمل الكلام على الانقطاع مع إمكان الاتصال" (1).

قال تعالى: ﴿ فَمِنْهُمْ مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا ﴾ [التوبة:124]
قوله: (أيكم) استفهامية مبتدأ و(زادته هذه إيماناً) خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب، معمولة للقول(2). والجمهور على رفع (أيكم). وقرأ زيد بن علي، وعبيد بن عمير: (أيكم) بالنصب على الاشتغال، ولكن يقدر الفعل متأخراً عنه: (أيكم زادت زادته هذه إيماناً)؛ لأنّ (أيّا) له صدر الكلام . والنصب عند الأخفش في هذا النحو أحسن من الرفع؛ لأنه يجري اسم الاستفهام مجرى الأسماء المسبوقة بأداة استفهام نحو: (أزيداً ضربته ؟) في ترجيح إضمار الفعل (3).

قال تعالى: ﴿ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا ﴾ [مريم : 73]
قوله: (أي) استفهامية مبتدأ و(خير) خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب معمولة للقول.

قال تعالى: ﴿ قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ ﴾ [النمل: 38].

قوله: (أيكم) استفهامية مبتدأ و(يأتيني بعرشها) خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب معمولة للقول.

وكثيراً ما يحذف القول والمعنى على تقديره، ومِمَّا قد يحمل على تأويل القول:
قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَاهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾ [آل عمران : 44].

(1) القيسي، مشكل إعراب القرآن 320

(2) انظر: الزمخشري، الكشاف 313/2 والسّمين الحلبي، الدرّ المصون 513/3

(3) انظر: الأندلسي، البحر المحيط 529/5 والزمخشري، الكشاف 313/2 والسّمين الحلبي، الدرّ

المصون 513/3

فقلوه: (أَيُّهُم) استفهامية مبتدأ و (يكفل مريم) خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب بفعل محذوف تقديره: (يقولون) قاله الزمخشري (1). وقيل تقديره: (ينظرون) فيصلح القول مكان النظر (2). واعترض بأنه لا فائدة يعتد بها في تقدير: " يقولون " أو " ليقولوا " ولا ينساق المعنى إليه، بل هو مجرد إصلاح لفظي لموقع (أَيُّهُم) فأجاب الألوسي بأنه مفيد، وينساق المعنى إليه بناءً على أن المراد بالقول، القول للبيان والتعيين وقيل: يُؤول بالحكم، أي: ليقولوا وليحكموا (3).

ومنه أيضاً، قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ [مريم:69].

قلوه: (أَيُّهُم) استفهامية مبتدأ و (أشد) خبره، والجملة الاسمية في محل رفع نائب فاعل لقول محذوف، والتقدير: ثم لننزعن من كل شيعة الفريق الذي يقال فيه أو فيهم: (أَيُّهُم أشد) فالجملة محكية بقول مقدر، وهذا مذهب الخليل في هذه الآية (4). وعلى مقربة من مذهب الخليل ذهب أبو البقاء العكبري أن (أَيَّا) في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقْتَتَتْ ، لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ ﴾ [المرسلات : 12] . معمولة لقول مضمر، أي: يقال لهم: (لأيّ يوم) وهذا القول المضمر يجوز أن يكون جواباً لـ (إذا) وأن يكون حالاً من مرفوع (أقتت) أي: مقولاً فيها (لأيّ يومٍ أُجِّلَتْ) (5) وتابعه على هذا القول بعض المفسرين (6). وقد حكي الاستفهام أيضاً، بالسؤال، وذلك في موضعين من كتاب الله العزيز، وهما:

(1) انظر: الزمخشري، الكشاف 1/356 والسّمين الحلبي، الدر المصون 2/92

(2) انظر: الفراء، معاني القرآن 3/69

(3) انظر: الألوسي، روح المعاني 2/153

(4) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 3/17 والزجاج، معاني القرآن 3/278 والزجاجي، مجالس

العلماء 231 وابن هشام، شرح شذور الذهب 142

(5) انظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن 2/278 و التبيان في إعراب القرآن 2/1263

والسّمين الحلبي، الدر المصون 6/455

(6) انظر: الألوسي، روح المعاني 15/191

قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا الْمَوْؤُودَةُ سُئِلَتْ، بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴾ [الانفطار: 9، 8]
و قوله: ﴿ سَلُّهُمْ أَيُّهُمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ ﴾ [القلم: 40]

3.1.1 ثالثاً: كونها مرفوعة على الابتداء جواباً لشرط مقدر: وهي آية وحيدة في كتاب الله العزيز، جاءت فيها " أيّ " مرفوعة، لا تحتل البناء أو القول فيها على التعليق، وهي قوله تعالى: ﴿ يُنَزَّلُ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ﴾ [الأنعام: 81].
قوله (فأيّ) الفاء رابطة لجواب شرط مقدر، و (أيّ) استفهامية مبتدأ و (أحقّ) خبره⁽¹⁾، والجملة الاسمية جواب شرط مقدر، أي: إن أدركتم قولي فأيّ الفريقين....

4.1.3 رابعاً: كونها منصوبة وعمل فيها ما بعدها:

وذلك في موضعين من كتاب الله العزيز، وهما:

قوله تعالى: ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء: 227]

جمهور النحاة على أنّ قوله: (أيّ منقلب) مفعول مطلق ناصبه (ينقلبون) وهو بمعنى المصدر، وهو معلق لـ (سيعلم) ساداً مسدّ مفعولها⁽²⁾.

وذهب أبو البقاء العكبري ومكي بن أبي طالب القيسي أنّ قوله: (أيّ منقلب) صفة لمصدر محذوف، أي: ينقلبون انقلاباً أيّ منقلب⁽³⁾.

وقوله تعالى: ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ﴾ [غافر : 81]

قوله: (أيّ آيات) منصوب بـ (تنكرون)؛ لأنّ الاستفهام له صدرُ الكلام، ويعمل فيه ما بعده ولا يعمل فيه ما قبله⁽⁴⁾، ولو كان مع الفعل هاء لكان الاختيار الرفع في أيّ،

(1) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 19/2 صافي، محمود، الجدول في إعراب القرآن و صرفه،

مراجعة لجنة الحمضي، دار الرشيد، ط1، 1986: 164/7

(2) انظر: الزجاج، معاني القرآن 81/4 وابن النحاس، إعراب القرآن 132/3 وابن هشام، مغني

الليبي 519/2

(3) انظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن 170/2 والقيسي، مشكل إعراب القرآن 496

(4) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 32/4 وابن هشام، شرح شذور الذهب 157

ولو كان الاستفهام بالألف أو بهل، وكان بعدها اسم بعده فعل معه هاء لكان الاختيار
النصب⁽¹⁾.

وهذا مذهب سيبويه، يفرّق بين أيّ وبين الألف⁽²⁾. أمّا تذكير لفظ (أيّ) هاهنا فعلى
اللغة المستفيضة؛ لأنّ قولك : (فأية آيات الله) قليل؛ لأنّ التفرقة بين المذكر والمؤنث
في الأسماء غير الصفات، نحو: حمار و حمارة، غريب، وهي في (أيّ) أغرب
لإبهامه⁽³⁾. وذكر الفراء أنّ من العرب من يذكر ويؤنث (أيّ) والمعنى التأنيث⁽⁴⁾،
واستشهد بقول الشاعر⁽⁵⁾:

بأيّ بلاء أم بأية نعمة يقدم قبلي مسلم والمهلب

ومن قلة تأنيث (أيّ) الاستفهامية قول الكميت⁽⁶⁾:

بأيّ كتاب أم بأية سنة ترى حُبهم عاراً عليّ وتحسب

5.1.3 خامساً: كونها مجرورة وعمل فيها ما قبلها:

سبق أن ذكرنا أن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله إلا إذا كان ما قبله مضافاً أو
حرف خفض، ولم ترد (أيّ) في القرآن الكريم معمولة لمضاف، وقد وردت مجرورة
بحرف الجر في الآيات الآتية:

(1) انظر: إعراب القرآن 32/4 والقيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن 591

(2) انظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن 591

(3) انظر: الزمخشري، الكشاف 177/4

(4) انظر: الفراء، معاني القرآن 66/2

(5) البيت مجهول القائل (لم أعر له على قائل في المظان التي وقفت عليها).

(6) أبو ريش، أحمد بن إبراهيم القيسي (ت339هـ)، شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي

تحقيق داود سلوم ونوري حمودي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط1، 1984: 47 ولم أعر

عليه في ديوانه.

قوله تعالى: ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف:185] . فقوله: (فَبِأَيِّ) متعلق بـ (يؤمنون) قدّم لأنّ له صدر الكلام فهو في محل نصب (1) . وقرأ الأصمّهانيّ عن ورش بإبدال الهمزة ياءً مفتوحة، وصورة هذه القراءة: (فَبِيَّ) وقراءة الجماعة التحقيق . وذكر النيسابوريّ في الغرائب أنّ الأصمّهانيّ قرأ بتلّين الهمزة عن ورش . وإبدال الهمزة ياءً قراءة حمزة في الوقف . ونقل عن حمزة التحقيق أيضاً(2) . وبهذه القراءة قرئت (أَيَّ) المجرورة بالباء في القرآن الكريم .

وقوله تعالى: ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾ [القمان:34]

فقوله: (بِأَيِّ) متعلق بـ (تموت)، وهو معلق لفعل الداربية فهو في محل نصب به(3) . وقرأ أبي بن كعب وموسى الأسواريّ وابن مسعود بـ (أَيَّةَ أَرْضٍ) (4) . وشبهه سيبويه تأنيث (أَيَّ) بتأنيث (كلّ) في قولهم: (كَلْتُهُنَّ) (5) . وذكر الفراء أنّ من العرب من يذكر ويؤنث (أَيَّ) والمعنى التأنيث، وقال: ويجوز في الكلام (أَيَّةَ أَرْضٍ) (6) . واستشهد بقول الشاعر(7):

بِأَيِّ بِلَاءٍ أَمْ بِأَيَّةِ نِعْمَةٍ يَقْدَمُ قَبْلِي مُسْلِمٌ وَالْمَهْلَبُ

وقال أبو حيان الأندلسي: بقاء التأنيث؛ لإضافتها إلى الأرض، وهي لغة قليلة (8) . وذكر السمين الحلبي أنّها لغة ضعيفة كتأنيث (كلّ)، حين قالوا: (كلتهن فعلم ذلك) (9) .

(1) انظر: السمين الحلبي، الدرّ المصون 378/3

(2) انظر: الخطيب، معجم القراءات 253/9

(3) انظر: الأندلسي، البحر المحيط 425/8 والسمين الحلبي، الدرّ المصون 392/5

(4) انظر: الأندلسي، البحر المحيط 425/8 والخطيب، معجم القراءات 213/7

(5) انظر: سيبويه، الكتاب 407/2 والزّمخشري، الكشّاف 490/3

(6) انظر: الفراء، معاني القرآن 66/2

(7) البيت مجهول القائل (لم أعثر له على قائل).

(8) انظر: الأندلسي، البحر المحيط 425/8

(9) انظر: السمين الحلبي، الدرّ المصون 392/5

وقيل: كأنه أراد بالأرض المكان فنذكر (أيّا)⁽¹⁾. وقرأ الباقون (بأيّ أرض) أستغني بتأنيث (أرض) عن تأنيث (أيّ). والباء في قوله: (بأيّ) ظرفية بمعنى في أي أرض⁽²⁾.

و قوله تعالى: ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الجاثية : 6] قوله: (فَبِأَيِّ) متعلق بـ (يؤمنون)؛ فهو في محل نصب؛ وقدم لأنّ له صدر الكلام.

و قوله تعالى: ﴿ فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكَ تَتَمَارَى ﴾ [النجم:55] قوله: (فَبِأَيِّ) متعلق بـ (تتمارى) فهو في محل نصب؛ وقدم؛ لأنّ له صدر الكلام. ومنه، قوله تعالى: ﴿ فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [الرحمن:13] فقوله: (فَبِأَيِّ) متعلق بـ (تكذبان)؛ فهو في محل نصب، وقُدم؛ لأنّ له صدر الكلام. وقرأ أبو الدينان الأعرابي (فَبِأَيِّ) بالكسر والتثوين، وذكرها الصفاوي قراءة لابن محيص⁽³⁾، قال أبو حيان: " كأنه حذف منه المضاف وأبدل منه (آلاء ربكما) بدل معرفة من نكره⁽⁴⁾.

و قوله تعالى: ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾ [المرسلات:50] قوله: (فَبِأَيِّ) متعلق بـ (يؤمنون) فهو في محل نصب، وقدم؛ لأنّ له صدر الكلام. و قوله تعالى: ﴿ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴾ [التكوير : 9] قوله تعالى: (بأيّ) متعلق بـ (قتلت) فهو في محل نصب، وقُدم؛ لأنّ له صدر الكلام.

(1) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 83/14

(2) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 83/14 والسّمين الحلبي، الدرّ المصون 392/5 و الأندلسي، البحر المحيط 425/8

(3) انظر: والخطيب، معجم القراءات 235/9

(4) انظر: الأندلسي، البحر المحيط 58/10 وابن النّحاس، إعراب القرآن 5/5 والقيسي، مشكل إعراب القرآن 698 – 699 وابن هشام، مغني اللبيب 128/1

و قوله تعالى: ﴿ فَسْتَبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ، بِأَيْكُمْ الْمَفْتُونُ ﴾ [القلم:6]

وفي قوله: (بأيكم المفتون) أربعة أقوال: أحدها: أنّ الباء زائدة في المبتدأ كقولهم: (بحسبك درهم) أي: حسبك. وهو قول قتادة وأبو عبيدة معمر بن المثنى والأخفش وسيبويه⁽¹⁾. والثاني: أنّ الباء ليست زائدة؛ وإنما هي ظرفية بمعنى (في أي طائفة منكم الجنون) وهو قول مجاهد والفراء. والثالث: أنّ الكلام فيها على حذف مضاف، والتقدير: (أيكم فتّن المفتون) فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فتكون الباء على هذا القول سببية، وهو قول الأخفش⁽²⁾. والرابع: أنّ المفتون مصدرٌ جاء على مفعول، كالمعقول والميسور، والتقدير: (بأيكم الفتنة) وهو قول الحسن والضحاك وابن عباس والأخفش⁽³⁾.

فعلى القول الأول، يكون الكلام تاماً عند قوله: (ويبصرون) ويبتدئ قوله: (بأيكم المفتون) وعلى الأوجه بعده تكون الباء متعلقة بما قبلها، ولا يوقف على (يبصرون). وعلى الأوجه الأول الثلاثة: يكون المفتون اسم مفعول على أصله، وعلى الوجه الرابع يكون مصدرًا⁽⁴⁾. وذكر السمين الحلبي أنه ينبغي أن يقال: أن الكلام يتم على قوله: (المفتون) سواء قيل: بأنّ الباء مزيدة أم لا؛ لأنّ قوله: (فتبصر ويبصرون) يعلّق بالاستفهام بعده⁽⁵⁾.

و قوله تعالى: ﴿ لَأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ ﴾ [المرسلات:12]

(1) انظر: الفراء، معاني القرآن 72/3 وابن النحاس، إعراب القرآن 5/5 والسمين الحلبي، الدرّ المصون 351/6

(2) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 5/5 والسمين الحلبي، الدرّ المصون 351/6

(3) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 5/5 والأندلسي، البحر المحيط 237/10 والسمين الحلبي، الدرّ المصون 351/6

(4) انظر: الزمخشري، الكشاف 574/4 والعكبري، التبيان 1234/2 وابن هشام، مغني اللبيب 128/1 والسمين الحلبي، الدرّ المصون 351/6 وابن فارس، الصحاحي في فقه اللغة 128/1

(5) انظر: السمين الحلبي، الدرّ المصون 351/6

قوله: (لأيّ يوم) متعلق بـ(أجلت)؛ فهو في محل نصب، وقدم؛ لأنّ له صدر الكلام.
وقوله تعالى: ﴿ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾ [عبس: 18]
قوله: (من أيّ شيء) متعلق بـ(خلقه)؛ فهو في محل نصب، وقدم؛ لأنّ له صدر الكلام.

وقوله تعالى: ﴿ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾ [الانفطار: 8]
قوله: (في أيّ صورة) يجوز فيه أوجه: أحدهما: أن يتعلق بـ (ركبك) (و ما)
مزيدة أو شرطية، وعلى الأمرين الجملة الفعلية (شاء) نعت لصورة، والعائد محذوف،
أي: ركبك عليها . ولم يعطف (ركبك) على ما قبله بالفاء- كما عطف ما قبله بها- ؛
لأنه بيان لقوله: (فعدلك)، والتقدير: فعدلك ركبك في صورة من الصور العجيبة
الحسنة التي شاءها، والمعنى: وضعك وركبك في صورة اختصتها مشيئته. من حسن
وقبح وطول وقصر وذكرورة وأنوثة.

الثاني: أن تتعلق بمحذوف على أنه حال. أيّ : ركبك حاصلًا في بعض الصور .
الثالث: أن يتعلق بـ (عدلك) فيكون في أيّ معنى التعجيب. أيّ : فعدلك في أيّ
صورة عجيبة. وعلى تعلقها بـ (عدلك) تكون (ما) منصوبة بـ (شاء ركبك)
على المصدرية. أيّ : ما شاء من التراكيب يعني تركيباً حسناً.
وتحصل في (ما) ثلاثة أوجه: الزيادة، وكونها شرطية وحينئذٍ جوابها محذوف،
والنصب على المصدرية، أيّ: واقعة موقع المصدر⁽¹⁾.

وقد فنّد ابن هشام هذه الأقوال، وأحقّ القول فيها، وذلك بقوله: " وكان حقّه [يعني أبا البقاء العكبري] إذا علّق في بـ (ركبك) وقال الجملة صفة: أن يقطع بأنّ (ما) زائدة؛ إذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه، ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة، والصواب أن يقال: إن قدرت (ما) زائدة، فالصفة جملة (شاء) وحدها، والتقدير: (شاءها) وفي متعلقة بـ (ركبك) أو باستقرار محذوف هو حال من مفعوله، أو بـ

(1) انظر: الكشّاف 702-703/4 والعكبري، إملاء ما منّ به الرحمن 282/2 والسّمين الحلبي،

(عدلك)، أيّ: وضعك في صورة أيّ صورة، وإن قدرت (ما) شرطية فالصفة مجموع الجملتين، والعائد محذوف أيضاً، وتقديره: عليها، وتكون في حينئذٍ متعلقة بـ (عدلك) أيّ: عدلك في صورة أيّ صورة . ثم استؤنف ما بعده " (1).

2.3 دلالة الصلة:

اشترط الكوفيون وتبعهم عدد من النحويين لدلالة (أيّ) على الصلة، شرطين: أحدهما: تقدم عاملها؛ لتمتاز (أيّ) الموصولة عن الشرطية والاستفهامية؛ لأنهما لا يعمل فيهما إلا متأخر.

والثاني: استقبال العامل، أو ما في معناه؛ لأنّ (أيّاً) بعضُ لما تضاف إليه مبهم مجهول، فإذا كان الفعل ماضياً، فقد علم البعض الذي وقع به الفعل، وزال المعنى الذي وضعت له (أيّ) والمستقبل ليس كذلك (2). ولهذا المعنى، قال الكسائي: " أيّ هكذا خلقت " عندما أجازها مع المستقبل (3) ولم يجزها مع الماضي، إلا أنه لم يذكر هذا المعنى عندما سئل عن السبب، فأخذ عليه ذلك، وعدّ ابن جنّي مقولته هذه من سقطات العلماء (4)، أمّا البصريون فلا يلزم عندهم تقدم عاملها ولا استقباله (5)، وجاء عن المحدثين أن الغالب والمستحسن فيها تقدّم عاملها واستقباله (6)، وهو الظاهر والغالب فيها أيضاً في القرآن الكريم - كما سيجيء - لاحقاً، بإذنه تعالى.

وسيتناول الباحث هذه الدلالة في القرآن الكريم على النحو الآتي:

(1) ابن هشام، مغني اللبيب 659/2

(2) انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان 268/1-269 والسيوطي، همع الهوامع 331/1

(3) انظر: الزّجاجي، مجالس العلماء 186 وابن السراج، الأصول في النحو 326/2

(4) انظر: ابن جنّي، الخصائص 292/3

(5) انظر: السيوطي، همع الهوامع 331/1 وابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 34

(6) انظر: عباس حسن، النحو الوافي 365/1

1.2.3 أولاً: رُجحاتها استفهاماً وجوازها موصولة:

أمّا رجحانها استفهاماً على كونها موصولة؛ فيعود لعدّة أسباب:

أحدها: إنكار جمع من النحاة لموصولية (أيّ) وعلى رأس هؤلاء، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ويونس بن حبيب، وثعلب، و الأخفش (1).

الثاني: إنّ القول بموصولية (أيّ) يجعلها ذات أحوال كثيرة، تحتل البناء في أحدها، وذلك إن أضيفت لفظاً، وحذف صدر صلتها من الجملة الاسمية ذات الخبر المفرد، وقاس عليه النحاة حالاً آخر، وذلك إن لم تصف، وذكر صدر الصلة (2)، وهذا البناء قلّ نظيره في العربية، وكثر منكره، ولا شواهد تعزّزه .

الثالث: إنّ أغلب النحاة ينسبون البناء إلى سيبويه وحده، فيقولون عندما يأتون على بنائها: (ومذهب سيبويه البناء) أو (وهي مبنية عند سيبويه) فبدا لي وكأنهم يتبرؤون من مذهبه في البناء (3). بل وغالباً ما ينسب البناء إلى البصريين عامة (4)، رغم تخطئه وتغليظه من قبل عدد منهم، ممن يوثق بعربيتهم، فهذا أبو جعفر ابن النحاس يقول: " وما علمت أنّ أحداً من النحويين إلا وقد خطأ سيبويه في هذا [وقال]: سمعت أبا إسحاق [الزجاج] يقول: ما تبين لي أنّ سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين، هذا أحدهما، وقال: وقد علمنا سيبويه أنه أعرب (أيّاً) وهي مفردة ؛ لأنها تضاف، فكيف بينها وهي مضافة" (5). وقد جاء مذهبه مخالفاً لمذاهب النحاة البصريين، كالخليل بن أحمد ويونس بن حبيب وأبو بكر بن السراج وغيرهم .

(1) انظر: ما في هذا البحث صفحة (10)

(2) انظر: السيوطي، همع الهوامع 350/1

(3) انظر: ابن جنّي، الخصائص 37/2

(4) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف 583/2

(5) ابن النحاس، إعراب القرآن 16 /3

الرابع: أخذ النحاة يجوزون البناء في (أيّ) على مذهب سيبويه، وذلك فقط إذا تحقق شرطان: الإضافة لفظاً، وحذف صدر الصلة من (1) الجملة الاسمية ذات الخبر المفرد، ويزيد الطين بلة، أنهم نقلوا عنه أنه يحتم بناءها إذا تحقق الشرطان، وسيبويه نفسه ينصّ في موضعين، تحقق فيهما شرطاً البناء على أنها استفهامية، لا موصولة، وسأتي على الموضوعين عرضاً و مناقشة قريباً- إن شاء الله - .

ويضاف إلى هذا كله أنّ أكثر المعربين والمفسرين لا يسلمون أن في الكلام حذفاً - كما في مذهب سيبويه - ويحملون الكلام على ظاهره، فيجعلون (أيّا) في المواضع التي صح فيها أن تكون موصولة، استفهاميةً على الأشهر.

أمّا جوازها موصولة؛ فقد ذكر علماء اللغة أنّ ما ذهب إليه سيبويه مجوّز للبناء لا موجب له - وهو المشهور عند النقلة عنه- ولا مانع له من جهة المعنى ولا من جهة الصناعة (2). إلا أنه بعدم الاحتياج إلى الحذف والبناء كما في الوجه الثاني، يترجح فيها الوجه الأول - كونها استفهامية - وذلك في المواضع الآتية:

قوله تعالى: ﴿ أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا ﴾ [النساء: 11]

قوله: (أيّهم) فيه وجهان:

أشهرهما عند المعربين: أن يكون (أيّهم) اسم استفهام مبتدأ، و(أقرب) خبره، والجملة في محل نصب سادة مسدّ المفعولين؛ لأنّ الفعل معلق عن العمل في اللفظ بالاستفهام (3). والثاني: أن يكون (أيّهم) اسماً موصولاً بمعنى الذي، و(أقرب) خبر مبتدأ محذوف هو عائد الموصول، والتقدير: " لا تدرون الذي هو أقرب "؛ وجاز حذفه هاهنا؛ تخفيفاً كما في قولك: لا عليك. ويجوز ذلك مطلقاً مع (أيّ) سواء أطالت الصلة أم لم تطل (4).

(1) انظر: السّمين الحلبي، الدرّ المصون 518/4

(2) انظر: السّمين الحلبي، الدرّ المصون 518/4

(3) انظر: السّمين الحلبي، الدرّ المصون 322/2-323 والأندلسي، البحر المحيط 544/3

(4) انظر: سيبويه، الكتاب 400/2 والسّمين الحلبي، الدرّ المصون 323/2

وهذا الموصول وصلته في محل نصب على أنه مفعول به أول بـ (تدرّون) وإنما بُنيَ على الضم؛ لوجود شرطي البناء، وهما: الإضافة لفظاً، وحذف صدر الصلة. والمفعول الثاني محذوف⁽¹⁾.

وقد نصّ أبو حيان على جواز الوجه الثاني بقوله: " ويجوز فيه عندي وجه آخر، لم يذكره، وهو على مذهب سيبويه، وهو: أن تكون أيّهم موصولة مبنية على الضم، وهي مفعول بتدرّون، وأقرب خبر مبتدأ محذوف تقديره هم أقرب " ⁽²⁾ . وقال السمين الحلبي في هذه الإجازة: " ولا مانع منه لا من جهة المعنى ولا من جهة الصناعة، فعلى القول الأول تكون الجملة سادّة مسدّ المفعولين، ولا حاجة إلى تقدير حذف، وعلى الثاني يكون الموصول في محلّ نصب مفعولاً أول، ويكون الثاني محذوفاً، وبعدم الاحتياج إلى حذف المفعول الثاني يترجّح الوجه الأول " ⁽³⁾.

قوله تعالى: ﴿ لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [هود:7]

قوله: (أَيُّكُمْ) يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون (أَيُّكُمْ) اسم استفهام مبتدأ، و(أحسن) خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب مفعولاً مقيداً بالجار؛ لأنّ الفعل (لنبلوكم) معلق عن العمل في اللفظ بالاستفهام؛ وذلك لما في الاختبار من معنى العلم . وذكر الفراء أنّ البلوى لم تقع على (أيكم)؛ لأنّ بين البلوى و(أيّ) إضمار فعل ⁽⁴⁾، تقديره: (لنعلم) عند الزّجاج، فتكون الجملة سادة مسدّ مفعولي (علم)، وتقديره: (لننظر) عند ابن النّحاس، فتكون الجملة في موضع نصب مفعولاً مقيداً بالجار⁽⁵⁾.

(1) انظر: الألوّسي، روح المعاني 436/2

(2) الأندلسي، البحر المحيط 544/3

(3) السّمين الحلبي، الدّر المصون 518/4-519

(4) انظر: الفراء، معاني القرآن 69/3

(5) انظر: الزّجاج، معاني القرآن 33/3، 154/5 والفراء، معاني القرآن 69/3 وابن النّحاس،

إعراب القرآن 307/4 والسّمين الحلبي، الدّر المصون 322/2

والثاني: أن يكون (أيكم) اسماً موصولاً بمعنى الذي، و (أحسن) خبر مبتدأ محذوف تقديره: (هو أحسن) و الجملة الاسمية صلة لـ (أيكم) ويكون هذا الموصول في موضع نصب بدلاً من مفعول (ليبلوكم) والتقدير: لنبلو الذي هو أحسن . وحينئذٍ تحتل الضمة أن تكون للبناء لوجود شرطي البناء (1).

ومنه أيضاً، قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ﴾ [الإسراء:57].

فقوله (أيهم) يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون (أيهم) اسم استفهام مبتدأ، و (أقرب) خبره، والجملة الاسمية في محل نصب بتقدير فعل محذوف معلق عن العمل بالاستفهام، تقديره: (ينظرون) عند ابن النحاس (2)، فتكون الجملة في موضع نصب مفعولاً مقيداً بالجار؛ وتقديره (تحرصون) عند الزمخشري (3)، فتكون الجملة أيضاً في موضع نصب مفعولاً مقيداً بالجار؛ لأنّ الفعل (تحرص) يتعدى بـ (على) (4)، وذهب أبو البقاء العكبري أن قوله تعالى: (أيهم) متعلق بقوله (يدعون) وهو معلق عن العمل في اللفظ بالاستفهام، فتكون الجملة في موضع نصب بـ (يدعون) (5). وهو أيسر المذاهب وأقلها تكلفاً.

والثاني: أن يكون (أيهم) اسماً موصولاً بمعنى الذي، و (أقرب) خبر مبتدأ محذوف تقديره: (هو أقرب) و الجملة الاسمية صلة لـ (أيهم) ويكون هذا الموصول في موضع رفع بدلاً عند جمهور النحاة من الضمير في (يبتغون) والتقدير: (يبتغي من هو أقرب) (6). وفصل بين الصلة ومعمولها، بالجملة الحالية، ولا يضر ذلك؛ لأنها

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون 435/4

(2) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 274/2 والقيسي، مشكل إعراب القرآن 408

(3) انظر: الزمخشري، الكشاف 647/2

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون 400/4-401

(5) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن 825/2

(6) انظر: الأندلسي، البحر المحيط 70/7-71

معمولة للصلة (1). وجوز العكبري أن يكون (أيهم) بدلاً من واو (يدعون) (2). فقال السمين الحلبي: " لم أر غيره وافقه على ذلك " (3).

وقوله تعالى: ﴿ لِنَبَلُوهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [الكهف:7]

قوله: (أيهم) يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون (أيهم) اسم استفهام مبتدأ، و (أحسن) خبره، والجملة الاسمية في محل نصب مفعولا مقيداً بالجار؛ لأنّ الفعل (لنبلوهم) معلق عن العمل في اللفظ بالاستفهام (4)، وذكر الفراء أنّ البلوى لم يقع على (أيهم)؛ لأنّ بين البلوى و(أيهم) إضمار فعل (5)، تقديره: (لنعلم) عند الزجاج (6) فتكون الجملة سادة مسد مفعولي (علم)، وتقديره: (لننظر) عند ابن النحاس فتكون الجملة في موضع نصب مفعولا مقيداً بالجار (7).

والثاني: أن يكون (أيهم) اسما موصولاً بمعنى الذي، و (أحسن) خبر مبتدأ محذوف، تقديره: (هو أحسن) و الجملة صلة لـ (أيهم) وهذا الموصول (أيهم) في موضع نصب بدلاً من الضمير في: (لنبلوهم) والتقدير: لنبلو الذي هو أحسن (8).

و قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِئُوا أَمَدًا ﴾ [الكهف:12]

قوله: (أيهم) يجوز فيه وجهان:

(1) انظر: الأندلسي، البحر المحيط 70/7-71 والسّمين الحلبي، الدرّ المصون 401/4

(2) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن 825/2

(3) السّمين الحلبي، الدرّ المصون 401/4

(4) انظر: الزّمخشري، الكشّاف 366/2 والسّمين الحلبي، الدرّ المصون 435/4

(5) انظر: الفراء، معاني القرآن 69/3

(6) انظر: الزجاج، معاني القرآن 219/3 و 435/5

(7) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 307/4

(8) انظر: الأندلسي، البحر المحيط 140/7

أحدهما: أن يكون (أيّ) اسم استفهام مبتدأ، و(أحصى) خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب سادة مسد مفعولي (لنعلم)؛ لأنّ الفعل (لنعلم) معلق عن العمل في اللفظ بالاستفهام⁽¹⁾.

والثاني: أن يكون (أيّ) اسماً موصولاً بمعنى الذي، و(أحصى) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير (ليعلم الفريق الذي هو أحصى)⁽²⁾. قال السمين الحلبي: " وهذا إنّما يكون على جعل العلم، بمعنى العرفان؛ لأنّه ليس في الكلام إلا مفعول واحد، وتقدير آخر لا حاجة إليه، إلا أنّ إسناده (علم) بمعنى عرف إلى الله تعالى إشكالاً... وإذا جعلنا [أحصى] فعلاً امتنع أن تكون (أيّ) موصولة، إذ لا حاجة لبنائها وهو أحسن"⁽³⁾.

وقوله تعالى: ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً ﴾ [الكهف:19]

قوله: (أيّها) يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون (أيّها) اسم استفهام مبتدأ، و(أزكى) خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب مفعولاً مقيداً بالجار؛ لأنّه يقال: نظرت فيه، والفعل (فلينظر) معلق عن العمل في اللفظ بالاستفهام⁽⁴⁾.

والثاني: أن يكون (أيّها) اسماً موصولاً بمعنى الذي، و(أزكى) خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة لـ (أيّها) وهذا الموصول في موضع نصب مفعولاً لـ (فلينظر)⁽⁵⁾. ويتراءى للباحث من هذا الموضع، والموضع الذي سبقه، أنّ ثمة تخليطاً، في الوجه الثاني - أعني كونها موصولة - إذ إنّ معظم النحويين يجوزون في (أيّ) - كما

(1) انظر: الزجاج، معاني القرآن 221/3 وابن النحاس، إعراب القرآن 290/2 والعكبري، إملاء ما من به الرحمن 99/2

(2) انظر: الأندلسي، البحر المحيط 145/7 والسمين الحلبي، الدر المصون 437/4

(3) السمين الحلبي، الدر المصون 438/4

(4) انظر: الزجاج، معاني القرآن 225/3 وابن النحاس، إعراب القرآن 291/2 وابن هشام، مغني اللبيب 72/2

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون 444/4 والأندلسي، البحر المحيط 156/7

مرّ - أن تكون موصولة، تحتمل البناء على مذهب سيبويه، ويعملون ما قبلها فيها، وينسبون ذلك إلى سيبويه. بل نقلوا عنه أيضاً أنه يحتّم بناءها في مثل هذه المواضع، وسيبويه نفسه لم يذكر ذلك، بل نصّ على أنّ (أيّاً) في الموضعين السالفين، استفهامية مبتدأ، وحمل الفعلين (لنعلم) و(فليُنظر) على التعليق، ولم يعملها في (أيّ) وذلك بقوله: " هذا باب ما لا يعمل فيه قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره، لأنّه كلام عمل بعضه في بعض، فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله؛ لأنّ ألف الاستفهام تمنعه من ذلك ... ومن ذلك، قوله عزّ وجلّ: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا﴾ [الكهف: 12] وقوله: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً﴾ [الكهف: 19] " (1).

وبعد هذا النص الصريح لسيبويه، لعلي لا أجنب الصواب هاهنا، إن أضفت شرطاً ثالثاً لجواز كون (أيّ) موصولة على مذهب سيبويه، ألا وهو كون الفعل قبل (أيّ) ممّا لا يجوز تعليقه، كالفعل، (لننزعن) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: 69].

ويعزّز ما ذهب إليه، أنه لم يثبت عن سيبويه، أنه جعل (أيّاً) موصولة مبنية، إلا في هذا الموضع؛ لوقوعها بعد الفعل (لننزعن) الذي لا يجوز تعليقه، كما في أفعال العلم قبل (أيّ)، فلم يكن لسيبويه - رحمه الله - هاهنا إلا أن يعمل الفعل (لننزعن) في (أيّهم)، فأعمله فيها، فثبتت دلالة الصلة، وبقي الضم في (أيّ) فجعل بناءً، فتحقق في بنائها شروط ثلاثة: خروجها عن دلالة الاستفهام؛ لكون الفعل ممّا لا يجوز تعليقه ولا يحتمل القول على الحكاية. والثاني: إضافتها لفظاً، والثالث: حذف صدر الصلة من الجملة الاسمية ذات الخبر المفرد.

وسيبويه - رحمه الله - وإن قلّ مناصروه - هاهنا - فليس إلا؛ لقلّة نظير ما ذهب إليه في القرآن الكريم وكلام العرب، وليس ضعفاً في مذهبه؛ فلا أوقع ولا أقوى مما ذهب إليه؛ وكيف لا، وقد سكت علماء اللغة والمفسرون عن الاستفهام في (أيّهم أشدّ) بل وسكتوا أيضاً عن الاستفهام بـ "أيّ" في باب التعليق - كما في الآيات

(1) سيبويه، الكتاب 236/1

السالفة- فلا نكاد نجد لهذه الاستفهامات نوعاً أو معنى تؤديه كباقي أنواع الاستفهام الأخر، فهي إن صحَّ أن تكونَ استفهاماً، فلا استفهام فيها في الواقع، وهي من المواضع التي جرت في لسان العرب مغلَّباً عليها أحكام اللفظ دون المعنى. و أحياناً ما يعبر عنها بالاستفهام الصوريّ أو الشكلي؛ لخلوّه من أركان الاستفهام ومعانيه المعروفة من جهة، ولما يدخله من تناقض من جهة أخرى⁽¹⁾.

ومهما يكن من أمر، فإنّ الوجهين على اختلافهما جائزان، ولكلّ منهما ما يميّزه، فتمتاز " أيّ " بدلالة الاستفهام بالسهولة واليسر والبعد عن التكلف وتنقصها الدلالة التي لا شكّ أنّها أقوى في " أيّ " عند دلالتها على الصلة؛ لِمَا في الموصول من معانٍ ولطائف لا تكاد تحصى⁽²⁾.

هذا وينبغي - بعد هذا كلّه - أن يعاد النظر فيما نسبه العلماء إلى سيبويه، ليسقط ما يسقط، ويتبين حُسن ما ذهب إليه سيبويه.

ويُقاس على قول سيبويه في (أيّ) في الآيتين السالفتين- الكهف [12 و 19]- المواضع التي جاز فيها، أن تعلق الأفعال قبلها بـ (أيّ) على المذاهب المعروفة في التعليق - كما مر في الآيات السالفة ذات الوجهين - وكقوله تعالى :

﴿وَلَتَعْلَمَنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾ [طه:71]

فقوله: (أَيُّنَا) يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون (أَيُّنَا) اسم استفهام مبتدأ، و(أشدّ) خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب سادة مسدّ المفعولين، إن كانت (علم) على بابها، ومسدّ مفعول واحد إن كانت عرفانية والفعل (لتعلمن) معلق عن العمل في اللفظ بالاستفهام⁽³⁾.

(1) انظر: الأسترأبادي، شرح الرّضي على الكافية 165/4.

(2) فهو بإبهامه يُحدِّث في نفس المتلقي تشوقاً لمعرفة المراد به عن طريق صلته، وله دواع كثيرة ذكرها البلاغيون، انظر: الميداني، البلاغة العربية 429/1

(3) انظر: الزّجاج، معاني القرآن 300/3 وابن النّحاس، إعراب القرآن 35/3 وابن هشام، مغني

الليبي 479/2

والثاني: يجوز على جعل (علم) عرفانية أن يكون (أينا) اسماً موصولاً بمعنى الذي، و (أشدّ) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: (هو اشد). والجملة صلة لـ (أي) و (أي) وما في خبرها في محل نصب مفعولاً بها (2).

و قوله تعالى: ﴿ لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [الملك:2]

قوله: (أينا) يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون (أيكم) استفهامية مبتدأ، و(أحسن) خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب مفعولاً مقيداً بالجار؛ لأنّ الفعل (ليبلوكم) معلق عن العمل في اللفظ بالاستفهام؛ لما في الاختيار من معنى العلم؛ لأنّه طريق إليه⁽¹⁾، وذكر الفراء أنّ البلوى لم تقع على (أيكم)؛ لأنّ بين البلوى و (أيكم) إضمار فعل⁽²⁾ تقديره: (لنعلم) عند الزجاج فتكون الجملة سادة مسدّ المفعولين⁽³⁾، وتقديره: (فينظر) عند ابن النحاس فتكون الجملة في موضع نصب مفعولاً مقيداً بالجار⁽⁴⁾.

والثاني: يجوز أن يكون (أيكم) اسماً موصولاً بمعنى الذي، و (أحسن) خبر مبتدأ محذوف تقديره: (هو أحسن) والجملة صلة لـ (أيكم) وهذا الموصول في موضع نصب بدلاً من مفعول (ليبلوكم) والتقدير: لنبلو الذي هو أحسن.

وقوله تعالى: ﴿ فَسْتَبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ، بِأَيُّكُمْ الْمُفْتُونَ ﴾ [القلم: 5-6]

يجوز على زيادة الباء في قوله (بِأَيُّكُمْ الْمُفْتُونَ) وجهان:

(1) انظر: السّمين الحلبي، الدرّ المصون 4/435

(2) انظر: الفراء، معاني القرآن 3/69

(3) انظر: الزجاج، معاني القرآن 5/154

(4) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 5/5

أحدهما: أن يكون قوله: (بأَيْكُمْ) اسم استفهام مبتدأ، و(المفتون) خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب بـ (ستبصر) أو (يبصرون)؛ لأنهما تتازعاها، وهما معلقان عن العمل في اللفظ بالاستفهام (1).

والثاني: يجوز أن يكون قوله: (بأَيْكُمْ) اسماً موصولاً بمعنى الذي، والتقدير: (فستبصر ويبصرون الذي هو المفتون) ثم زيدت الباء ، فقيل : (بأَيْكُمْ هو المفتون) (2). وفي (بأَيْكُمْ المفتون) أقوال أخر، لم أذكرها هاهنا؛ أحتراراً من التكرار (3).

2.2.3 ثانياً: رجحانها موصولة وجوازها استفهاماً:

قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ [مريم:69] ذكر علماء اللغة أن قوله: (أَيُّهُمْ) مشكل في الإعراب (4)، وفيه أقوال ومذاهب كثيرة، كنت قد دوت منها أحدَ عشرَ قولاً (5)، وأشهر هذه الأقوال:

قول الخليل بن أحمد الفراهيدي: أنّ (أَيُّهُمْ) استفهامية مبتدأ، و(أشدّ) خبره، ومفعول (لننزعن) محذوف، وهو اسم موصول أو موصوف بموصول، وصلة الموصول محذوفة أيضاً، والجملة الاسمية: (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) في محل رفع نائب فاعل لفعل في جملة

(1) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 5/5 والسّمين الحلبي، الدر المصون 351/6 وابن هشام، مغني اللبيب 128/1.

(2) انظر: السخاوي، علم الدين علي بن محمد(ت643هـ) المفضل في شرح المفصل- باب الحروف، تحقيق يوسف الحشكي، وزارة الثقافة- عمان، ط2، 2002: 68

(3) انظر: ما في هذا البحث صفحة (150).

(4) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 17/3 والزجاجي، مجالس العلماء 231 والأنباري، الإنصاف 583/2

(5) انظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن 433 وابن يعيش، شرح المفصل 332/4 والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن 107/2

الصلة، وتقدير الكلام: (ثم لنز عن من كل شيعة الفريق الذي يقال فيه أو فيهم أيهم أشدّ) فالجملة عنده محكمة بقول مقدر.

وقول يونس بن حبيب: أنّ (أيهم) استفهامية مبتدأ، و(أشدّ) خبره، والجملة الاسمية في موضع نصب مفعولاً به؛ لأنّ الفعل (لنزعن) معلق عن العمل في اللفظ بالاستفهام. وكان مذهبه تعليق أيّ فعل دون قيد .

وقول سيبويه: أنّ (أيهم) اسم موصول يحتاج إلى صلة وعائد، وهو مفعول (لنزعن) وكان الظاهر أن تفتح (أيهم)؛ لأنّ إعراب المفعول به النصب، إلا أنها هاهنا مبنية على الضم؛ لإضافتها إلى الهاء والميم، وحذف صدر الصلة (1).

أمّا قول الخليل بن أحمد وقول يونس بن حبيب فضعيفان؛ لأنّ (أيّا) بدلالة الاستفهام لا تقع إلا بعد أفعال العلم والقول على الحكاية، ولا تقع بعد غيرها من الأفعال. تقول: علمت أزيداً عندك أم عمرو؟ ولو قلت: ضربت أزيداً عندك أم عمرو؟ لم يجز. و(نزعن) ليس من أفعال العلم، فلم يجز لذلك أن تكون (أيهم) استفهاماً. فإذا قلت: (ضربت أيهم قام) لم تكن (أيّ) إلا موصولة، ولا يصح أن يقال: إنّ التقدير: (ضربت الذي يقال فيه أو فيهم أيهم قام) كما هو في قول الخليل؛ لأنّ هذا يلزم منه أمور، أحدها: حذف الموصول والصلة والعائد، وهو حذف كثير مخالف للقياس (2).

والثاني: عدم استقامة المعنى، إلا أن يقدر: الذي يقال فيه (هو أشد) وليس الكلام كذلك؛ لأنّ ذلك المنزوع لا يقال فيه أو فيهم (أيهم أشد) بل هو نفسه أشد أو من أشد الشيعة على الرحمن، فلا يقع عليه الاستفهام بعد نزعه (3) وإنما يوهم مثل ذلك؛ لكون اللفظ صالحاً لحملة على جهة أخرى مستقيمة، فيتوهم المتوهم أنّ حملة على الجهة الأخرى يستقيم، والذي يدل عليه، أنّك لو قدرت موضعه استفهاماً صريحاً ليس له جهة أخرى يستقيم باعتبارها، لم يجز، فلو قلت: (ضربت أزيد عندك أم عمرو؟) لم يجز، ولكان

(1) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 17/3

(2) انظر: ابن الحاجب، الأمالي 148/1

(3) انظر: ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد 129/1 وابن الحاجب، الأمالي 149/1

منافياً لكلام العرب، بخلاف قولك: (ضربت أيهم عندك). فلو كانت (أيهم) استفهاماً يجوز فيها ذلك التقدير، لجاز في الاستفهام الذي بمعناها⁽¹⁾، ناهيك عن أن هذا الاستفهام لا يحمل أي معانٍ ودلالات بلاغية كما هو في الاستفهام.

فلم يبق في (أيهم) إلا أن تكون مفعولاً به، عمل به (لننزعن) فثبتت فيها دلالة الصلة - كما ذهب سيبويه - وبقي الضم في (أيهم) فجعل بناءً؛ وذلك لتتحقق شرطين: أحدهما: الإضافة لفظاً، والثاني: حذف صدر الصلة من الجملة الاسمية ذات خبر مفرد. وأضيف هاهنا شرطاً ثالثاً: ألا وهو خروج (أيهم) عن دلالة الاستفهام؛ لكون الفعل مما لا يجوز تعليقه، ولا يحتمل القول على الحكاية.

أما جوازها استفهاماً، فيجوز أن يكون (أيهم) اسم استفهام مبتدأ، و(أشدّ) خبره، والجملة في موضع نصب مفعولاً به مسرحاً، شريطة أن يكون الفعل (لننزعن) قريباً من معنى العلم الذي يجوز تعليقه كأن يكون على معنى (لننادين) الذي يجوز تعليقه كما ذهب الكسائي في أحد أقواله⁽²⁾، أو على تقدير معنى (التمييز) القريب من معنى العلم كما في قول يونس بن حبيب، لا على مذهبه في تعليق كل فعل دون قيد⁽³⁾.

هذا ويجوز أن تكون (أيهم) استفهامية مبتدأ، و(أشدّ) خبره، والجملة على الحكاية - كما ذهب الخليل - على أن يكون الخليل - رحمه الله - أراد بالحكاية حكاية لفظ الاستفهام الذي هو أصل في (أي) لا على أن يكون أراد بالحكاية ما يسبق إلى الفهم من تقدير معنى القول⁽⁴⁾. إلا أن دلالة "أي" هاهنا على الاستفهام ضعيفة؛ إذ لا يحمل الاستفهام هاهنا أي معانٍ أو جماليات بلاغية كما تحمله الاستفهامات الأخر، فتترجح فيها الدلالة على الصلة.

(1) انظر: ابن الحاجب، الأمالي 149/1

(2) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 17/3-18 والزجاجي، مجالس العلماء 231

(3) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن 878/2-879

(4) انظر: ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد 130/1

3.3 دلالة الشرط والجزاء:

و (أي) بهذه الدلالة لها صدر الكلام، ويعمل فيها ما بعدها، ولا يعمل فيها ما قبلها إلا إذا كان حرف خفضٍ أو مضافاً، وعلّة إعمالهما؛ تكمن في أنهم لم يجدوا طريقاً إلى تعليق الخافض، فأعملوه في الاسم، فلما ساغ لهم ذلك تدرجوا فيه إلى أن أضافوا إليه الاسم⁽¹⁾. فضلاً عن أنّ الجار والمجرور بمثابة الاسم الواحد. لذا لا يجوز أن تتقدم (أيًا) في هذه الدلالة الأفعال؛ لأنّ (أيًا) تثبت فيما بعدها معنى، فكان لها صدر الكلام كما كان للحروف التي وقعت مواقعها⁽²⁾.

وقد جاء في كتاب الله العزيز موضعان من (أي) الشرطية:

أحدهما: قوله تعالى: ﴿ أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [الإسراء:110]

فقوله: (أيًا) شرطية منصوبة بـ (تدعوا) على المفعول به، وقوله (تدعوا) مجزوم بـ (أيًا) فهي عاملة ومعمولة، وعليه قول النحاة " إنما يعمل في الجزاء ما عمل الجزاء به " ⁽³⁾. والتتوين في (أيًا) عوضٌ من المضاف إليه المحذوف⁽⁴⁾.

هذا، ولم تقع (أي) في القرآن الكريم محذوفة المضاف إلا في هذا الموضع، وتقدير المضاف عند أبي جعفر ابن النحاس: (أيّ الدعاءين) وعلى هذا التقدير يكون الفعل (تدعوا) من الدعاء وهو النداء، فيتعدى لواحد⁽⁵⁾. وتقديره عند الزمخشري: (أيّ الاسمين) فيحتمل الفعل (تدعوا) على هذا التقدير أن يكون بمعنى التسمية، فيتعدى

(1) انظر: ابن جنّي، الخصائص 352/1

(2) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب 56/2 وابن السراج، الأصول في النحو 159/2

(3) انظر: الزجاجي، مجالس العلماء 68 والزمخشري، الكشاف 673/2 والعكبري، التبيان 836/2 والسّمين الحلبي، الدرّ المصون 428/4

(4) انظر: الزمخشري، الكشاف 673/2 والسّمين الحلبي، الدرّ المصون 429/4

(5) انظر: الزمخشري، الكشاف 673/2 وابن النحاس، إعراب القرآن 286/2 والسّمين الحلبي، الدرّ المصون 429/4

إلى اثنين، الأول بنفسه، والثاني بحرف الجر، ثم يتسع في الجار، فيحذف، والتقدير: (قل ادعوا بالله أو بالرحمن بأيّ الاسمين سميتموه) (1). وحسن حذف المضاف إليه هاهنا كحسنه مضافاً (2).

وفي قوله: (ما) قولان: أحدهما وهو الأرجح: أنها مزيدة للتوكيد. والثاني: أنها شرطية وجمع بينهما؛ تأكيداً كما جُمع بين حرفي الجر للتأكيد. فتكون من باب دخول شرط على شرط على وجه الشذوذ، وحسنه اختلاف اللفظين (3). وعلى القول الأول في (ما) يكون جواب الشرط الجملة الاسمية (فله الأسماء الحسنى)، وعلى القول الثاني يكون جواب (أيًا) محذوف، تقديره: (جازٍ) وتكون الجملة الاسمية (فله الأسماء الحسنى) جواب الشرط الثاني (4).

ويؤيد هذا قراءة طلحة بن مصرف (أيًا من تدعوا) فقيل: (من) تحتمل الزيادة على رأي الكسائي، وأن تكون شرطية جمع بينهما تأكيداً (5).

ووقف الأخوان حمزة و الكسائي على (أيًا) بإبدال التنوين ألفاً، ولم يقفا على (ما) تبييناً؛ لانفصال (أي) من (ما) ويسمى مثل هذا الوقف وقف بيان، ووقف غيرهما على (ما) لامتزاجها بـ (أي) ولهذا فصل بها بين (أي) وبين ما أضيفت إليه في قوله تعالى (أي ما الأجلين) (6).

(1) انظر: الزمخشري، الكشاف 673/2 والسّمين الحلبي، الدر المصون 429/4

(2) انظر: سيبويه، الكتاب 398/2

(3) انظر: العكبري، التبيان 836/2 والزمخشري، الكشاف 673/2 والأندلسي، البحر المحيط 127/7

(4) انظر: الزمخشري، الكشاف 673/2 والسّمين الحلبي، الدر المصون 429/4

(5) انظر: السّمين الحلبي، الدر المصون 228/4 والخطيب، معجم القراءات 138/5 والأندلسي، البحر المحيط 127/7

(6) انظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ 1/ 800 والسّمين الحلبي، الدر المصون 228/4 ومعجم القراءات 138/5

وقد استحسّن أبو بكر الأنباري الوقف على (ما)؛ لأنّ المعنى: (أيّاً تدعوا) و (ما) توكيد، واستقبح الوقف على (أيّاً)؛ لأنّ (ما) حينئذٍ يحتمل أن تكون شرطية، والمعنى: أيّ الاسمين دعوتموه به، جاز، ثم استأنف: (ما تدعوا فله الأسماء) يعني: أن (ما) شرط ثانٍ و(فله الأسماء) جوابه، وجواب الأول مقتر (1).

وهو مردود عند أبي حيان والسمين الحلبي؛ بأنّ (ما) لا تطلق على أحاد أولى العلم، وبأنّ الشرط يقتضي عموماً، ولا يصح هنا، وبأنّ فيه حذف الشرط والجزاء معاً (2).

وجوّز ابن الجزري الوقف على كل من (أيّ) و (ما) كسائر الكلمات المفصولات بالرسم .

وقال الرّعيني: " ولا ينبغي أن يُتعمد الوقف هنا لأحد منهم؛ لأنه ليس بتمام ولا كاف؛ لأنه متعلّق بما بعده، وإنما ذكرته؛ لمن انقطع نفسه عنده، أو امتحن؛ لمعرفة الوقف عليه لا غير (3).

أمّا الموضع الثاني: فهو قوله تعالى: ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلِينَ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ﴾

[القصص:28]

فقوله: (أيّاً) شرطية في موضع الجزاء، منصوبة بـ (قضيت) وجواب الجزاء الجملة الاسمية (فلا عدوان علي) (4).

وفي (ما) قولان: أحدهما: وهو الأرجح عند جمهور النحاة: أن تكون زائدة للتوكيد بين المضاف والمضاف إليه. والثاني: أنها نكرة في موضع جر بإضافة (أيّ) إليها. وقوله: (الأجلين) بدل من (ما) وهو قول ابن كيسان، حيث كان يتلطف في ألّا

(1) انظر: السمين الحلبي، الدرّ المصون 228/4 والزّمخشري، الكشّاف 673/2

(2) انظر: الأندلسي، البحر المحيط 127/7 والسمين الحلبي، الدرّ المصون 228/4

(3) انظر: الخطيب، معجم القراءات 183/5

(4) انظر: العكبري، التبيان 1019/2 والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن 193/2 والقيسي،

مشكل إعراب القرآن 508

يجعل شيئاً زائداً في القرآن الكريم، ويخرج له وجهاً يخرج من الزيادة⁽¹⁾. وذهب القرطبي أن قوله تعالى: (أيما) استفهام منصوب بـ (قضيت) و (الأجلين) مخفوض بإضافة (أيّ) إليه و(ما) صلة للتأكيد وفيه معنى الشرط، وجوابه: (فلا عدوان علي)⁽²⁾. ولم يصادفني من العلماء من قال قوله هذا.

وقرأ الحسن والعباس بن الفضل عن أبي عمرو (أيما) بسكون الياء، وحذف الثانية؛ لثقل التضعيف في الياء⁽³⁾، كما في قول الفرزدق⁽⁴⁾:

تنظرتُ نصرًا والسّمّاكينِ أيهما
عليّ من الغيثِ استهلت مواطِرُه

وقرأ عبد الله بن مسعود: (أيّ الأجلين ما قضيت) بإقحام (ما) بين (الأجلين) و(قضيت)⁽⁵⁾. وذكر الفراء أنه رآها كذلك في مصحفه⁽⁶⁾. وقال: "وهذا أكثر في كلام العرب من الأول"⁽⁷⁾. وأظنه أراد بـ (الأول) زيادتها بين (أيّ) والمضاف إليه، بدليل استشهاده، بقول الشاعر⁽⁸⁾:

وأيّهما ما اتبعنّ فإتني
حريصٌ على إثر الذي أنا تابعٌ

وقال أيضا: "وسمع الكسائيّ أعرابياً يقول: فأيّهم ما أخذنا ركب على أيّهم، يريد في لعبة لهم، وذلك جائر أيضاً حسن"⁽⁹⁾. وذكر ابن مالك أنه إذا زيدت (ما) مع (أيّ)

(1) انظر: القيسي، مشكل إعراب القرآن 508 وابن النحاس، إعراب القرآن 161/3

(2) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 279/13

(3) انظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ 258/2 والسّمين الحلبي، الدرّ المصون 339/5

والزّمخشري، الكشاف 392/3

(4) الفرزدق، ديوانه 281/1

(5) انظر: السّمين الحلبي، الدرّ المصون 340/5 والزجاج، معاني القرآن 198/2 والأندلسي،

البحر المحيط 300/8

(6) انظر: الفراء، معاني القرآن 86/3

(7) الفراء، معاني القرآن 198/2

(8) البيت مجهول القائل (لم أعثر له على قائل في المظان).

(9) الفراء، معاني القرآن 198/2

فالأجود أن تتوسط بينها، وقال: ويجوز أن يجاء بها بعد المضاف إليه، واستشهد بقول الشاعر السالف الذي استشهد به الفراء (1).

وقال أبو القاسم الزمخشري: " فإن قلت: ما الفرق بين موقعي (ما) المزيدة في القراءتين؟ قلت: وقعت في المستفيضة مؤكدة لإبهام (أي)؛ زيادة في شياعها، وفي الشاذة تأكيداً للقضاء، كأنه قال: أي الأجلين صمّت على قضائه، وجردت عزيمتي له" (2).

ومما قد يحمل على الجزاء أيضاً، قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [مريم:69]

قال أبو جعفر ابن النحاس: " وحكى بكر بن شقير أن بعض الكوفيين يقول: في (أيهم) معنى الشرط والمجازاة؛ فلذلك لم يعمل فيها ما قبلها، والمعنى: ثم لننزع من كل فرقة إن تشايعوا أو لم يتشايعوا، كما تقول: ضربت القوم أيهم غضب، والمعنى: إن غضبوا أو لم يغضبوا" (3). وقد استبعد أبو البقاء العكبري هذا القول ونسبه إلى يحيى عن الفراء (4).

4.3 دلالة الكمال:

وتحقيقه أنه معنى كنائي، كثر استعماله في الكلام، وإنما هي (أي) الاستفهامية، فالشيء إذا بلغ مبلغاً قوياً في الكمال والعظمة؛ يتساءل عنه، ويستفهم عن شأنه (5)، فإذا قلت: (مررت برجلٍ أيّ رجل)، فكأنك قلت: لنباهته وكماله؛ يتطلع إلى السؤال عنه،

(1) انظر: ابن مالك، شرح الكافية 169/2

(2) الزمخشري، الكشاف 392/3

(3) ابن النحاس، إعراب القرآن 17/3 والأنباري، غريب إعراب القرآن 108/2 والقيسي، مشكل إعراب القرآن 34

(4) انظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن 879/2

(5) انظر: ابن عاشور، التحرير والتتوير 176/30-177

والعجب من أحواله، فيقال: أيّ الرجال هو؟ هذا أصله؛ ولذلك أعطيت (أيّ) معنى الكمال، وأزيل عنها الاستفهام؛ ليعمل فيها ما قبلها، ويبقى فيها إبهام الاستفهام؛ ليفيد معنى المبالغة في الصفة. وهي وإن لم تكن مشتقة فهي في حكم المشتق؛ لأنها في الأصل استفهام (1)، ويكمن المعنى الذي تؤديه (أيّ) هاهنا في المضاف إليه، فإن أضيفت إلى مشتق من صفة كان القصد من المدح أو الذم هو المعنى الذي يدل عليه المشتق خاصة. أمّا إذا أضيفت إلى غير مشتق فإنّ المدح أو الذمّ يشمل جميع الصفات التي يصح أن توصف بها هذه النكرة من مدح أو ذم (2).

وذكر السيوطي أنّ الغالب في هذه النكرة أن تذكر في الكلام، ومن النادر الشاذ حذفها؛ لأنّ المقصود بالوصف بـ (أيّ) التعظيم، والحذف مناف لذلك (3)، إلا أنه ذكر أيضاً " قيل : شائع " (4) وهو ما سيتبين قريباً - إن شاء الله - عند البتّ فيها في القرآن الكريم.

ومِمّا قد يحمل على هذه الدلالة في القرآن الكريم:

قوله تعالى: ﴿يَأْيُهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ، الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ، فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾ [الانفطار: 6،7،8]

فقوله: (في أيّ صورة) يجوز فيه أوجه: أحدهما: أن يتعلق بـ (ركبك) والثاني: أن يتعلق بمحذوف هو حال من مفعوله. والثالث: أن يتعلق بـ(عدلك) ويكون في (أيّ) معنى التعجب. قال الزمخشري: " فإن قلت : بم يتعلق الجار ؟ قلت: يجوز أن يتعلق بـ (ركبك) على معنى: وضعك وركبك في بعض الصور ومكانك فيه. وبمحذوف: أي ركبك حاصلاً في بعض الصور، ومحلّه النصب على الحال إن علق بمحذوف. ويجوز أن يتعلق بـ(عدلك) ويكون في أي معنى التعجب، أي: فعدلك في صورة

(1) انظر: الشنقيطي، الدرر اللوامع 180/1

(2) انظر: الصبان، حاشية الصبان 270/1

(3) انظر: السيوطي، همع الهوامع 355-356/1

(4) انظر: المصدر نفسه 355/1

عجيبة، ثم قال: (ما شاء ركبك) أي: ما شاء من التراكيب، يعني تركيباً حسناً⁽¹⁾. فعلى القول الثالث تكون (أي) صفة لموصوف محذوف؛ زيادة في التفخيم والتعجيب، وهذا ما نص عليه الألويسي بقوله: " ويجوز أن يكون الجار متعلقاً بـ(عدلك) وحينئذ يتعين في (أي) الصفة، كأنه قيل: فعدلك في صورة أي صورة عجيبة، ثم حذف الموصوف؛ زيادة للتفخيم والتعجيب، وأيّ هذه منقولة من الاستفهام، لكنها لانسلاخ معناها عنها بالكلية عمل فيها ما قبلها " (2).

وفي " ما " في قوله (ما شاء ركبك) ثلاثة أوجه: الزيادة، وكونها شرطية جوابها محذوف، وكونها منصوبة على المصدرية كما يفهم من قول الزمخشري الثالث.

قال أبو البقاء العكبري: " قوله تعالى (ما شاء) يجوز أن تكون (ما) زائدة، وأن تكون شرطية، وعلى الأمرين الجملة نعت لصورة، والعائد محذوف: أي ركبك عليها، وفي يتعلق بـ (ركبك)، وقيل لا موضع للجملة؛ لأنّ في تتعلق بأحد الفعلين [ركبك، عدلك] فالجميع كلام واحد، وإنما تقدم الاستفهام عن ما هو حقه ... " (3).

وقد فند ابن هشام الأنصاري قول العكبري والأقوال الأخر مجتمعة، وأحقّ القول فيها، وذلك بقوله: " وكان حقه إذا علق في بـ (ركبك) وقال: الجملة صفة، أن يقطع أنّ (ما) زائدة، إذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه، ولا تكون جملة الشرط وحدّها صفة، والصواب أن يقال: إن قدرت (ما) زائدة، فالصفة جملة (شاء) وحدّها، والتقدير: (شاءها) وفي متعلقة بـ (ركبك) أو باستقرار محذوف هو حال من مفعوله، أو بـ (عدلك) أي: وضعك في (صورة أيّ صورة) وإن قدرت (ما) شرطية، فالصفة مجموع الجملتين والعائد محذوف أيضاً، وتقديره: (عليها) وتكون في حينئذ متعلقة بـ(عدلك) أي: عدلك في صورة أيّ صورة، ثم استؤنف ما بعده⁽⁴⁾. ويتضح جلياً من قول ابن

(1) الزمخشري، الكشاف 702/4

(2) الألويسي، روح المعاني 269/15

(3) العكبري، إملأ ما من به الرحمن 280/2

(4) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب 659/2

هشام أن الجار قد يتعلق بـ(عدلك) فتكون (أي) صفة لموصوف محذوف،
 والتقدير:(عدلك في صورة أي صورة) ويجوز في (ما) عند تعلّقها بـ (عدلك) أن تكون
 زائدة أو شرطية، والصفة جملة شاء وحدها مع الأولى، ومجموع الجملتين مع الثانية .
 ومما قد يحمل على هذه الدلالة أيضاً ، قوله تعالى : ﴿لَأَيَّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ﴾ [المرسلات :
 12] فأَيّ في قوله (لَأَيَّ يَوْمٍ) كمالية، وهي صفة لموصوف محذوف؛ زيادة في التفخيم
 والتعجيب، والتقدير: (ليوم أيّ يوم) . قال ابن عاشور في تفسير هذه الآية: " والذي
 يظهر لي أن تكون (أي) موصولة دالة على التعظيم والتهويل، وهو ما يُعبّرُ عنه بالدال
 على معنى الكمال، وتكون (أي) صفة لموصوف محذوف يدل عليه ما أُضيفت إليه
 (أي) وتقديره: (ليوم أيّ يوم) أي: ليوم عظيم... ويكون اللام في قوله (لأيّ يوم
 أُجِلت) لام التعليل، أي: جُمِعَت لأجل اليوم الذي أُجِلت إليه، وجملة (أُجِلت) صفة ليوم
 وحذف العائد لظهوره، أي أُجِلت إليه." (1).

ويتراءى للباحث أنّ ما ذهب إليه ابن عاشور جائز، ولا مانع له، وهو من حيث
 الدلالة على الكمال أقوى من الدلالة على الاستفهام وحده. ويعزّز ما ذهب إليه ابن
 عاشور، قولُ الزّمخشري في تفسير هذه الآية: "(لأيّ يوم أُجِلت) تعظيم، وتعجيب من
 هوله" (2).

ويزيده تعزيزاً؛ قول الألوّسي في تفسير هذه الآية: " والاستفهام للتعظيم والتعجيب من
 هول ذلك اليوم .." (3). فأَيّ الكمالية لا يخلو منها تعجيب أو تعظيم أو تهويل.
 إلا أنه يُؤخذ على ابن عاشور هاهنا أنه جعل (أيّاً) موصولة، وهذا محال؛ إذ إنّ " أيّا "
 الموصولة لا تضاف إلى نكرة بإجماع النحاة، فكيف يجعلها ابن عاشور هاهنا
 موصولة؟ والغريب في الأمر أنه ذكر قبل أن يذهب إلى أنها موصولة ما نصه: "

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّوير 426/29

(2) الزّمخشري، الكشاف 665/4

(3) الألوّسي، روح المعاني 191/15

وتجعل " أيّ " اسم استفهام مستعمل للتهويل كما درج عليه جمهور المفسرين الذين صرّحوا ولم يُجْمَلُوا " (1). إلا أنه ومع ذلك خالفهم وجعلها موصولة.

ومما قد يحمل أيضاً على (أيّ) الواقعة نعتاً في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء : 227] فقد جعل أبو البقاء العكبري ومكي بن أبي طالب القيسي (2)، قوله: (أيّ منقلب) نعتاً لمصدر محذوف، والتقدير (ينقلبون انقلاباً أيّ انقلاب)، على أن المصدر - كما هو معلوم - قد يحذف وتتوب عنه صفته، وقد ردّه السمين الحلبي بقوله: " وهذا الذي قاله [العكبري] مردود بأن (أيّاً) الواقعة صفة لا تكون استفهامية، وكذلك الاستفهامية لا تكون صفة لشيء، بل قسمان كل منهما قسم برأسه " (3).

وكنت قد أثبت سابقاً أنّ (أيّاً) الواقعة صفة، هي الاستفهامية نفسها، وهي وإن لم تكن مشتقة فهي في حكم المشتق؛ لأنها في الأصل استفهام، دخلها معنى التعجب والكمال، فانتقلت من الاستفهام إلى الإخبار بتناهي الكمال، ولما انسلخ عنها الاستفهام وأزيل، عمل فيها ما قبلها، وبقي فيها إبهام الاستفهام؛ ليفيد معنى المبالغة في الصفة.

وحسبنا بعد كلّ ما مرّ أن ندفع توهمين اثنين: أحدهما: توهم كثير من النحاة والمفسرين أنّ (أيّاً) في الآيات السالفة، استفهامية لا يجوز أن يعمل فيها ما قبلها؛ وإنما يعمل فيها ما بعدها، ولعلّ هذا يعود إلى عدم الإدراك التام لمعنى الاستفهام المنسلخ من (أيّ) المسوّغ لأن يعمل فيها ما قبلها، الأمر الذي أدّى إلى أن يعتور عليهم إعرابها، وجعلهم يعترضون على كونها كمالية؛. والثاني: توهم بعض النحويين أنّ حذف موصوف (أيّ) الكمالية نادرٌ في اللغة، وأنّ حذفه منافٍ للتعظيم المقصود بـ(أيّ) وقد عبّر السيوطي عن شيوعه بقوله: " حذفها نادر وقيل شائع " (4). فيذهب مما مرّ الدور

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير 426/29

(2) انظر: العكبري، إملاء ما من به الرّحمن 170/2 والقيسي، مشكل إعراب القرآن 496

(3) السّمين الحلبي، الدّر المصون 293/5

(4) السيوطي، همع الهوامع 355/1

ويثبت الشيوع، ويعزّز ما أذهب إليه، حذف موصوفها في الشعر والنثر أيضاً ومنه قول الفرزدق⁽¹⁾:

إذا حاربَ الحجاجُ أيّ منافقٍ علاهُ بسيفٍ كلما هزّ يقطعُ
وقول أبي تمام⁽²⁾:

أرأيت أيّ سوافٍ وُخدودٍ برزّن لنا بين اللوى فزروُدٍ

5.3 دلالة النداء:

وأيّ بهذه الدلالة تقع وصلة لنداء ما في الألف واللام، وإنما هي وصلة؛ لأنه لا يجوز أن يقال: يا الناس، فجيء بـ (أيّ)؛ للتوصل إلى ندائه ونداء أشباهه، على أن المنادى حقيقة، هو الناس، وأختيرت (أيّ) هاهنا دون غيرها؛ لأنها اسم مبهم يصلح لكل شيء، فهي تفتقر إلى ما يوضحها ويزيل إبهامها، فألزمت التابع؛ ليوضحها وبينها كما تبينها الصلة في غير الجزاء والاستفهام.

ولغلبة الإضافة عليها لما جاؤوا بها هاهنا غير مضافة؛ عوضوا هاء التنبيه قبل تابعها؛ لما فاتها من الإضافة، واختلف النحاة في تابعها، فقيل: هو نعت مطلقاً - سواء أكان جامداً أم مشتقاً - وقيل: هو عطف بيان. وقيل: إن كان مشتقاً فهو نعت وإن كان جامداً فهو عطف بيان. والمصطلح عليه قديماً هو اصطلاح (الوصف أو الصفة) لـ (أيّ)؛ وذلك لأنّ الجامد هاهنا مؤوّل بالمدعو أو بالمتصف بالرجولية في نحو قولك: يأيّها الرجل، فهو مشتق بحسب التأويل⁽³⁾.

والجمهور على رفع هذا التابع، إيذاناً بأنّه المقصود بالنداء، وأجاز المازني نصبه؛ قياساً على جواز نصب صفة غيره من المناديات المضمومة؛ حملاً على موضعها، وذهب الأخفش إلى أنّ (أيّا) هاهنا موصولة حذف صدر صلتها، وهي خبر مبتدأ

(1) الفرزدق، ديوانه 417/1

(2) أبو تمام، ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي 384/1

(3) انظر: الدسوقي، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب 216-215/1

محذوف، والتقدير: (يا من هم الناس) و(يا من هم الذين)، واشترط النحاة في تابعها أن يكون اسماً موصولاً أو اسم إشارة أو اسم جنس أو ما يجري مجراه، وقد توصف صفة (أيّ) ولا تكون إلا مرفوعة، مفردة كانت أم مضافة. والمستفيض في النداء أن تؤنث (أيّ) لتأنيث تابعها (1).

وسأتناول هذه الدلالة في القرآن الكريم على النحو الآتي:

1.5.3 أولاً: كون تابعها اسماً موصولاً:

وهو الغالب فيها في القرآن الكريم حيث وقع تابع (أيّ) اسماً موصولاً في ثلاثة وتسعين موضعاً، على أنّ هذا الموصول في اثنين وتسعين موضعاً منها هو (الذين) وصلته (آمنوا)، عدا ثلاثة مواضع كانت الصلة في أحدهما (أوتوا) وفي الآخر (كفروا) وفي الثالث (هادوا) ويبقى موضع واحد، كان الموصول هو (الذي) وصلته (نزل عليه الذكر). وذكر المفسرون أنّ كل آية أولها (يأيها الذين آمنوا) إنّما نزلت بالمدينة (2).

2.5.3 ثانياً: كون تابعها ليس موصولاً:

ما دام التابع ليس موصولاً، فلم يبق لهذا التابع إلا أن يكون اسم إشارة أو اسم جنس أو ما يجري مجراه، أمّا كون هذا التابع اسم إشارة فلم تقع (أيّ) على كثرتها في القرآن الكريم موصوفة باسم إشارة، فذكر ابن عاشور أنّه قد يكون بقايا استعمال عتيق (3). وأمّا كون تابعها اسم جنس أو ما يجري مجراه فقد جاءت (أيّ) موصوفة بهذا التابع بألفاظ مختلفة، منها لفظ (الناس) و به وقع أول نداء في القرآن الكريم، وجاء

(1) انظر: الصبان، حاشية الصّبان 223/3

(2) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 157/1 وهو صحيح كما في الأندلسي، البحر المحيط 153/1

(3) انظر: ابن عاشور، التّحرير والتّوير 325/1

عن المفسرين أن كل آية أولها (يأيها الناس) إنما نزلت في مكة، ويرد قولهم بأن سورة البقرة والنساء مدنيتان وفيهما (يأيها الناس) ⁽¹⁾. وقد بلغ عدد الآيات التي وقع فيها تابع (أي) بلفظ الناس إحدى وعشرين آية، ويأتي لفظ الناس من حيث الكم بعد الموصول.

وقد وقع تابع (أي) بلفظ النبي في ثلاث عشرة آية، وهي:

قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ﴾ [الأنفال:64]

قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ [الأنفال:65]

قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى﴾ [الأنفال:70]

قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [التوبة:73]

قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ﴾ [الأحزاب:1]

قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ﴾ [الأحزاب:28]

قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ﴾ [الأحزاب:45]

قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾ [الأحزاب:50]

قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ﴾ [الأحزاب:59]

قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ [المتحنة:12]

قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق:1]

قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تَحْرِمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحریم:1]

قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التحریم:9]

وقد وقع تابع (أي) بلفظ (الملا) في خمس آيات ، وهي :

قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ﴾ [يوسف:43]

قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ﴾ [النمل:29]

قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي﴾ [النمل:32]

قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾ [النمل:38]

(1) انظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي 157/1. وحمل أبو حيان الأندلسي ذلك على الأغلب،

انظر: الأندلسي، البحر المحيط 153/1

قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ ﴾ [القصص:38]

وقد وقع لفظ التابع (الرسول) في آيتين ، وهما:

قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ ﴾ [المائدة:41]

قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ [المائدة:67]

وبلفظ (العزيز) في آيتين أيضاً وهما:

قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ ﴾ [يوسف:78]

قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَيْهِ قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ ﴾ [يوسف:88]

وبلفظ (المرسلون) في آيتين أيضاً، وهما:

قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ ﴾ [الحجر:57]

قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ ﴾ [الذاريات:31]

ووقع بلفظ (الإنسان) في آيتين أيضاً، وهما:

قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾ [الانفطار:6]

قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ ﴾ [الانشقاق:6]

وقد وقع تابع (أي) بالألفاظ تختلف عما سبق ذكره، ولكل واحد منها موضع، وهذه

الألفاظ هي:

قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ ﴾ [المؤمنون:51]

قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ﴾ [النمل:18]

قوله تعالى: ﴿ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ ﴾ [يس:59]

قوله تعالى: ﴿ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ [الزمر:64]

قوله تعالى: ﴿ أَيُّهَا الضَّالُّونَ ﴾ [الواقعة:51]

قوله تعالى: ﴿ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ ﴾ [يوسف:46]

قوله تعالى: ﴿ أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ [الكافرون:1]

قوله تعالى: ﴿ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [النور:31]

قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ ﴾ [الزخرف:49]

قوله تعالى: ﴿ أَيُّهَا النَّقْلَانِ ﴾ [الرحمن: 31]

قوله تعالى: ﴿ أَيَّتُهَا الْعَيْرُ ﴾ [يوسف: 70]

قوله تعالى: ﴿ يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴾ [الفجر: 27]

قوله تعالى: ﴿ أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ ﴾ [المزمل: 1]

قوله تعالى: ﴿ أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴾ [المدثر: 1]

3.5.3 ثالثاً: كون تابعها موصوفاً: ذكر علماء اللغة أنه يجوز أن توصف صفة (أي) ولا تكون إلا مرفوعة، مفردة كانت أم مضافة، وقد جاءت صفة (أي) موصوفة في القرآن الكريم في موضعين، وهما:

قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا الضَّالُّونَ الْمُكَذِّبُونَ ﴾ [الواقعة: 51]

قوله تعالى: ﴿ يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴾ [الفجر: 27]

فقوله: (النفس) صفة (أي) و(المطمئنة) صفة للنفس، وذكر ابن النحاس أنه يجوز نصب (المطمئنة) إن جعلتها صفة (أي)؛ وذلك لأن الكلام قد تم⁽¹⁾.

4.5.3 رابعاً: كون تابعها مؤنثاً: المستفيض في النداء أن يؤنث لفظ (أي) إذا وصفت

بمؤنث، وقد جاءت صفة (أي) مؤنثة في القرآن الكريم في موضعين وهما:

قوله تعالى: ﴿ أَيَّتُهَا الْعَيْرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ ﴾ [يوسف: 70].

قوله تعالى: ﴿ يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴾ [الفجر: 27].

فؤنثت (أي) في الموضعين؛ لأنّ (العير) و(النفس) مؤنثتان. وقرأ زيد بن علي (يأيها النفس) كنداء المذكر، وذكر السمين الحلبي أنه لم يجوز ذلك إلا صاحب البديع، وهذه شهادة له، وذكر له وجهاً وهو أنّ (أيّا) لما لم تطابق صفتها، تشبیه وجمعاً جاز أن لا

(1) انظر: ابن النحاس، إعراب القرآن 140/5

تطابقها تأنيثاً، تقول: يَأْيَها الرجلان، يَأْيَها الرجال⁽¹⁾. وقد جوز ابن النحاس ذلك أيضاً؛ لإبهام (أَيّ)⁽²⁾.

ويمكن تلخيص الشواهد القرآنية على النحو الآتي:

- 1- إضافتها إلى مفرد مؤنث ظاهر، وذلك في موضعين: ﴿بَأَيّ أَرْضٍ﴾ [لقمان:34] و ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ﴾ [الانفطار: 8] ولم تؤنث في الموضعين.
- 2- إضافتها إلى جمع ظاهر، وذلك في اثني و ثلاثين موضعاً: ﴿فَبَأَيّ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [غافر:81] و ﴿بَأَيّ آلاءِ رَبِّكَ تَتَمَارَى﴾ [النجم:55] و ﴿بَأَيّ آلاءِ رَبِّكَمَا تَكْذِبَانِ﴾ [الرحمن: 13] كرّرت ثلاثون مرة، ولم تؤنث في أيّ منها.
- 3- اتصالها بـ (ها)، وذلك في أربعة مواضع: ﴿أَيَّتْهَا الْعَيْرُ﴾ [يوسف:70] و ﴿أَيُّهَا أَزْكَى﴾ [الكهف:19] و ﴿يَأْيَها النَّملُ﴾ [النمل:18] و ﴿يَا أَيَّتْهَا النَّفْسُ الْفَجْرُ﴾ [27] فأنثت " أَيْ " وصلة النداء في موضعين، وهو المستفيض كما مرّ. فهذه ثمان و ثلاثون موضعاً عبّر بها عن المؤنث أو ما كان في حكمه، وما تبقى فعلى التذكير.

5.5.3 خامساً: حذف حرف النداء:

يجوز حذف حرف النداء مع (أَيّ) اختصاراً، وقد جاء حرف النداء محذوفاً مع (أَيّ) في المواضع الآتية:

- قوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ...﴾ [النساء:133]
- قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا...﴾ [يوسف:46]
- قوله تعالى: ﴿أَيَّتْهَا الْعَيْرُ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ﴾ [يوسف:70]
- قوله تعالى: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: 31]
- قوله تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهُ التَّقْلَانِ﴾ [الرحمن:31]

(1) انظر: السّمين الحلبي، الدرّ المصون 523/6

(2) انظر: ابن النّحاس، إعراب القرآن 140/5

وقد جاء كل ما فيه (أيها) في القرآن الكريم بألف بعد الهاء إلا في ثلاثة مواضع، وهي، قوله تعالى: ﴿ أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [النور: 31] وقوله: ﴿ أَيُّهُ النَّقْلَانِ ﴾ [الرحمن 31]: ﴿ يَا أَيُّهُ السَّاحِرُ ادْعُ لَنَا رَبَّكَ ﴾ [الزخرف49]. والسرّ في ذلك كما قاله الزركشي: " والسرّ في سقوطها في هذه الثلاثة الإشارة إلى معنى الانتهاء إلى غاية ليس وراءها في الفهم رتبة يمتد النداء إليها، وتنبية على الاقتصار والاقتصاد من حالهم والرجوع إلى ما ينبغي" (1).

والعامة على فتح الهاء وإثبات ألف بعد هاء التثنية، وقرأ ابن عامر في هذه المواضع الثلاثة بضم الهاء وصلّاً، فإذا وقف سكّن، ووجهها أنه لما حذف الألف؛ لالتقاء الساكنين استخفت الفتحة، فضمت الهاء إبتاعاً، وقد رُسمت هذه المواضع الثلاثة دون ألف، فوقف أبو عمر والكسائي بألف، والباقون بدونها؛ إبتاعاً للرسم ولموافقة الخط للفظ، وثبتت في غير هذه المواضع؛ حملاً لها على الأصل نحو: (يأيها الناس) (2). وقد استبعد العكبري ضم الهاء إبتاعاً (3). وذكر السمين أنّ الرسم سنة متبعة (4).

قوله تعالى: ﴿ وَامْتَأَزُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ ﴾ [يس: 59]

قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ ﴾ [الحجر: 57 و الذاريات: 31]

قوله تعالى: ﴿..تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ [الزمر: 64]

قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا الضَّالُّونَ الْمُكَذِّبُونَ ﴾ [الواقعة: 51]

6.5.3 إضافتها وكونها بعضاً ممّا تضاف إليه:

سبق أن قلنا: إنّ (أيّا) تقع على شيء هي بعضه (5)، فهي موضوعة على الإضافة؛ لأنها في أحوالها بعض لما تضاف إليه، فلا تفيد إلا بالمضاف إليه، وهذا

(1) الزركشي، البرهان في علوم القرآن 475/1

(2) انظر: الزمخشري، الكشاف 227/3 والسمين الحلبي، الدر المصون 217/5

(3) انظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن 156/2

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون 217/5

(5) انظر: ما في هذا البحث صفحة (27)

المعنى يوجب أن يكون المضاف إليه مما يتبع (1)، وهو كذلك مع أيّ، إلا في (أيّ) الدالة على معنى الكمال؛ لأنّ ذلك لا يتصور في الصفة أبداً وإنما هي للموصوف لا بعنه (2)، وهي واجبة الإضافة في جميع أقسامها لفظاً ومعنى أو معنى فقط، أو كلاهما معاً كما في الدالة على معنى الكمال (3). ويستثنى من ذلك الواقعة وصلة للنداء، فإنّها ليست مضافة لا لفظاً ولا تقديراً، ولغلبة الإضافة عليها ألزموها (هاء) التثنية؛ عوضاً عما فاتها من الإضافة (4)، وهي بحسب ما تضاف إليه على ثلاثة أقسام: أحدهما: ما يجب فيه أن تضاف إلى معرفة، وهي الواقعة موصولة؛ لأنّ الموصول مراد تعيينه وإضافته إلى النكرة تقتضي إبهامه؛ فيحصل التدافع (5). ويلزمها هاهنا مراعاة لفظها دون المضاف إليه.

الثاني: ما يجب فيه أن تضاف إلى نكرة، وهي الدالة على معنى الكمال، الواقعة صفة لنكرة وحالاً لمعرفة؛ وذلك لأنّها لو أضيفت إلى معرفة - كما أسلفنا - لكانت بعضاً مما تضاف إليه وذلك لا يتصور أبداً في الصفة. ويلزمها هاهنا الإضافة إلى مماثل الموصوف لفظاً ومعنى، أو معنى فقط (6).

الثالث: ما يجوز فيه أن تضاف إلى المعرفة تارة وإلى النكرة تارة أخرى، وهي الواقعة شرطاً أو استفهاماً، فإنّ أضيفت (أيّ) هاهنا إلى معرفة فهي سؤال عن الاسم، وتكون بعضاً من هذه المعرفة التي هي اثنان فصاعداً، ويجاب عنها بأحد الأسماء، ولا تضاف لمعرفة واحدة؛ لأنّ الواحد لا يتبع، فهي في المعرفة بمعنى بعض فيراعى فيها لفظها دون المضاف إليه، على أحسن الأقوال، وإن أضيفت (أيّ) هاهنا إلى نكرة، كانت

(1) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 149/2

(2) انظر: الشنقيطي، الدرر اللوامع 180/1

(3) انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان 395/2

(4) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 153/2

(5) انظر: الصّبّان، حاشية الصّبّان 269/1

(6) انظر: المصدر نفسه 270/1

سؤالاً عن الصفة، وتكون بعدد النكرة كلّها، ويجاب عنها على عدد النكرة، وتضاف إلى الواحد والاثنين والجماعة، فهي في النكرة بمعنى كل فيجوز فيها مراعاة لفظها أو مراعاة المضاف إليه وهو الأحسن والأفصح (1).

ولا تقتضي (أي) في جميع أحوالها جواباً إلا إذا كانت استفهاماً، وجوابها التعيين؛ لأنها في الاستفهام مفسّرة بالهمزة وأم (2). وقد أشار النحاة والمفسرون إلى هذا المعنى عند وقوفهم على قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام: 19].

قال أبو البقاء العكبري: " وأيّ بعض ما تضاف إليه، فإذا كانت استفهاماً اقتضى الظاهر أن يكون جوابها مسمى باسم ما أضيفت إليه، وهذا يوجب أن يسمى الله شيئاً، فعلى هذا يكون قوله: (قل الله) جواباً، و(الله) مبتدأ، والخبر محذوف، أي: أكبر شهادة، وقوله: (شاهد) خبر مبتدأ محذوف، ويجوز أن يكون (الله) مبتدأ و(شاهد) خبره، ودلت هذه الجملة على جواب (أي) من طريق المعنى (3).

وذكر الزمخشري قولاً آخرًا، فقال: " وأراد: أي شهيد (أكبر شهادة) فوضع شيئاً مقام شهيد؛ ليبالغ في التعميم (4). وجعل مكّي بن أبي طالب قوله تعالى (أي شيء أكبر شهادة) دليلاً على أن شيئاً من أسماء الله تعالى، وذلك بقوله: " وفي الآية دلالة على أن شيئاً من أسماء الله؛ لأنّ قوله: (أي شيء أكبر شهادة) جاء جوابه (قل الله)، ولا يجوز: أي ملك أكبر شهادة؟ قل الله، ولا يحمل الكلام على الانقطاع مع إمكان الاتصال (5).

(1) انظر: الهروي، الأزهية في علم الحروف 108-109 والصّبّان، حاشية الصّبّان 268/1 وابن

مالك، شرح الكافية 429/1 وحسن، النحو الوافي 110/3

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 149/2

(3) العكبري، إملاء من به الرحمن 237/1-238

(4) الزمخشري، الكشف 11/2

(5) القيسي، مشكل إعراب القرآن 320

وقال ابن عطية: وتتضمن هذه الآية أن الله عز وجل يقال عليه شيء كما يقال عليه موجود ولكن ليس كمثلته شيء.

وقال غيرهم " شيء " هنا: يقع على القديم والمحدث والجوهر والعرض والمعدوم والموجود ولما كان هذا مقتضاه، جاز إطلاقه على الله عز وجل واتفق الجمهور على ذلك، وخالفهم الجهم وقال: لا يطلق على الله شيء ويجوز أن يسمى ذاتاً وموجوداً؛ وإنما لم يطلق عليه شيء؛ لقوله عز وجل: ﴿خالق كل شيء﴾ [الأنعام: 102] وقوله: ﴿ولله الأسماء الحسنى﴾ [الأعراف: 180] فهو جلّ وعلا لا يخلق نفسه، ولا يجوز دعوته بأعم الأشياء أو بما لم يكن من الأسماء الحسنى. وقد ناقش أبو حيان الأندلسي هذه الأقوال ووافق الجمهور في جواز المسألة⁽¹⁾.

أما إضافتها في القرآن الكريم، فقد جاءت وفقاً للقواعد والأصول ولم يستوقفني ما يشكل في إضافتها سوى الآية السالفة فقط.

وقد وقعت (أي) مضافة إلى معرفة في القرآن الكريم في المواضع الآتية:

قوله تعالى: ﴿ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ .. ﴾ [الأنعام: 81]

قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُونَ أَقْلَامُهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾ [أل عمران: 44]

قوله تعالى: ﴿ لَا تَذَرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ ﴾ [النساء: 11]

قوله تعالى: ﴿ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا ﴾ [التوبة: 12]

قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [هود: 7]

قوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ ﴾ [الإسراء: 57]

قوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [الكهف: 7]

قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى ﴾ [الكهف: 19]

قوله تعالى: ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ [مريم: 69]

قوله تعالى: ﴿ أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا ﴾ [مريم: 73]

قوله تعالى: ﴿ وَتَتَعَلَّمَنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى ﴾ [طه: 71]

(1) انظر: الأندلسي، البحر المحيط 4/458-459

قوله تعالى: ﴿ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا ﴾ [النمل:38]
 قوله تعالى: ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلِينَ قَضَيْتُ ﴾ [القصص:28]
 قوله تعالى: ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُكْرَهُونَ ﴾ [غافر:81]
 قوله تعالى: ﴿ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكَ تَتَمَارَى ﴾ [النجم:55]
 قوله تعالى: ﴿ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [الرحمن:13، 16، 18، 21، 23، 25، 28، 30، 32، 34، 36، 38، 40، 42، 45، 49، 51، 53، 55، 57، 59، 61، 63، 65، 67، 69، 71، 73، 75، 77]

قوله تعالى: ﴿ الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [الملك:2]
 قوله تعالى: ﴿ بِأَيُّكُمْ الْمَفْتُونُ ﴾ [القلم:6]
 قوله تعالى: ﴿ سَلِّمُوا إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ ﴾ [القلم:40]

7.5.3 وقد وقعت مضافة إلى نكرة في المواضع التالية:

قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ ﴾ [الأنعام:19]
 قوله تعالى: ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف:185]
 قوله تعالى: ﴿ أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء:227]
 قوله تعالى: ﴿ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾ [لقمان:34]
 قوله تعالى: ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللَّهِ ﴾ [الجمانية:6]
 قوله تعالى: ﴿ لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ ﴾ [المرسلات:12]
 قوله تعالى: ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾ [المرسلات:50]
 قوله تعالى: ﴿ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾ [عبس:18]
 قوله تعالى: ﴿ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴾ [التكوير:9]
 قوله تعالى: ﴿ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾ [الانفطار:8]

هذا، ولم تردّ (أيّ) محذوفة المضاف إليه في القرآن الكريم إلا في موضع واحد⁽¹⁾، وهو قوله عز وجل:

﴿ أَيُّ مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء:110]

(1) انظر: ما في هذا البحث (دلالة الشرط والجزاء) صفحة(173)

النتائج

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج، ومن أبرزها:

" أيّ " المشدّدة: اسم لا ظاهر ولا مضمر بل مبهم يحتاج إلى ما يفسّره ويزيل إبهامه ويوضح معناه؛ لوقوعه على كل شيء، وهي مشتقة من أوى يأوي إذا انضمّ واجتمع، وأصلها " أويّ " فاجتمع الواو والياء، وسبقت الأولى بالسكون؛ فقلبت ياءً، وأدغمت في الياء فصارت (أيّ). وترجع في الكلام إلى معنى التعيين والتمييز للشيء من غيره. دخلت أيّ المشدّدة الكلام لفوائد عدّة، منها: الاختصار والإيجاز والتخفيف على اللسان، فسدت " أيّ " مسدّ جُمِلَ بأسرها، كما في الاستفهام والشرط والدالة على الكمال. ولولاها أيضاً لما كان بالإمكان نداء " الرجل " و " الناس " و " الذين " وغيرهم ممّن يكثر نداؤهم في لغتنا العربية على أسنة البلغاء والفصحاء في الخطب والمناسبات وغيرها، وكان كلامنا وعراً مبتوراً، وفرق كبير بين قولنا: يا رجل ويأيتها الرجل.

وتقع " أيّ " المشدّدة في العربيّة على عدّة أوجه: فتقع استفهاماً، وشرطاً، وموصولاً، ووصلةً لنداء ما فيه الألف واللام، ودالة على معنى الكمال، نعتاً للنكرة وحالاً للمعرفة، وزاد الأخفش وجهاً سادساً وهو أن تقع نكرة موصوفة، نحو: (مررت بأبيّ مُعجَبٍ لك)؛ قياساً على (من) في نحو قولك: (مررت بمنّ مُعجَبٍ لك) وهو قويّ في القياس؛ لأنها معربة، إلا أنه غير مسموع، والجمهور على منع ذلك.

وقد أنكر الخليل بن أحمد الفراهيدي ويونس بن حبيب، وثعلب، والأخفش، وقوعها موصولة؛ إلا أنّ وقوعها موصولة محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب بنقل الثقات، إلّا أنّ وقوعها موصولة مقارنة مع أنواعها الأخر قليل جداً. وأنكر أصحاب أبي حيان الأندلسي وقوعها حالاً، والجمهور على وقوعها، إلا أنه يصحّ عند وقوعها حالاً أن تكون مبتدأ أيضاً، وذلك بحسب رواية الشاهد الشعري.

والمستفيض في النداء أن تؤنث (أي) لتأنيث صفتها، وألا يلحقها من علامات الفروع شيء غير التاء، فلا تنثنى ولا تجمع. والمستفيض في غير النداء تجريدها من التاء، وهو الأفصح فيها، وقد تنثنى وتجمع إلا أن تنثيتها وجمعها في غير الحكاية ضعيفان.

وإذا أنثت " أي " بالتاء عند حذف ما تضاف إليه، لم تمنع الصّرف عند الجمهور؛ إذ ليس فيها إلا التّأنيث، والتّأنيث وحده لا يكفي ما لم تكن علماً، وهو القياس. وقدّ تمنع من الصّرف عند قطعها عن الإضافة إذا حُمِلت على أنها اسم جهة.

واجتلبت " أي " وصلة النداء للتوصل إلى نداء ما فيه الألف واللام؛ وذلك للتخلص من تشكّل المقطع الطويل المغلق كما ذكر المحدثون، وليس تماماً كما ذهب القدماء. وقد جوّز المازني نصب تابع " أي " وصلة النداء؛ قياساً على جواز نصب صفة غيره من المناديات المضمومة؛ حملاً على موضعها، وهي إجازة مطروحة عند جمهور النحاة، إلا أن قوله له ما يعزّزه، فـ " تابع ذي محل له محل متبوعه " وساعده الاستعمال بقراءة من قرأ " قل يأيها الكافرين ".

وضمة تابع " أي " في النداء ضمة إبتاع، فهي حركة طارئة؛ لتحقيق المشاركة الصورية في المظهر اللفظي بين التابع والمتبوع، فهي لا تدل على شيء غير المماثلة الشكلية، ومن التساهل في التعبير أن يقال في هذا التابع أنه مرفوع، والصواب أن يعرب نعتاً منصوباً بفتحة مقدّرة منع من ظهورها ضمة المماثلة. والمطرّد في أمّات المصادر العربية اصطلاح الوصف على تابع " أي " وصلة النداء، وقلّما يطلق عليه بدلاً أو نعتاً. وإنّ قولهم : " يا أيّها " تركيب غير جارٍ على قياس اللغة وقد يكون من بقايا استعمال عتيق.

وقد عدّ ابن جنّي مقولة الكسائي " أيّ هكذا خلقت " من سقطات العلماء وذلك عندما أجازها مع المستقبل ولم يجزها مع الماضي، وهو الغالب والمستحسن فيها، لأنّ الماضيّ يزيل المعنى الذي وضعت له " أيّ " والمستقبل ليس كذلك. وقد تعدّ مقولة الكسائي من العلل السمعية البعيدة عن الفلسفة والمنطق التي امتاز بها المذهب الكوفي.

وقد جاءت " أيّ " في القرآن الكريم على خمس دلالات، وهي دلالة الاستفهام ودلالة النداء ودلالة الصلة ودلالة الكمال ودلالة الشرط .

وقد وقع الاستفهام بـ " أيّ " في القرآن الكريم في تسعة وخمسين موضعاً من مجموع الاستفهام القرآني كلّهُ، والبالغ مئتين وستين استفهاماً بعد الألف (1260) وهذا الاستفهام على ثلاثة أقسام: مجازي وهو الغالب، وحقيقي، وصوّريّ. وأبرز المعاني المجازية التي تفيدها " أيّ " تعظيم ما أضيفت إليه، وإنكار الفعل الواقع بعدها؛ لأنه ما كان ينبغي أن يقع مع تقيحه وتوبيخ فاعله. والتهويل والتعجب والتعجيب.

الاستفهام بـ " أيّ " في باب التعليق استفهام صوري شكلي بحت لا يحمل أيّ معان أو دلالات بلاغية، فهو استفهام ولا استفهام في الواقع، وهو من المواضع التي غلب فيها أحكام اللفظ دون المعنى، ولعلّ هذا ما دفع سيبويه - رحمه الله - إلى القول بأنّ " أيّا " في مثل هذه الأساليب موصولة لا استفهامية وتبنى حينئذٍ على الضم إذا تحققت فيها شرطان: الإضافة لفظاً، وحذف صدر الصلة من الجملة الاسمية ذات الخبر المفرد، وقد نظرت المدرسة التركيبية إلى هذا الأسلوب نظرة سيبويهية.

وقد كثر النداء بـ " يأيّها " في القرآن الكريم؛ لأنّ فيه أوجهاً من المبالغة والتأكيد: بما في " يا " من الإيقاظ، وما في " أيّ " من التّوسم، وما في " ها " من التنبيه " ولأنّ هذا النداء يجمع بين نداء النفس ونداء القلب ونداء الروح؛ لأنّ النداء به يستدعي إقبال المنادى على ما سيلقى عليه بنفسه وقلبه وروحه. فضلاً عمّا في هذا الأسلوب من تنبيه وإثارة وإدناء بلطف.

معنى الكمال التي تدلّ عليه " أيّ " معنى كنائي، كثر استعماله في الكلام، وإنّما هي (أيّ) الاستفهامية، فالشيء إذا بلغ مبلغاً قوياً في الكمال والعظمة؛ يتساءل عنه، ويستفهم عن شأنه، فإذا قلت: (مررت برجلٍ أيّ رجلٍ)، فكأنك قلت: لنباهته وكمالهِ؛ يتطلع إلى السؤال عنه، والعجب من أحواله، فيقال: أيّ الرجال هو؟ هذا أصله؛ ولذلك أعطيت (أيّ) معنى الكمال، وأزيل عنها الاستفهام؛ ليعمل فيها ما قبلها، ويبقى فيها إبهام

الاستفهام؛ ليفيد معنى المبالغة في الصفة. وهي وإن لم تكن مشتقة فهي في حكم المشتق؛ لأنها في الأصل استفهام.

نقل السيوطي عن علماء اللغة أنّ من النادر الشاذ حذف موصوف " أيّ " الكمالية؛ لأنّ المقصود بالوصف بـ(أيّ) إنّما هو التعظيم والتأكيد، والحذف يناقض ذلك، والشواهد الشعرية والنثرية خلاف ذلك؛ إذ قد يحذف موصوف " أيّ " زيادة في التّفخيم والتعجيب، فضلا عن أنّ الضوابط النحويّة لا تمنع حذف موصوفها، ولا ضعف في هذا مطلقا. وهذه إحدى إجازات مجمع اللغة العربية في المنعقد في القاهرة عام ألف وتسعمائة وتسعة وستين، في دورته الخامسة والثلاثين.

وانتهت الدراسة إلى أنّ لغتنا العزيزة ما زالت تشرّع أبوابها للباحثين والدارسين فهي بحاجة إلى المزيد من السواعد والهمم؛ للكشف عن الكنوز والدرر التي تعجّ بها، فما قد انتهت هذه الدراسة المتواضعة حول " أيّ " المشددة، فاتحة معها أبوابا من التساؤلات التي ما زالت مشرّعة؛ لذا أنصح الباحثين والدارسين إلى الإقبال على هذا النوع من الدراسة؛ لما فيها من لطائف ونكات لا تعد ولا تحصى.

المراجع

- آل بسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح 1419، علماء نجد خلال ثمانية قرون، دار العاصمة- السعودية ط2.
- الأمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر 1991، المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء العرب وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، تحقيق ف. كرنكو، دار الجيل - بيروت، ط1.
- إبراهيم، إبراهيم حسن، (د.ت) أسرار النداء في لغة القرآن. الأخطل، غياث بن غوث بن الصلت 1986 ديوانه، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد 1967 تهذيب اللغة، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي.
- الأسترأبادي، رضي الدين محمد بن الحسن 1996 شرح الرضي على الكافية، منشورات قاريونس- بنغازي، ط2.
- الأشموني، علي بن أحمد 1995 شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى " منهج السالك" تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، ط1.
- الأعشى، ميمون بن قيس 1974 ديوان الأعشى الكبير، تحقيق محمد محمد حسين، دار النهضة العربية- بيروت، ط2.
- الألوسي، شهاب الدين السيد محمود 2001 روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط1.
- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم 1978 كتاب المذكر والمؤنث، تحقيق طارق عبد عون الجنابي، مطبعة العاني- بغداد، ط1.

- الأنباريّ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد النحويّ 2004،
أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، دار البشائر - دمشق، ط2.
- الأنباريّ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد النحويّ 2003،
الإتصاف في مسائل الخلاف ومعه كتاب الإتصاف من الإتصاف: محمد محيي
الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا - بيروت ط1.
- الأنباريّ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد النحويّ (د.ت)
البيان في غريب إعراب القرآن، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت -
لبنان.
- الأندلسي، أبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي 1992 البحر المحيط في التفسير،
تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- أنيس، إبراهيم، 1961 الأصوات اللغوية، دار النهضة العربية، ط3.
تريكي، مبارك 2007، مقالة (النداء بين النحويين والبلاغيين) مجلة حوليات التراث
(مستغانم - الجزائر) العدد السابع، ورقة 142-143.
- التفتازاني، سعد الدين سعود بن عمر 2001 المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم،
تحقيق عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.
- أبو تمام، حبيب بن أوس الطائي 1964 ديوانه بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد
عبد عزام، دار المعارف بمصر.
- ابن جابر الأندلسي، الشارح الأندلسي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن جابر
الهوراري (د.ت)، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد، المكتبة
الأزهرية للتراث .
- الجرجاني، عبد القاهر 1989، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق محمد محمود
شاكور، مكتبة الخانجي، ط2.
- جمعة، حسين، 2005 جمالية الخبر والإنشاء، دراسة بلاغية جمالية نقدية، منشورات
اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

- جمعة، سعيد، 2003 البلاغة العالية في آية المداينة، مكتبة الآداب - مصر، ط1.
- جميل، منى حسن، 2002 الاستفهام في العربية، دراسة دلالية تركيبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان 2006 الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان 1993 سرّ صناعة الإعراب، تحقيق حسن الهنداوي، دار القلم - دمشق ط2.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان 1969 المحتسب في تبين وجوه القراءات الشاذة والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف و عبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي 1999 الصحاح بحواشي عبد الله بن بري بن عبد الجبار المصري، وكتاب الوشاح للقادلي أبي زيد عبد الرحمن بن عبد العزيز المغربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط1.
- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان 1989 أمالي بن الحاجب، تحقيق فخر سليمان قدارة، دار عمار، عمان - الأردن، ودار الجيل، بيروت - لبنان.
- الحربي، محمد البائل 1994 أيّ المشددة بين أقوال النحاة ونصوص التراث، منشورات جامعة سعود، مركز البحوث، ط1.
- حسان، تمام، 1986 مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة.
- حسن، عباس، (د.ت) النحو الوافي، القاهرة، دار المعارف، ط9.
- الحموز، عبد الفتاح 1993 ظاهرة التغليب في العربية، منشورات جامعة مؤتة، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، ط1.
- الحموز، عبد الفتاح 1997 الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، دار عمار، عمان - الأردن، ط10.

حميد بن ثور الهلالي 1951 (30هـ تقريباً) ديوانه، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية - القاهرة، ط1.

ابن الخباز، أحمد بن الحسن 2002 توجيه اللمع شرح كتاب اللمع لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق فايز زكي محمد نياي، دار السلام - القاهرة ط1.

الخطيب، عبد اللطيف، 2002 معجم القراءات القرآنية، دار سعد الدين، دمشق، ط1. الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر 1984 البيان عنده في كتابه عناية القاضي وكفاية الراضي، فريد محمد النكلاوي، القسم الثاني، دار الكتب.

الدسوقي، مصطفى محمد 2000 حاشية مصطفى محمد عرفة الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري، تحقيق عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.

الدينوري، أبو عبد الله الحسين بن موسى الشهير بـ "الجليس النحوي" 1994 ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق حنا جمل حداد، وزارة الثقافة - عمان، ط1.

الرازي، الفخر محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين بن علي الطبرستاني 1997 التفسير الكبير "مفاتيح الغيب"، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط2.

الراعي النميري، عبيد بن حصين 1995 ديوان الراعي النميري، تحقيق واضح الصمد، دار الجيل - بيروت ط1.

الرماني، أبو الحسين علي بن عيسى النحوي (د.ت). كتاب معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر.

رؤية بن العجاج 1979، مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤية بن العجاج وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه، جمع وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الحديثة - بيروت ط2.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري 2004 معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، وخرّج أحاديثه علي جمال الدين محمد، دار الحديث - القاهرة.

- انزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت340 أو 377هـ) أخبار أبي القاسم الزجاجي، تحقيق عبد الحسين المبارك، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق 1984 كتاب حروف المعاني، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، ط1.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق 1983 مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة ودار الرفاعي الرياض، ط2.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت794هـ) البرهان في علوم القرآن، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 2001 .
- الزّمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر 1995 (ت583هـ) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان ط1.
- الزّمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (د.ت) المفصل في علم العربية وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين الحلبي، دار الجيل بيروت - لبنان، ط2.
- أبو رياش، أحمد بن إبراهيم القيسي 1984 شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق داود سلوم ونوري حمودي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط1.
- السخاوي، علم الدين علي بن محمد 2002 المفصل في شرح المفصل - باب الحروف، تحقيق يوسف الحشكي، وزارة الثقافة - عمان، ط2.
- ابن السّراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي 1987الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط2.
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي 2000 تحقيق عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1.

- انسمين الحلبي، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم 1994 الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط1.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان ابن قنبر 2002 الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط4.
- السّيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد 2001 شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد علي بن سلطاني، دار العصماء، ط1.
- السّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر 1991 الإتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلميّة - بيروت لبنان، ط2.
- السّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (د.ت) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقيّة.
- ابن الشجري، هبة الله علي بن حمزة 1349 الأماي الشجرية، مطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدر أباد، ط1.
- الشّنقيطي، أحمد بن الأمين 1999 الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط1.
- صافي، محمود، 1986 الجدول في إعراب القرآن وصرفه، مراجعة لجنة الحمضي، دار الرشيد، ط1.
- الصّبّان، محمد علي (د.ت) حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق طه عبد الرؤوف مسعد، المكتبة التوفيقيّة.
- الطّحان، منيب، 2000 نداء القرآن " يأيّها الذين آمنوا " دار سعيد الدين - دمشق، ط1.
- ابن عاشور، محمد الطاهر 1997 تفسير التّحرير والتّنوير، دار سحنون تونس، وطباعة دار مصر.
- عباس، فضل حسن عباس، 2007 البلاغة العربيّة فنونها وأفانها، دار الفرقان، عمان - الأردن، ط11.

ابن العبد، طرفة (د.ت)، ديوانه، شرح الأعلام الشنتمري، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
عتيق، عبد العزيز، 1971 في البلاغة العربية، علم البديع، دار النهضة العربية، بيروت - لبنان، ط2.

العجلى، أبو النجم 1998 ديوانه، تحقيق سجع جبيلي، دار صادر - بيروت ط1.
ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن 1964 شرح ابن عقيل، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى - بمصر، ط 14.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن حسين (ذ.ت) إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تحقيق إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن حسين 1987 التبيان في إعراب غريب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط2.
العكبري، أبو البقاء عبد الله بن حسين 2000 التبيين عن مذاهب النحويين البصريين، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض - السعودية، ط1.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن حسين 1995 اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، ودار الفكر، دمشق - سورية، ط1.

ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس ابن زكريا 1997 الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق أحمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.

الفارسي، أبو علي الحسين بن أحمد بن عبد الغفار (د.ت)، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض بن أحمد القوزي، مكتبة الأمانة، القاهرة، ط1.

- الفراهيدي، الخليل بن أحمد 1985 كتاب **الجمال في النحو**، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط1.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (د،ت) كتاب **العين**، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي .
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد 2002، **معاني القرآن**، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1.
- الفرزدق، همام بن غالب 1960 **ديوان الفرزدق**، تحقيق كرم البستاني، دار صادر - بيروت.
- فودة، عبد العليم، 1953 **أساليب الاستفهام في القرآن الكريم**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري 2003 **الشعر والشعراء أو طبقات الشعراء**، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري 2003 **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، مؤسسة مناهل العرفان- بيروت 2003.
- القزويني، الخطيب (د.ت) **الإيضاح في علوم البلاغة**، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط2.
- القيسي، مكي بن أبي طالب (د.ت) **الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة**، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان- الأردن، ط2 .
- القيسي، مكي بن أبي طالب 2000 **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق ياسين محمد السّواس، دار اليمامة، دمشق- بيروت، ط2.
- القيسي، مكي بن أبي طالب 1982 **الياءات المشددة في القرآن وكلام العرب**، تحقيق أحمد حسن فرحات، المكتبة الدولية- الرياض ومكتبة الخافقين - دمشق ط1.
- ابن قيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الجوزية 1994 **بدائع الفوائد**، تحقيق أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1.

ابن النّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النّحاس 2004 إعراب القرآن،
تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط2.
ابن النّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النّحاس 1986 كتاب شرح أبيات
سيبويه، تحقيق زهير غازي زاهر، عالم الكتب - مكتبة النهضة المصرية،
ط1.

النّورسي، بديع الزمان 2002 إشارات الإعجاز في مظان الإيجاز، تحقيق إحسان قاسم
صالح، دار الكتب المصرية - مصر ، ط3.
النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد القمّي 1996 تفسير غرائب القرآن ورغائب
الفرقان، دار الكتب العربية، بيروت- لبنان ، ط1.
الهاشمي، أحمد (د.ت) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، دار إحياء التراث
العربي، بيروت- لبنان .

الهروي، علي بن محمد النحوي 1981 كتاب الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد
المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية - دمشق ، ط2.
ابن هشام، الأنصاري 1995 شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب
منتهى الأرب، بتحقيق شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي عبد الحميد،
المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط1.

ابن هشام، الأنصاري(د.ت) شرح قطر الندى وبل الصدى وهو حاشية السّجاعي على
شرح القطر تحقيق عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1.
ابن هشام، الأنصاري 1977 شرح اللّحة البدرية في علم اللّغة، تحقيق هادي نهر،
مطبعة الجامعة- بغداد.

ابن هشام، الأنصاري 2003 مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محيي
الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا - بيروت.
الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبد الله 2002 علل النحو، تحقيق محمود محمد محمود
نصار، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط1.

الكميت بن زيد الأسدي 1969 شعر الكميت بن زيد، جمع وتحقيق داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد.

الكناعنة، عبد الله طالب 2004 الصراع بين التراكيب النحوية دراسة في كتاب سيبيويه، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة اليرموك.

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد ابن مالك الطائي الجبائي 1967 تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، الجمهورية العربية المتحدة.

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد ابن مالك الطائي الجبائي 2000 شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميّة - بيروت - لبنان، ط1.

مجلة مجمع اللغة العربية (القاهرة) 1969 الدورة الخامسة والثلاثون العدد الخامس والعشرون، ورقة 195.

المبرد، محمد بن يزيد 1999 كتاب المقتضب، تحقيق حسن محمد وإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.

ابن مرداس، العباس (د.ت)، ديوانه، تحقيق يحيى الجبوري، دار الجمهورية - بغداد. المطعني، عبد العظيم إبراهيم، 1999 التفسير البلاغي للاستفهام في القرآن الحكيم، مكتبة وهبة - القاهرة، ط1.

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (د.ت) لسان العرب، طبعة مراجعة ومصححة بمعرفة نخبة من الأساتذة المتخصصين، دار الحديث، القاهرة.

الميداني، عبد الرحمن، 1996 البلاغة العربية: أسسها وعلومها وفنونها وصور من تطبيقاتها بهيكل جديد من طريف وتليد، دار القلم - دمشق، والدار الشامية - بيروت ط1.

النجدي، عثمان الشيخ عثمان النجدي الحنبلي 1986 رسالة "أيّ" المشددة، تحقيق عبد الفتاح الحموز، دار الفيحاء ودار عمار، عمان - الأردن، ط1.

اليازجي، الشيخ ناصيف (د.ت) **العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب**، دار
صادر - بيروت.

ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي يعيش 2001 **شرح المفصل
للزمخشري**، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.

السيرة الذاتية

الاسم: يزن نايف سلطان

الكلية: الآداب

التخصص: النحو والصرف

السنة: 2008

العنوان: مأدبا

البريد الإلكتروني: yazan_n81@hotmail.com

الهاتف النقال: 0785372257

الهاتف الأرضي: 053241009